التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 139 السنة السابعة عشر - يونيو 2019

دور الإنعقاد الأول لمجلس النواب

جـــردة حســـاب

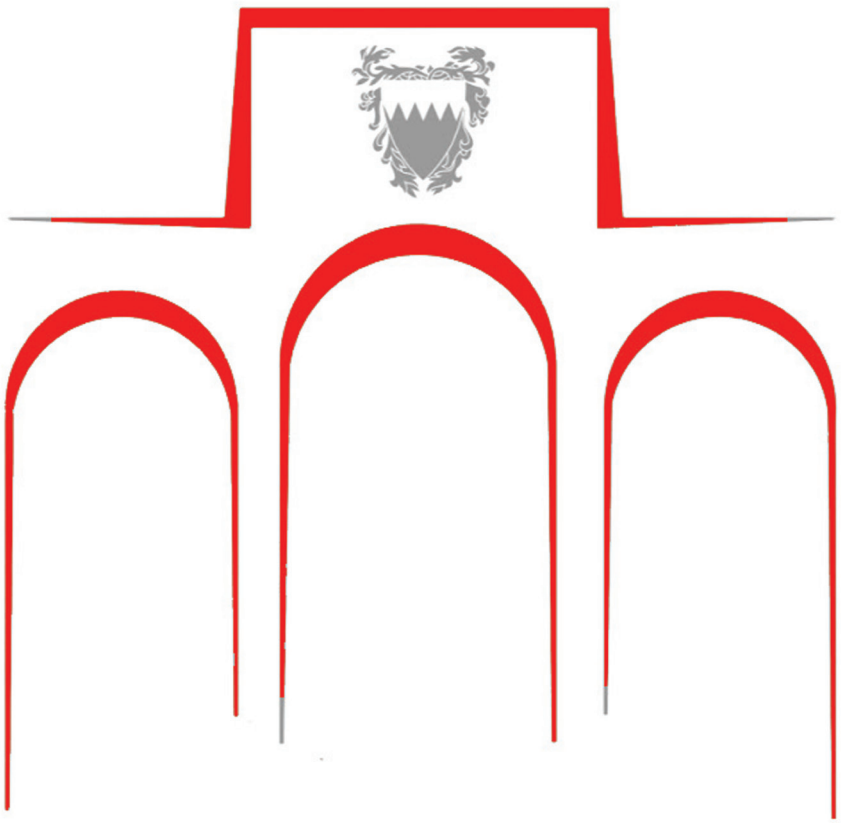

عيدكم مبارك

بمناسبة حلول عيد الفطر السعيد
يتوجّه المنبر التقدمي بأحر التهاني وأطيب التمنيات
إلى أبناء وبنات شعبنا البحريني وشعوب الأمتين العربية والإسلامية.
أعاده الله على الجميع بالخير والأمن والسلام.

موقفنا

لا للحرب !

شن حرب في منطقة حساسة وبالغة الحيوية مثل منطقة الخليج هو قرار بالغ الخطورة، وفي بلدٍ مثل الولايات المتحدة الأمريكية، للمؤسسات فيه كلمتها مهما كانت حجم الصلاحيات الممنوحة للرئيس، فإنه دون اتخاذ قرار مثل هذا حواجز عدة يجب تخطيها أولاً، ومن جهتها لن تكون طهران قادرة على مناطحة واشنطن عسكرياً، والعارفون ببراغماتية السياسة الخارجية لطهران، يدركون أن التصعيد اللفظي من جانبها يخفي إستعداداً لبلوغ تسويات مع واشنطن حين تتوفر شروطها.

يضاف إلى هذا كله أن المعادلات الدولية الراهنة، والتي يدخل ضمنها مواقف حلفاء واشنطن الأوروبيين وكذلك موقف كل من الصين وروسيا، تحد من سيناريو المجابهة العسكرية المفتوحة والواسعةً، دون أن يعني ذلك في أي حال أن منطقة الخليج بمأمن من المخاطر.

غالبية التوقعات والتحليلات السياسية، إن لم تكن كلها، أميل إلى النظر لحال التوتر الحالية بين طهران وواشنطن على أنها اختبارات للقوة، أو استعراض لها. لكن ما يتعين الوقوف عنده هو أن استراتيجية «حافة الهاوية»، أي التلويح بالحرب دون الإقدام عليها، محفوفة، هي الأخرى، بالمخاطر غير القليلة، فعود كبريت واحد بيد أحمق يمكن أن يشعل من الحرائق ما يصعب، إن لم يستحل، السيطرة عليها.

فقد تلجأ واشنطن إلى ضربات محسوبة بالطيران أو بالصواريخ من بوارجها التي توافدت إلى مياه المنطقة على مواقع أو مختبرات عسكرية إيرانية، وقد ترد طهران، ردوداً محسوبة بدورها، وهي صاحبة الخبرة المعروفة بخوض حروبها خارج أراضيها، وهذا ما يجعل بلدان المنطقة عرضة لإرتدادات هذه الضربات «المحسوبة» من الطرفين.

لذلك فإن أمن بلداننا وسلامة شعوبنا هما في إنهاء حال التصعيد الراهنة في المنطقة، التي يمكن أن تنزلق في أية لحظة إلى مواجهات مدمرة، تدفع بلداننا أثماناً باهظة لها، خاصة وأن أي مواجهة عسكرية في المنطقة ستفوق هذه المرة في مداها ومخاطرها ما عرفته من حروب في العقود القليلة الماضية، سواء كانت الحرب العراقية – الإيرانية أو مغامرة اجتياح أراضي دولة الكويت من قبل صدّام حسين وتداعياتها، أو غزو العراق من قبل الأمريكان.

الحل هو في تغليب منطق العقل والحكمة، والإبتعاد عن حال حافة الهاوية التي تعيشها المنطقة اليوم، وتجنيب بلداننا وشعوبنا شبح كوارث مدمرة، إن لم يجر تدارك الموقف.

التقدمي

نطالب بالنأي ببلادنا
عن تبعات صفقة القرن المشبوهة

أُعلن مؤخراً عن استضافة مملكة البحرين في ٢٥ و٢٦ يونيو القادم ما أطلق عليها (ورشة السلام من أجل الإزدهار) التي اعترف البيت الأبيض، قبل يومين، بأنه سيتم الكشف خلالها عن المرحلة الأولى مما يعرف ب «خطة السلام في الشرق الأوسط»، وهو ما يؤكد المخاوف من أن تكون هذه الورشة عربة في قاطرة «صفقة القرن» الرامية لتصفية القضية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني.

إن «خطة السلام» المزعومة هي صفقة وضعت بالتواطؤ بين صقورالإدارة الأمريكية المعروفين بانحيازاتهم الصهيونية ورئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، وبمعزل عن السلطة الفلسطينية، وعلى الضد من إرادة الشعب الفلسطيني، من خلال مقايضة رخيصة يراد بها طمس الهوية الوطنية الفلسطينية لقاء وعود براقة باستثمارات واسعة النطاق وأعمال للبنية التحتية، وتجاهل الحقوق التي ناضل من أجلها الشعب الفلسطيني وقدم في سبيلها، ولا يزال يقدم، قوافل من الشهداء، فضلاً عن السجناء والأسرى والمهجرين، وفي مقدمة هذه الحقوق إقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه.

ولا تخفي إدارة ترامب نواياها الشريرة حين تعلن، وبكل وقاحة، أن هذه الاستثمارات سيتم تمويلها من قبل الدول العربية الغنية في الوقت الذي لن تتم فيه مناقشة المعضلات الأساسية مثل الحدود الدولية ووضع القدس ومصير اللاجئين الفلسطينيين، فيما لا يترتب على الكيان الصهيوني أية أعباء، في وقت تجري فيه «شرعنة» إحتلاله للأراضي الفلسطينية والعربية.

لقد أعلنت السلطة الفلسطينية أنه لم يتم التشاور معها بشأن عقد هذه الورشة في البحرين، في حين أن الولايات المتحدة وجهت دعوة للحكومة الإسرائيلية لحضورها، ما يفضح النوايا المبيتة بالمضي في إبرام الصفقات الرامية إلى فرض الاستسلام على الفلسطينيين والعرب، وتصفية قضيتهم المركزية، قضية فلسطين.

إن المنبر التقدمي، شأنه في ذلك شأن كل الفعاليات الوطنية والمجتمعية في وطننا، وكل جماهير شعبنا البحريني، يعلن رفضه لإقامة هذه الورشة على أرض بلادنا، خاصة بعد الإعلان عن الغاية المشبوهة منها كما هندستها الإدارة الأمريكية والحكومة الصهيونية، ولا يصح لمملكة البحرين المعروفة بموقفها المعلن بتأييد حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة أن تخرج عن إرادة شعبها الرافض لأي مساس بهذه الحقوق من أي جهة كانت، وأن تتجاهل احتجاج السلطة الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على إقامتها وتحذيرها من النوايا السيئة المراد تحقيقها من خلالها.

إننا ندعو الدولة في البحرين إلى عدم الاستجابة باستضافة هذه الورشة، إحتراماً لمشاعر المواطنين البحرينيين ولمزاج الشعوب العربية، وتقديراً للأهمية القومية للقضية الفلسطينية كركيزة مستقرة في الثقافة الوطنية لهذه الشعوب، والنأي ببلادنا عن تبعات صفقة القرن المشبوهة بكافة تجلياتها.

المنبر التقدمي في البحرين
٢١ مايو ٢٠١٩

في بلاغ صادر عن مكتبه السياسي

« التقدمي» يدعو لتلاحم الصف الوطني
وتمتين الجبهة الداخلية بوجه التحديات التي تواجه المنطقة

عقد المكتب السياسي للمنبر التقدمي اجتماعه الدوري مساء السبت الموافق 2019/5/11 برئاسة الأمين العام الرفيق خليل يوسف، حيث استعرض وقيّم أهم النقاط والمحاور في الشأنين المحلي والإقليمي.

في الشأن البرلماني أشاد المكتب السياسي بأداء كتلة «تقدّم» وبقية النواب الوطنيين في تبني القضايا الوطنية والمعيشية الملحة مثل ملفي البطالة و الفساد والوقوف، في حدود ما هو متاح من مساحة، في وجه القرارات التي تنال من مكاسب المواطنين في ملفي التأمينات الأجتماعية والضريبة المضافة او غيرها من الملفات ذات الصلة .

وجدّد المكتب السياسي ترحيبه بكل الخطوات التي تحقق حالاً من الانفراج الأمني والسياسي، كالقرارات الملكية الأخيرة بتثبيت جنسية 551 من المحكومين المسقطة جنسياتهم، والتي كان لها آثار إيجابية في نفوس المواطنين وأسر وعوائل المحكومين، متطلعا لمزيد من هذه الخطوات لتخفيف حالة الإحتقان، وإعادة الثقة والأمل.

ويؤكد المنبر التقدمي على موقفه الثابت بضرورة تلاحم الصف الوطني بكل مكوناته وطوائفه والنأي بالمجتمع عن محاولات دفعه إلى حالة الإستقطاب والفرقة، وعلى ضرورة تمتين الجبهة الداخلية بوجه التحديات الكبيرة التي تواجهها منطقتنا الخليجية، جراء تزايد نذر المواجهة العسكرية التي ستعود بكوارث كبيرة، في حال حدوثها، ولن تخدم سوى مصالح الإمبريالية والدول الشمولية وتغذي تكوينات التطرف السياسي، وتنجم عنها التبعات الاقتصادية والاجتماعية الضارة على شعوب ودول المنطقة.

وفي هذا السياق يؤكد "التقدمي" على موقفه بضرورة النأي بمنطقتنا عن كل ما يعكر الأمن والإستقراروالتنمية فيها، ورفض التدخلات الخارجية في شؤون بلداننا الداخلية.

في ذكرى النكبة

«التقدمي» يحيي صمود الشعب الفلسطيني بوجه محاولات تصفية قضيته الوطنية

مرت بالأمس، الخامس عشر من مايو، الذكرى الواحدة والسبعون للنكبة الفلسطينية، التي في نتيجتها جرى تهجير الفلسطينيين من أرضهم الصهيوني) في عام 1948، بعد إقامة دولة الإحتلال بتواطىء إمبريالي مكشوف، حيث قام الكيان الصهيوني بارتكاب أبشع المجازر الدموية ضد الشعب الفلسطيني والاستيلاء على أراضيه، ومحو البلدات الفلسطينية وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها.

وطوال عقود استمرت الدولة الصهيونية في التنكيل بالشعب الفلسطيني، وبممارسة سياسة التوسع في إحتلال الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية، متحدية القرارات والمواثيق الدولية، بما فيها تلك المتصلة بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم الوطنية المستقلة وكاملة السيادة وعاصمتها القدس.

ويستقوي الكيان الصهيوني بالدعم الأمريكي الذي بلغ مستويات غير مسبوقة مع مجيء إدارة ترامب، التي تعمل على «شرعنة» الاحتلال من خلال نقل السفارة الامريكية إلى القدس المحتلة والاعتراف بضم الجولان السورية إليه، في ظل واقع عربي سيء حيث تسود الصراعات والحروب في أكثر من بلد عربي، وتنشغل الأنظمة في قمع وترهيب شعوبها ومصادرة الحريات وتغييب المعارضين في السجون والمعتقلات.

وتمر هذه الذكرى المشؤومة والجهود جارية على قدم وساق لتمرير ما يُعرف ب»صفقة القرن»، التي يراد بها التصفية التامة للقضية الوطنية للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك يجري قرع طبول الحرب في المنطقة من أجل المزيد من استنزاف أموال بلداننا وتدميرها، وفرض شروط وإملاءات الإدارة الامريكية والكيان الصهيوني، وتمرير مشاريع التطبيع بين العدو الصهيوني والبلدان العربية.

في الذكرى الـ 71 للنكبة في فلسطين، يحيي المنبر التقدمي في البحرين نضال ومقاومة الشعب الفلسطيني الشقيق، القادر بوحدته الوطنية وبصموده البطولي على إفشال ما يحاك ضده وضد قضيته الوطنية من مؤامرات.

فضفضة

عن الـ ١١٥ مقترحاً برغبة

عيسى الدرازي

«الإقتراح برغبة» هو أحد أدوات عضو مجلس النواب ويحقّ له أن يوصي السلطة التنفيذية بتبني اقتراح برغبة يتناول جوانب واهتمامات عامة تخرج من اختصاص السلطة التشريعية في أن تصدرها بقانون، على أن يتعلق بمسألة أو مشكلة عامة.

وجدير ذكره أن الاقتراح برغبة اقتراح غير ملزم للحكومة، وبالتالي قد يؤخذ به وقد لا يؤخذ، ولا يخرج عن كونه مقترحاً، مع الإشارة إلى أن تعديلاً دستورياً قد طال آلية الاقتراح برغبة ألزم الحكومة ببيان موقفها من الاقتراحات برغبة بالرفض أو القبول خلال مدة 6 أشهر بعد أن كانت المدة غير محددة قبل التعديل، وفي حالة رفض الحكومة للاقتراح برغبة عليها أن تبين أسباب الرفض.

ناقش مجلس النواب خلال دور الانعقاد الأول 115 إقتراحاً برغبة، ويعد هذا الحجم من الاقتراحات برغبة حسب المراقبين كبير جداً، وفي إجابته على سؤال عن الداعي لهذا الكم من الاقتراحات برغبة أفاد رئيس لجنة الشؤون التشريعية بأن "المقترحات برغبة هي أداة دستورية تمارس من قبل النواب لإيصال الصوت للضغط على الحكومة وللتحذير من أن هناك شيئا خطأ يحدث".

طبيعة المقترحات برغبة المقدمة تتناول الشأن العام الطارئ وطلبات المواطنين المستعجلة في صياغة يجنح غالبها نحو المناشدة والالتماس، وفي ذلك حرج لمن أسند إليه مهمة صناعة القوانين وتكوينها كيفما شاء، بالإضافة إلى الحالة العامة التي تصيب الرأي العام حين إقرار المجلس لأي اقتراح برغبة ويرفع للحكومة، حيث يتم الإيحاء بأن موضوع الاقتراح برغبة قد تحقق واستجابت له الحكومة وهذا غير صحيح، لكون التصويت بالموافقة في البرلمان على الاقتراح برغبة ماهو إلا تذكرة مرور من السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية.

فليتوجه أعضاء مجلس النواب نحو أدواتهم الأكثر فاعلية تشريعياً ورقابياً، صحيح أنها السكة الأصعب والأطول ولكن نتاجها أكثر فعالية وإلزامية للسلطة التنفيذية. فمن مواضيع الاقتراح برغبة من الممكن استنباط تعديلات على قوانين سارية وتشريع قوانين أخرى جديدة تصب جميعها في الصالح العام. إن التأسيس الصحيح للتعامل مع الأدوات التشريعية من شأنه أن يعزز العمل البرلماني بعيداً عن الفرقعات الإعلامية الصاخبة التي من الممكن أن تؤمنها الاقتراح برغبة.

النائب يوسف زينل يتحدث عن: أداء مجلس النواب: المعوقات والآفاق

قال النائب يوسف زينل أن اللائحة الداخلية لمجلس النواب تعيق في الكثير من الأوجه أداء المجلس وتقيده، وطالب بإحداث تغييرات في العديد من بنودها، مشيراً إلى أنه من المبكر تقديم تقييم كامل عن أداء مجلس النواب في هذه الفترة القصيرة من عمر المجلس الحالي، ملاحظاً أنه تمّ طرح العديد من مشاريع القوانين والأسئلة والاقتراحات برغبة في المجلس، حيث بلغت هذه الأخيرة 105 اقتراح برغبة خلال الشهور الخمسة الماضية فقط ، تحول إلى الحكومة، حيث تبقى لمدة ستة أشهر حتى المستعجلة منها دون البث فيها.

وأشار أيضاً إلى الصعوبات التي تعترض وضع الوزير على منصة الاستجواب، ومن بينها اشتراط موافقة 27 نائب على الاستجواب في المجلس، وتمّ أيضاً وضع معوق أخر هو ما يعرف بلجنة جدية الاستجواب وهي بدعة تعيق عمل النائب في استخدام هذه الأداة الرقابية المهمة.

جاء ذلك خلال محاضرة للنائب زينل قدّمها في ملتقى "التقدمي" في الخامس من مايو الماضي بعنوان: "مجلس النواب: الأداء، المعوقات،الآفاق"، حيث أوضح أهمية تشكيل لجنة التحقيق في البحرنة، التي تتكون من 11 نائب ، تركت صدى في المجتمع وأصبح يعطي لها أهمية من قبل العديد من الوزارات الحكومية.

وحول تشكيلة المجلس الحالي قال النائب زينل إن ثلثي أعضاءه جدد (33 عضوا) ومعظمهم شباب ليس لديهم خبرة في العمل البرلماني والسياسي، حيث لا يوجد سوى سبعة أعضاء قدامى، ثلاثة منهم من المجلس السابق وأربعة من المجالس السابقة وليس لديهم انتماء سياسي، باستثناء كتلة "تقدّم" التي تمثل المنبر التقدمي وكتلة جمعية الاصالة، كما أشار إلى كتل نيابية جديدة تشكلت مؤخراً في المجلس.

الرفيق عبدالرزاق الصافي..
وداعاً

بعث الرفيق خليل يوسف الأمين العام للمنبر التقدمي برسالة تعزية للرفاق في قيادة الحزب الشيوعي العراقي الشقيق بوفاة الرفيق عبدالرزاق الصافي القيادي البارز، العضو السابق في المكتب السياسي للحزب والمسؤول السابق لإعلام وصحافة الحزب.

وجاء في رسالة الأمين العام: «لقد عرفنا في الرفيق «أبومخلص» مناضلاً صلباً وشجاعاً متفانياً في خدمة قضية شعبه وحزبه، وقدّم من أجل ذلك تضحيات كثيرة، كما ربطت الكثير من رفاقنا في جبهة التحرير الوطني سابقاً وفي المنبر التقدمي فيما بعد بالفقيد علاقات شخصية ونضالية وطيدة، في مسيرة النضال المشترك لحزبينا وشعبينا».

إن ذكرى الرفيق عبدالرزاق الصافي باقية في حزبه المجيد، وفي التراث النضالي والفكري للفقيد، كمنارة من منارات النضال الوطني والتقدمي في العراق والعالم العربي.

د. محمد الكويتي يتحدث في «التقدمي» عن: مستقبل الوضع المعيشي في البحرين

نظّم ملتقى التقدمي بتاريخ 28 إبريل 2019 ندوة بعنوان (مستقبل الوضع المعيشي في البحرين)، للباحث والشخصية الوطنية د.محمد الكويتي، تناول خلالها المستوي المعيشي بشكل عام وكيفية تعاطت الدول معه، مشيراً إلى أن الوضع الاقتصادي في البحرين غير مستقر، لأن الاقتصاد نفسه غير مستقر، وأسعار النفط غير ثابتة، تتغير باستمرار.

وتساءل: أي مستقبل ينتظرنا، ماذا يحدث مابعد مرحلة النفط، خاصة وأن المستوي المعيشي لا يقتصر على الوضع المعيشي بل يشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

وفي معرض حديثه عن مستوى المعيشي في البحرين قال المحاضر: هناك مستويات مختلفة للدخل والبطالة، وتوجد فراغات لا تقاس فيها الفئات المحتاجة كما هو متبع في بعض الدول، حيث لا يوجدلدينا رقم واضح لمن يستلمون المساعدات من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ما يجعلنا نطالب باتاحة المعلومات المطلوبة.

وقال د. الكويتي إن تحسين مستوى المعيشي في البحرين يتمّ من خلال وضع السياسات التي تشمل مجالات مثل الضمان الاجتماعي، وتحسين وضع سوق العمل، ومعالجة البطالة، ورفع مستوى الدخل، والإهتمام بتدريب وتأهيل الخريجين .

كما يتطلب الأمر فرض الضرائب على الشركات الكبيرة للمساهمة في توفير سيولة مالية وتخفيف البطالة، ولتطوير أساليب المساعدات، وتوسيع القاعدة الانتاجية، حيث أنه منذ السبعينيات في القرن الماضي يجري الحديث عن تطوير وتحديث الأنتاج بدل الاعتماد على النفط كمنتج واحد دون المضي في خطوات حاسمة في هذا الاتجاه.

أجواء رمضانية في التقدمي

ممثلو الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الدبلوماسية يزورون مجلس «التقدمي» الرمضاني

استقبل المجلس الأسبوعي للمنبر التقدمي خلال شهر رمضان المبارك، الذي أقيم مساء كل أحد، في مقره بمدينة عيسى ممثلي الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدبلوماسية في مملكة البحرين، وأعداد من المواطنين فضلاً عن أصدقاء وأعضاء "التقدمي" حاملين التهاني والتبريكات بمناسبة قدوم الشهر الفضيل.

وفي مساء يوم الخميس 16 مايو 2019، الموافق 11 رمضان 1440، نظّم «التقدمي» احتفالية القرقاعون لأبناء الأعضاء والأصدقاء والضيوف، حيث جرى وزع عليهم الهدايا والحلويات في أجواء رمضانية جميلة تحاكي الماضي من خلال إحياء الموروث الشعبي في الأحياء والفرجان البحرينية، بالملابس الخاصة بالمناسبة للأطفال والكبار التي تعود بنا إلى تلك الأيام الجميلة في الترابط والتعاضد الاسرى والشعبي بين الناس، التي من سماتها المحبة والألفة والطيبة والبساطة، كما قدمت في الإحتفالية الأغاني الشعبية والتراثية. واختتم الحفل بالغبقة الرمضانية التي قدمت فيها الأكلات البحرينية المعروفة في رمضان.

حلقة حوارية حول انتفاضة الشعب السوداني

نظمت اللجنة السياسية في المنبر التقدمي يوم السبت 4 مايو 2019، حلقة حوارية حول: «تطورات الانتفاضة السودانية بعد تنحي البشير، تحدث فيها الرفيقان محمود ربيع عضو المكتب السياسي وحسين العريبي.

سلّط المتحدثان الضوء على سمات الانتفاضة، كونها حراكاً شبابياً ومعظم جمهوره من الطلبة ولديهم وعي كامل بتاريخ السودان، وتميزت بمشاركة نسائية، كما أن الانتفاضة تعتبر أطول انتفاضة في تاريخ السودان بالقياس للانتفاضات الأخرى التي لم تمتد لعدة شهوركما هو الحال الآن، فضلاً عن حفاظها على طابعها السلمي وعدم جنوحها لأي شكل من العنف.

كما جرى الحديث عن خريطة التحالفات في هذه الانتفاضة ومطالب قوى الحرية والتغيير، وأبرزها: فترة انتقالية لمدة 4 سنوات، إنهاء حالة الطوارى، تقنين حصة الجيش في المدلس الانتقالي لتكون الغلبة للقوى المدنية، وتشكيل حكومة مدنية من التكنوقراط والكفاءات، وأن تكون أغلبية المجلس التشريعي القادم لممثلي القوى المشاركة في الإنتفاضة.

مهرجان خطابي في «التقدمي» في يوم العمال العالمي

نظمّ المنبر التقدمي حفلاً بمناسبة الأول من مايو، عيد العمال العالمي في يوم الأربعاء امايو ٢٠١٩ للسنة الخامسة على التوالي في مقره بمدينة عيسى ،بعد منع المسيرة التي تقام بهذه المناسبة في شوارع البحرين، وهو المنع الذي نأمل أن يرفع في السنة القادمة.

حضر الحفل الكثير من أعضاء وأصدقاء المنبرe التقدمي من مختلف الأجيال، كما حضرته شخصيات وطنية وعدد من القادة والنشطاء النقابيين، وألقيت فيه كلمات من قبل الأمين العام للتقدمي الرفيق خليل يوسف، النائب والرفيق فلاح هاشم عضو مجلس النواب عن كتلة «تقدّم»، الرفيق يحيى المخرق رئيس قطاع النقابات العمالية والمهنية في التقدمي كما ألقى الشاعران عبدالحميد القائد وعبدالصمد الليث قصائد من وحي هذه المناسبة ودلالاتها النضالية..

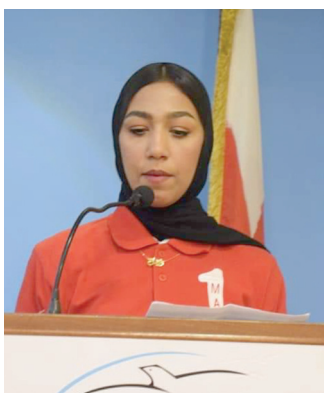

خليل يوسف: تفاقم البطالة وشرعنة العمالة غير النظامية

الأمين العام للتقدمي الرفيق خليل يوسف قال في كلمته: «يأتى يوم العمال العالمي هذه السنة فى وقت تشتد فيه الضغوطات والتحديات التى تفاقم من معاناة العمال والفئات الشعبية فى العالم العربي، ومن ضمنها البحرين، فطبقتنا العاملة والفئات الشعبية وذوو الدخول المتدنية والمتقاعدون باتوا اليوم بمواجهة تحديات غير مسبوقة لم تعد خافية على احد، أسوأها تلك التى تفاقم من حجم البطالة وازدياد أعداد الباحثين عن عمل، وفى مقدمتهم أصحاب التخصصات وحاملو الشهادات العليا، وتلك التى تمس الحقوق والمكتسبات العمالية، ومسار الحركة العمالية والنقابية ومحاولات إضعاف وتشطير هذه الحركة وإذكاء الخلافات والصراعات فيها او فيما بينها، وجعلها بالنهاية حركة نقابية ديكورية.

وأكدّ الأمين العام على أن «استقطاب المستثمرين يجب ألا يعنى التفريط فى حق المواطن البحرينى فى العمل، او التقليل من فرص تشغيل العمالة البحرينية، او عدم اعطائها الأولوية وجعلها الخيار الأول فى سوق العمل، او مزاحمتها عبر شرعنة العمالة غير النظامية خاصة من خلال تصريح العمل المرن الذى خلق مزاحمة للعامل البحرينى وصاحب العمل البحرينى على حد سواء».

فلاح هاشم: انفلات عمليات الاقتراض دون ضوابط

عضو كتلة تقدّم البرلمانية النائب الرفيق فلاح هاشم قال في كلمة الكتلة في الحفل إن البحرين تعاني من مصاعب اقتصادية وأزمة مالية، نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية التي مثلت المصدر الأساسي للميزانيات طوال العقود الماضية، والتي بُددت في مشاريعَ وهدر غير مسؤول للثروات، وفساد أكل الأخضَرَ واليابس، حيث لم تبنِ لنا الأوهام سوى اقتصاد مثقل بالصعَاب والعُقد المتشابكة التي أدخلتنَا فيها قوى الفساد، والتي لم تبنِ لنا اقتصاداً منتجاً بل اكتفت

بالترويج لأحلام كاذبة ها نحن نراقبها تتبدد بكل أسف، رغم كل ما قيل عن مشاريع وبرامج لتنويع الدخل طوال الفترة الماضية وزاد أوضاعنا سوءاً عمليات الاقتراض المنفلتة دون ضوابط لأنه أدى الى دين عام متضخم وعالي المخاطر، حتى بات تسديد فوائد هذا الدين العام يشكل عبئاً كبيراً على الميزانية العامة، حيث يتضخم العجز عاماً بعد آخر، مما انعكس سلباً على معطيات برنامج عمل الحكومة الذي قدم مؤخراً لمجلس النواب، والذي اختُصر في تحقيق هدف واحد هو التوازن المالي بين الإيرادات والمصروفات بحيث نتمكن من خلال هذا البرنامج ليس لسداد جزء من الدين العام، بل جُل ما سنصل إليه إذا ما تمّ بالصورة الموعودة، هو سداد فوائد الدين العام مع نهاية 2022 فقط.

هذا مقابل تطبيق حزمة ضرائب على المواطنين وتقليص ميزانيات الوزارات الخدمية ومخصصات منظومة الحماية الاجتماعية، وتقليص ميزانية المشاريع، وهي الشريان الحيوي لدوران عجلة الاقتصاد.

يحيى المخرق:

ضعف الحركة النقابية

الرفيق يحيى المخرق رئيس قطاع النقابات العمالية والمهنية في «التقدمي» قال في كلمته: «شهدت الفترة الماضية هجمة شرسة على قوت ومقدرات الطبقة العاملة والمتقاعدين واصحاب الدخل المحدود، فبعد أن مرّرمجلس النواب المنصرم قانون ضريبة القيمة المضافة، وهي الضريبة المباشرة الأولى التي تستهدف المستهلك وتستثني التجار، توالت التدابير والرسوم التي تنال من الأجور المتدنية للغالبية الساحقة من العمال والموظفين وشرائح الفئات الوسطى.

وأضاف: «شهدنا ايضا استهداف صندوق التأمينات الاجتماعية، كما بدأت الحكومة العمل في تصريح العمل المرن الذي زُعم أنه جاء ليحل مشكلة العمالة غير النظامية – الفري فيزا – بينما لا يتجاوز دوره تحصيل الرسوم من العمالة المخالفة واعطائهم صكاً مفتوحاً للعمل في آلاف الوظائف دون الحاجة الى تصريح.

وقال إن «كل ذلك يتم في ظل ضعف أو حتى غياب دور الحركة النقابية، حيث نلاحظ تفتت الحركة النقابية المفتتة أساسا وإضعافها وتنازع النقابيين على المناصب وضعف دور الجمعيات العمومية وتقلص العضوية وصعوبات تحصيل الإشتراكات وركن الملفات العمالية الأساسية جانباً؛ وهذا نتاج طبيعي لما يحدث في اروقة النقابات والإتحادات، وتقاعسها عن أداء الدور المطلوب منها في هذه المرحلة بالذات».

للديكتاتوريات نهاية

جواد المرخي

دوّن التاريخ مآسي وظلم وبطش واضطهاد الأنظمة الدكتاتورية ضد الشعوب التي تعيش تحت سلطتها، من خلال القمع العسكري والأمني والتنكيل بمن يعارضها، فمن أولويات ما تفكر فيه الأنظمة الدكتاتورية هو العمل على إطالة حكمها بفرض سطوتها بشكل غير قابل لأي نقاش، لتهيمن على المال العام وتتحكم فيه من خلال إشاعة الفساد المالي والإداري في كل مناحي الحياة والاستهتار في تطبيق القوانين والتسترعلى الفاسدين لأن الدكتاتورية تحمي نفسها بفئات وطبقات منتفعة، فيما الشعوب تعاني من البطالة والتخلف الشديد في كل مناحي الحياة والنقص في الخدمات التعليمية والثقافية والصحية.

كما تعمل هذه الديكتاتوريات على تمزيق المجتمعات التي تحكمها من خلال تصنيف الجماعات على شكل قوميات وقبائل وديانات وطوائف بعيداً عن بناء أسس حديثة للمواطنة، لضرب وحدتهم وبث الفرقة والعداء والخصام السياسي استمراراً لمنهج الاستعمار المعروف: فرّق تسد، لتتمكن الدكتاتورية من اضطهاد الجميع من خلال ابعاد الوعي الحقيقي، الوطني والديمقراطي، الذي هو البوصلة للشعوب في النضال ضد اهداف الأنظمة الدكتاتورية.

وكل ما تفرقت الشعوب إزداد قمع الدكتاتورية لها، لكن الشعوب الواعية هي من تكتشف هذه الألاعيب التي تحيكها الأنظمة الدكتاتورية ضد شعوبها، كي تطالب بالتغيير الحتمي لبناء أنظمة ديمقراطية حديثة تسود فيها العدالة الاجتماعية والاحترام للقوانين بما فيها الحقوق المدنية والسياسية من خلال النضال السلمي وما يحدث اليوم في الجزائر والسودان نموذج حي لواقعنا العربي الذي يؤكد على ان الدكتاتورية لا يمكن ان تبقى للأبد.

يزخر الوطن العربي بالأنظمة الدكتاتورية مختلفة التوجهات السياسية منها العسكرية والحزبية ومن الأمثلة لحكم الدكتاتورية في تاريخ الوطن العربي هو حكم صدام حسين المقبور الذي نكّل بشعبه وغزى دولة الكويت الشقيقة في سبيل توسيع الدكتاتورية الصدامية، إلا أن الشعوب العربية وقواها الوطنية قد انتفضت في عام 2011 واسقطت فيه رؤوس الدكتاتوريات العربية مثل حسني مبارك وعلي عبدالله صالح ومعمر القذافي وزين العابدن بن علي، واخيراً نجح الشعبان الجزائري والسوداني في إسقاط كل من بو تفليقة وعمر البشير.

عبدالنبي سلمان يلتقي مجموعة من

خريجات التمريض العاطلات للعام 2015

التقى النائب الأول لرئيس مجلس النواب وعضو «كتلة تقدّم» البرلمانية عبد النبي سلمان بمكتبه الخاص مجموعة من خريجات كليات التمرض العاطلات للعام 2015، ممن لا زلن يتابعن مع وزارة الصحة بشأن العراقيل التي تعترض عملية توظيفهن في مستشفيات ومراكز وزارة الصحة، حيث يقدر عدد العاطلين من الجنسين باكثر من 47 ممرضا وممرضة للعام 2015 وحده، بحسب الكشوف التي استلمتها مكاتب الكتلة.

وجرى في اللقاء استعراض الوعود التي أعطيت لهم من قبل المسؤولين في الوزارة والمعوقات المعوقات التي لا زالت تعترض عملية توظيفهم، علما ان «كتلة تقدّم» كانت قد التقت اكثر من مرة بمجاميع من الخريجين من دفعات مختلفة، وأوصلت مطالبهم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء وبعدها إلى وزيرة الصحة، حيث بدأ التجاوب الايجابي مع أعداد منهم، حيث تم الاعلان مؤخرا عن توزظف اكثر من 150 ممرضا وممرضة، فيما وعدت وزيرة الصحة بالأخذ بأسبقية سنوات التخرج والتعاون مع المستشفيات الحكومية والخاصة بهذا الشأن.

اما بالنسبة لخريجات العام 2015 فقد جرى تجاوز ادوارهم في عملية التوظيف دون وجود اية ايضاحات مفهومة من قبل الوزارة، ووعد سلمان بسرعة متابعة قضيتهم مع الجهات المختصة.

فلاح هاشم يلقي كلمة «تقدّم» في الوقفة التضامنية بمقر سفارة دولة فلسطين

بمناسبة الخامس عشر من مايو الذي يصادف الذكرى السنوية للنكبة الفلسطينية عام 1948، القى عضو كتلة «تقدّم» النائب فلاح هاشم كلمة الكتلة في الوقفة التضامنية التي أقامتها سفارة دولة فلسطين في مملكة البحرين بحضور سعادة السفير الفلسطيني وممثلو الجهات الرسمية والهيئات الدبلوماسية والكثير من الشخصيات العامة.

وقال هاشم في كلمته: «نجتمع اليوم كعادتنا سنوياً لنجدد تضامننا مع إخوتنا أبناء الشعب الفلسطيني لمرورذكرى شعبنا الفلسطيني الصامد في مواجهة آلة البطش والعدوان الهمجي من الكيان لصهيوني، والذي أضحى يستمد عنصريته المقيتة جراء خذلان المجتمع الدولي ومنظماته لقضية شعبنا الفلسطيني المناضل والأعزل إلا من إيمانه بعدالة قضيته وحتمية انتصارها وإن طال أمد العدوان والصلف الاسرائيلي، في ظل صمت عربي مستهجن وتآمر مفضوح"

وأكدّ فلاح هاشم في كلمة "تقدّم" "أن ذكرى نكبة شعبنا الفلسطيني الأليمة تمر هذا العام في ظل هجمة غير مسبوقة على القضية الفلسطينة، تقودها بكل صلافة الإدارة الأميركية والكيان الصهيوني الغاصب للحق الفلسطيني والعربي على حد سواء، لا سيما بعد اعتراف إدارة دونالد ترامب بالقدس عاصمة أبدية لأسرائيل، ومسارعته لنقل سفارة بلاده إليها في تحد سافر لكل القوانين والتشريعات الدولية وللمجتمع الدولي بأسره ، في الوقت الذي تتواصل فيه الانتهاكات الصهيونية والتنكيل والحصار على غزة من قبل العصابة الصهيونية للقطاع، في الوقت الذي تستمر سلطات الاحتلال في تضييق الخناق على التوسع العمراني للفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة».

وفي ختام كلمته قال هاشم: "إننا في "كتلة تقدم" البرلمانية نؤكد لكم مجدداً موقفنا الثابت والداعم لقضية شعبنا الفلسطيني وتضامننا المستمر مع قضيته العادلة وحقه المشروع في دولته المستقلة ذات السيادة غير المنقوصة وعاصمتها القدس».

بمناسبة يوم العمال العالمي

«تقدّم» تدعو لإعادة النظر في منع مسيرات الأول من مايو

بمناسبة الأول ما يو، يوم العمال العالمي، دعت كتلة تقدّم" المعنين في الجهات الرسمية بإعادة النظر سريعاً في ضرورة الترخيص والسماح لمسيرات الأول من مايو/آيار المجيد، تأكيداً من من هذه الجهات على احترام حق كفله دستور البلاد لعمال البحرين وشغيلتها بالاحتفال بهذه المناسبة الأممية العظيمة، خاصة وأنها مسيرات طالما أكدّت على سلميتها ومظاهرها الاحتفالية الجامعة والموحدة لطبقتنا العاملة.

وفي بيان أصدرته الكتلة بهذه المناسبة قالت: "كان الاحتفال الرسمي الأول بهذا اليوم الأممي، عبر المسيرة الأولى التي انطلقت من الساحة المقابلة لإدارة الهجرة والجوازات وصولاً إلى مقر ممثلية الأمم المتحدة من خلال مشاركة واسعة لعمال البحرين ومعهم شرائح مجتمعية واسعة، حين عبرت الجموع برقي وحضارية عن مطالب عمالية ومعيشية محقة، وبسلمية شهد لها الجميع، واعتبر ذلك انتصاراً حقيقياً لطبقتنا العمالية، ومؤشراً واضحاً على مستوى الحريات الممنوحة للعمل النقابي في البحرين، مما أعطى لبلدنا حضوراً وسمعةً متميزةً على المستوى الإقليمي والعالمي."

«تقدّم» تتواصل مع لجنة التحقيق في قضية البحرنة حول ملفات العاطلين والعاطلات

تواصلت «كتلة تقدم» خلال الأسابيع الماضية مع رئيس وأعضاء لجنة التحقيق البرلمانية في قضايا البحرنة والعاطلين عن العمل حيث قدّمت العديد من التصورات والرؤى للجنة التحقيق، لضمان سير عمل اللجنة واسنادها بالملفات التي من شأنها أن تساعد على إيجاد فهم أوضح لطبيعة المشكلة مع حلول وخلاصات وتوصيات ناجعة تسند عمل لجنة التحقيق وتحقق اقصى قدر ممكن من التعاون والعمل المثمر والجاد بين الكتل النيابية المختلفة ولجنة التحقيق، التي بدورها نقلت ولازالت تنقل العديد من تلك التصورات إلى الجهات الرسمية المعنية بقضية العاطلين عن العمل.

تهنئة البقالي بتعيينه رئيساً تنفيذياً لشركة «ألبا»

بعث عضوا كتلة «تقدّم» النائبان عبدالنبي سلمان والسيد فلاح هاشم والنائب يوسف زينل برسالة تهنئة للسيد علي البقالي بمناسبة حصوله على ثقة مجلس إدارة شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، بتعيينه رئيساً تنفيذياً بالوكالة للشركة، متمنين له التوفيق والنجاح في القيام بالمهام المسندة إليكم، والتي أنتم أهل لها.

وجاء في رسالة النواب الثلاثة: «إن تحمل البحرينيين أمثالكم لمسؤولية إدارة الشركات الوطنية سينعكس لا محالة إيجاباً على إدارتها، وسيعطي حافزاً كبيراً للعاملين فيها بمختلف مستوياتهم لمزيد من العطاء، ولضمان نجاح الشركة التي يعملون بها، مما سيعزز مكانتها على المستوى العالمي ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، وتأمينها فرص عمل لائقة للمواطنين البحرينيين».

سلمان يلتقي خريجي كلية طيران أوكسفورد العاطلين

كما التقى النائب عبدالنبي سلمان مجموعة من خريجي كلية طيران اكسفورد العالمية، من المبتعثين من قبل شركة طيران الخليج وبدعم من شركة «تمكين» ممن لا زالوا يبحثون مع الـوزارة سبل تسهيل عملية توظيفهم لدى الناقل الرسمي لمملكة البحرين، خاصة وأنهم ضمن مجموعة من المتفوقين، ممن لا زالت تعترضهم عراقيل عديدة مع جهات التوظيف في شركة طيران الخليج، وقد وعد النائب سلمان بالتحرك سريعا لايجاد حلول تسهل من عملية استيعابهم لدى الناقلة الوطنية، عبر التواصل مع الوزارات والجهات المعنية في الدولة.

مطرقة البرلمان

دور الإنعقاد الأول.. جردة حساب سريعة

عبد النبي سلمان

جاء الأمر الملكي السامي بفض دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس لمجلسي النواب والشورى ليفتح الباب أمام تساؤلات الشارع البحريني حول حصيلة ما تمّ من مناقشات ومداولات طيلة قرابة الستة شهور الماضية، خاصة وأن مجلس النواب في فصله التشريعي الحالي جاء على خلفية ظروف سياسية وأمنية محلية وإقليمية ودولية غير مواتية تماما، وفي ظل أوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة جراء ما تشهده بلادنا والمنطقة والعالم من تراجعات اقتصادية، وفتن وحروب بالوكالة استنزفت ثروات المنطقة، وشكّلت حالة من القنوط واليأس لدى شرائح مهمة من أبناء المنطقة، وبما أن البحرين بلد محدود الموارد أصلاً، ويعتمد بدرجة كبيرة على مساعدات ودعم دول الجوار المنهكة أيضا جراء الظرف السياسي والمالي الذي تمّر به المنطقة، فإن نظرة الشارع البحريني بقيت متشككة إلى حد كبير في إمكانية عمل اختراقات نوعية في العديد من الملفات الهامة، خاصة الملف المعيشي.

وليس مستغربا، والأمر كذلك، أن يبدأ مجلس النواب الجديد بملف شائك سبق لمجلس النواب السابق أن مرّره في جلسة ماراثونية أثارت استياء الشارع حينها، وربما حتمّت نتائج مغايرة أظهرتها الإنتخابات البرلمانية الأخيرة، ألا وهو ملف القيمة المضافة والذي باشر المجلس الحالي بتناوله منذ اليوم الأول وتجاوب معه الشارع بقوة، وكذلك هو الحال مع ملف الصيادين وملفات مثل الفيزا المرنة وغيرها، وان لم يرتق التجاوب الحكومي معها إلى درجة طموح النواب والشارع.

المتتبع المنصف لعمل مجلس النواب البحريني خلال الدور المنصرم يلمس بوضوح أموراً مهمة ربما اصطبغ بها أداء المجلس في هذا الدور، والتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر، تقلص الطرح الطائفي والملفات الخلافية التي لوّنت بدرجة كبيرة أداء المجلس في الفصل المنقضي والفصل التكميلي الذي سبقه، وهذا أمر يمكننا أن ندلل عليه من خلال نوعية القضايا التي طرحها نواب المجلس الحالي بصورة تضامنية ملفتة إلى حد كبير متجاوزين ارتدادات المرحلة السابقة.

فها هي قضية البطالة والبحرنة وإحلال البحرينيين في القطاعين العام والخاص تحتل قمة الأولويات وباجماع جميع الأعضاء تقريبا، وكذلك هي قضية الإسكان كأولوية قصوى لدى كل البحرينيين وحظيت بمـداولات وأسئلة جادة من النواب، حتى أن تلك القضيتين أفرد لهما المجلس مساحة مهمة في نقاشات برنامج عمل الحكومة والميزانية العامة وفرض تجاوباً من الحكومة التي حاولت، بدايةً، الهروب إلى الأمام متذرعة بحالة الأوضاع الاقتصادية وشح الميزانيات وتراجع الموارد، إلا أن المجلس قال كلمته فيهما بوضوح، ويكمن التحدي الآن في متابعة ورقابة المجلس على أداء الحكومة في هاتين القضيتين خلال الأدوار التشريعية القادمة.

أمر مهم يجب الالتفات إليه وهو أن حالة الانسجام النسبي التي لازمت أداء المجلس الحالي رغم كل الصعوبات وتقلص الصلاحيات، إلا أن تضاءل مساحة التنافر بين أعضاء المجلس عما كان عليه الوضع في المجلس الماضي، قد عزّز بدوره من حالة التعاون بين الأعضاء، وانعكس ايجابا على حالة المزاج العام لدى الشارع حيال القضايا الخلافية، أو على الأقل سمح للمجلس بالتركيز على المشتركات والأولويات إلى حين انجلاء غبار وارتدادات الأوضاع محلياً واقليميا، وهذا أمر جيد بلا شك.

ربّ قائل إن المجلس لم يحرك كثيراً من حالة الجمود في الوضع السياسي ورتابة المشهد الذي لازم البلاد منذ أكثر من ثمان سنوات، وهذا صحيح، نظراً لطبيعة وحجم وتعقيد المشهد المحلي وما تداخل معه من أوضاع اقليمية لا زالت تلقي بظلالها على المشهد الداخلي، إل أن مجلس النواب حتما لم يغفل هذه القضية وتابعت بعض الكتل مدى تحسن الظرف السياسي وإمكانية التأثير فيه، بل وطرحت مرئياتها بجرأة ودون تردد، ويمكن الرجوع الى ما طرحته "كتلة تقدّم" من آراء اتسمت بالجرأة والمسؤولية في هذا الشأن، ولا زال المشهد يشي بتحولات نتمنى أن تكون ايجابية في الفترة القادمة وهذا مرهون بتحسن الظروف الإقليمية وتعزيز حالة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وزيادة مرونة الظرف السياسي خلال الفترة القادمة، وهي فترة تتسم بالحساسية والحذر على أية حال.

وهنا يمكن الإشارة الى كيفية تعاطي مجلس النواب مثلا مع المرسوم الملكي بارجاع الجنسية لأكثر من 551 ممن سحبت جنسياتهم من المحكومين، وكذلك صدور قانون العقوبات البديلة وهي امور تؤسس بلا شك لحالة مرجوة من المزاج المنفتح تجاه القضايا الأكثر تعقيدا.

فلاح هاشم في مناقشة الميزانية:

أربع مدارس مُدرجة كمشاريع قادمة جرى تسليمها في 2017!

قال عضو "تقدّم" النائب فلاح هاشم إن بعض القطاعات والوزارات لم تأت بإيراداتها او وُجدت إيراداتها ولكنها جدا قليلة، خاصة إذا علمنا أن هذه الوزارات وهذه القطاعات تستحصل أموالاً ضخمة من المواطنين، كبنك الإسكان على سبيل المثال الذي جاءت مساهمته في الايرادات بعشرة ملايين دينار فقط، لكم أن تتخيلوا عشرة ملايين فقط.. وعندما سألناهم لماذا؟ قالوا عندما نزيدها خمسة ملايين سوف تؤثر على المشاريع الإسكانية.

جاء ذلك في مداخلة النائب فلاح في جلسة مناقشة الميزانية، حيث أكدّ أنه لا يوجد أي إثبات على هذا الكلام، فهناك مئات الملايين تستحصل من المواطنين لا يرد منها شيء في الميزانية، وهناك قطاعات أخرى كالسياحة مثلا، كم دخلها؟ وكم يدخل في الميزانية؟ لا شئ.

أما عن وزارة الكهرباء، فبعد رفع كل هذا الدعم، وبعد رفع تعرفة المياه لتصل الشرائح ل 200 فلس للمتر المكتب أي 8 اضعاف والكهرباء 29 فلس للكيلووات ساعة اى ما يقارب 10 اضعاف، فإن مئات الملايين التي يدفعها المواطنون لقاء فواتير الكهرباء لا يدخل منها شيء إلى الميزانية.

كما توقف هاشم عند تقليل ميزانية المشاريع وبالذات المشاريع التي يمكن ان تساهم في زيادة الإيرادات، أنا لم أر في المشاريع أي مشروع ممكن أن يأتي باستثمار أو إيراد، وليس فقط المشاريع الاستثمارية فقط، وإنما المشاريع الخدمية، وأعطى أمثلة على ذلك بأن من ضمن مشاريع وزارة التربية الواردة في الميزامنية بناء ست مدارس، بينما ننجد أن أربعاً منها افتتحت في العام 2017، فكيف يجري إدراجها في ميزانية العام 2019 و 2020 ؟

وأضاف هاشم: تمّ اعتماد الميزانية على أساس أن سعر برميل البترول 60 دولار، ولكن سعر البرميل الآن سيصل الى 70، وبذلك فإن الأمور يجب أن تكون أفضل. صحيح ان هذه الميزانية ميزانية دفترية، ولكن عليها حسابات ومشاريع وخدمات تعنى بحياة المواطنين، وليس منطقياً مناقشتها والتصويت عليها في جلسة واحدة وبصورة مستعجلة.

وفي تعقيبه على اجابة وزير التربية

ينتقد قلة مدارس التعليم الثانوي في الشمالية

في تعقيبه على إجابة وزير التربية والتعليم الدكتور ماجد النعيمي على السؤال الذي تقدّم به بخصوص المدارس والصفوف الدراسية والهيئات التعليمية أبدى عضو «تقدّم» فلاح هاشم ملاحظتين، وقال إن الاجابة المقدمة على السؤال الذي طرحناه لم تكن وافية، حيث كان السؤال (ما هي عدد المدارس في المراحل التعليمية الثلاث في كل محافظة من محافظات البحرين على حدة، وما هي أعداد الصفوف في كل مرحلة وسنة دراسية في هذه المدارس وما عدد الطلبة في كل سنة دراسية، وما هو عدد الهيئات التعليمية في كل مدرس»)، لكن الإجابة لم تتضمن ذكرعدد الصفوف الدراسية في كل سنة دراسية، وكذلك عدد الطلبة، وأعداد الهيئات التعليمية في كل مدرسة، بل اكتفت بالمرحلة الدراسية، وهناك فرق بين الاثنين فالإجابة اقتصرت على عدد المدارس في المراحل التعليمية الثلاث في كل محافظة من محافظات البحرين، وعلى أعداد الصفوف والطلبة، وعدد الهيئات التعليمية في كل مرحلة، ولم تفصل في كل سنة دراسية وكذلك عن كل مدرسة.

وفي الملاحظة الثانية قال هاشم: «يتبين من توزيع المداراس على المحافظات أن المحافظة الشمالية تحوز على أكبر عدد من الطلبة إلا أنها، وبالذات في مدارس التعليم الثانوي للبنين لا نجد إلا مدرسة واحدة في مدينة حمد، حيث تفتقر المنطقة الواقعة على جانبي شارع البديع إلى وجود مدرسة ثانوية رغم الكثافة السكانية والأعداد الكبيرة للطلبة فيها. ورغم النمو المستمر في أعداد الساكنين فيها، فقد تجاوز عدد الطلبة في المرحلة الإعدادية في هذه المنطقة ما يزيد على 6 الاف طالب. أي أنه في العام القادم سينتقل منهم أكثر من 2000 طالب للمرحلة الثانوية، وعددهم يتجاوز معدل أعداد طلبة مدرستين ثانويتين.

التعديل الخاص بالسؤال يُقيّد النواب أكثر

في مداخلة بخصوص تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب المقدم بصيغة مرسوم بقانون رقم (49) لسنة 2018، بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002، قال عضو كتلة «تقدّم» النائب فلاح هاشم، إن التعديل المقترح وإن تضمّن منحى إيجابياً في توسيع صلاحيات النواب في توجيه الأسئلة البرلمانية بحيث أصبح يشمل كافة أعضاء مجلس الوزراء عدا ولي العهد لكونه نائب جلالة الملك المفدى، إلا أنه جاء مقيداً لصلاحيات النواب في جوانب أخرى، وهذا ما لم نكن في حاجة إليه، ولم يكن تطبيق التعديل الدستوري في حاجة إليه، خاصة أنه حصر حالة وقت وقوع تحديد الواقعة في الفصل التشريعي الحالي دون سابقه، حتى وإن كان من يتولى المسؤولية الوزير نفسه .

حلقة حوارية لجمعية المرأة البحرينية بمجلس النائب الأول لرئيس مجلس النواب

نظمّت جمعية المرأة البحرينية وبالتعاون مع المكتب الخاص للنائب الأول لرئيس مجلس النواب عبد النبي سلمان، حلقة حوارية مهمة حول الوعي المطلوب بقضايا الطلاق وقانون أحوال والمحاكم، تحدثت فيها المحامية القديرة فوزية جناحي التي استعرضت وسط حضور نسائي ورجـالي متميز العقبات والتحديات القائمة أمام تفعيل قانون أحوال الأسرة وطبيعة القضايا المرفوعة أمـام محاكم البحرين في ما يتعلق بمسائل الطلاق والنفقة، وارتباط ذلك بالوعي العام والثقافة المجتمعية المطلوبة ودور الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والنظام التعليمي والثقافة المجتمعية، في تحقيق المزيد من الوعي بقضايا المرأة والمشاكل المسكوت عنها في المجتمع، خاصة تلك المتعلقة بقضايا المرأة والأسرة ورعاية الأطفال ودور المشرعين والمحاكم في تحقيق المزيد من الاستقرار الأسري وزيادة جرعة الوعي العام لدى الأسر والأفراد تجاه تلك القضايا التي لا زالت تمثل تهديداُ جديا لتلاحم الأسر والمجتمع بأسره وتحتاج الى المزيد من التوعية من قبل المؤسسات والنخب على طريق تحقيق الاستقرار المجتمعي المنشود.

حماية اقتصادنا واجب وطني

في ظل تداعيات الازمة المالية الحادة التي تعاني منها دول الخليج وعلى الأخص البحرين، بعد انخفاض اسعار النفط الذي يمثل المصدر الأساسي للدخل القومي ويشكل أكثر من ٧٠% تقريبا من ايرادات موازنات دول الخليج وسائر الدول العربية المصدرة للبترول، تقلصت موازنات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، ولجأت العديد من الدول العربية ودول الخليج المصدرة للنفط إلى فرض الضريبة المضافة ورسوم الخدمات التي تقدمها الوزارات للمواطنين، وذلك لغرض سد العجز في موازنات هذه الدول.

لقد انعكس ذلك ايضا على البحرين، حيث لجأت الحكومة إلى تغطية مقدار الانخفاض في العائدات النقدية من النفط عن طريق فرض الضريبة المضافة على السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة، وزيادة الرسوم على الخدمات التي تقدمها وزارات الدولة والمؤسسات التابعة للدولة، مثل الرسوم على طلبات رخص الأيـدي العاملة الخارجية ورسوم خدمات المرور التابع لوزارة الداخلية، ورسوم رخص البناء الخ.

كما عمدت الحكومة الى رفع سعر الوقود بأنواعه وتقنين العديد من أوجـه الصرف على الخدمات الموجهة لمساعدة المواطنين في حياتهم المعيشية. وسعت الحكومة لأن تخلق مصادر أخرى للدخل لدعم الموازنة العامة وإلى خلق فرص أخرى يتم بها تفعيل النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال خلق فرص عمل عبر طرح تدابير اقتصادية جديدة مثل التوجه إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في المجال الاستهلاكي والعمراني وتطبيق اجراءات تشجيع العمالة الاجنبية للعمل في البحرين لإقامة المؤسسات الصغيرة الاستهلاكية والمتوسطة، وذلك عبر تشجيع المستثمرين الأجانب للعمل في السوق البحريني.

لكن التدابير التي اقترحها مستشارو الحكومة الاقتصادين لمعالجة الوضع الاقتصادي واصلاح سوق العمل تميزت بأنها رؤية محدودة ووقتية، تضمنت مساوئ عديدة نتيجة نقاط الضعف التي ظهرت عند تطبيقها على النشاط الاقتصادي.

تبيّن أن هذه التدابير التي تمّ تطبيقها أن المستفيد منها بشكل اساسي هم الوافدون وشريحة من المتنفذين. حتى اعضاء غرفة التجارة والصناعة ضجّوا ورفعوا صوتهم عالياً احتجاجا على تشجيع الأجانب الذين لا يملكون رأسمال لضخه في اقتصادنا وانما يحصلون عليه إما من «تمكين» او من البنوك المحلية. وكل ما يكسبه هذا الوافد يُحوّل معظمه إلى بلده، مما يشكل نزيفا للثروة النقدية التي من المفروض تشغيلها في السوق المحلي. وعليه فإن الحكومة معنية بشكل مباشر باعادة النظر في السياسية الاقتصادية الحالية التي تسببت في زيادة أعداد العاطلين وتضرر المواطنين من التجار نتيجة الخسائر التي لحقت بمؤسساتهم الاقتصادية.

هذه التدابير الاقتصادية الحالية لا ترقى لأن تسمى مشاريع اقتصادية وطنية، فهي ليست خطة استراتيجية بعيدة لهدف خلق بنية اقتصاد وطني قوي يحقق الأمن الاقتصادي والاجتماعي بما يوفره من العائدات على موازنة الدولة والمساهمة في خلق فرص عمل لليد العاملة الوطنية. نريد مشاريع اقتصادية كبيرة تستطيع أن تستوعب العديد من خريجي التخصصات مثل الهندسة المدنية والميكانيكية والكهربائية، والمحاسبين والإداريين الخ. هذه المشاريع الاقتصادية تنشأ عنها مشاريع مصاحبة مكملة لأخرى، وتؤمن روافد الدخل الوطني الدائم وتخلق فرص عمل تستوعب التخصصات التي توفرها العديد من الجامعات المحلية والخارجية.

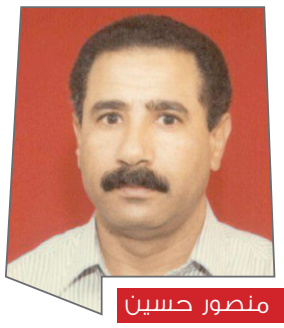

منصور حسين

وأكثر من ذلك يتعين أن تساهم بشكل مباشر في تحسين مستوى معيشة المواطنين بشكل دائم وازدهار السوق المحلية عبر تحسين القوة الشرائية، كي تصبح عاملاً فعالاً في تعزيز الأمن الاجتماعي والسياسي. ومن أمثلة هذه المشاريع شركة بابكو ومصنع البا ومشروع الحوض الجاف التي تستوعب أعداداً كبيرة نسبيا من الأيدي العاملة البحرينية، وكذلك مشروع جعل البحرين كأحد المراكز المالية العالمية الذي ساهم في مجيء العديد من البنوك التجارية والاستثمارية وشركات التأمين.

فهذه البنوك والمؤسسات المالية ساهمت في التنمية العمرانية وسوق العقار وتمويل المشاريع التجارية عبر ضخها للمال في السوق البحريني واستيعابها لقدر ليس بقليل من البحرينيين الذين تبوأو المناصب الدنيا والمتوسطة والعليا، مما انعكس على مستوى معيشة موظفي هذه البنوك من البحرينيين، كما استمرت هذه المؤسسات المالية تستوعب سنويا قدرا معقولا من خريجي الجامعات البحرينيين من كلا الجنسين.

مثل هذه المشاريع الاقتصادية الكبيرة الدائمة هي أم للمشاريع الاقتصادية الأخرى المصاحبة. أما المشاريع الاقتصادية الحالية فهي مجرد تدابير أو اجراءات مثل تمكين لدعم المشارع الفردية الصغيرة والمتوسطة واجراءات الفيزة المرنة المصاحبة. إنها تدابير مؤقتة و ترقيعية لغرض ارضاء لصندوق النقد الدولي والمتنفذين المحليين ذوي المصلحة المباشرة الذين يرون في هذه الاجراءات ذات الطابع الاقتصادي مصدراً لدخل مالي لهم على حساب المصلحة الوطنية، مما أدى إلى في تنامي السخط العام بين المواطنين وخصوصا التجار.

ساهمت هذه الاجـراءات الاقتصادية التوقيعية بشكل كبير في دخول أعداد كبيرة من الوافدين للعمل في البحرين، بينما ازدادت أعداد العاطلين الخريجين من الموطنين وخروج عدد كبير من التجار البحرينيين من السوق المحلية الصغيرة نتيجة المزاحمة من الوافدين الأجانب. كما شكّل هؤلاء الوافدون ضغطا كبيرا على الخدمات الصحية وعلى حركة المرور في شوارع البحرين والخدمات البلدية وغيرها من الخدمات التي تقدّمها الدولة لمواطنيها وللمقيمين.

كان على الحكومة أن تعمد إلى تبني مشروعات اقتصادية كبيرة معمرة ذات مردود اقتصادي دائم، كما يستلزم الأمر أيضاً إيجاد بنية تحتية من الأنظمة والقوانين والإجـراءات الحكومية التي تسهم في خدمة المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية وتخدم التجار وحمايتهم من المزاحمة الأجنبية مثلما تقوم به العديد من دول الاقتصاد الحر مثل الولايات المتحدة الامريكية ودول السوق الاوروبية.

ما يمكن أن نخلص اليه ان انشاء المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية الدائمة ضرورة ملحة، وحماية اقتصادنا من المنافسة الخارجية الغير عادلة واجبا وطنيا يلتزم به المعنين في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

المشاريع الاقتصادية الحالية هي مجرد تدابير أو اجراءات مثل تمكين لدعم المشارع الفردية الصغيرة والمتوسطة واجراءات الفيزة المرنة

رأس المال الكولونيالي
في سياق الأزمة الاقتصادية البحرينية (٢ - ٢)

هشام عقيل

«لأني اكره العودة إلى أحلامي القديمة، سأضطر أن أتريث .. مهما اشتهيت عكس ذلك»
But I would be loath to fall into my dreams] again. I will therefore tarry in despite of the .flesh and the blood

هكذا هو مبدأ بورجوازياتنا في الأزمة الاقتصادية، التي بدأت منذ 2014، والتي تعيش البحرين آثارها الآن بشكل واضح. ككريستوفر سلاي، لا هي قادرة – للوقت الراهن – على المضي قدماً ولا تستطيع أن ترجع إلى الوراء — مكمن الأحلام القديمة. تجدها قد تعلمت فن التريث تحت مبدأ السينيوري في الإمساك والإمتناع الرأسمالي، مهما أرادت التعظيم من إنتاجها؛ فهي لا تعرف إذا كانت في زمن حلم أو إذا هي ماضية إليه، ولا عما إذا كانت «كوميديا تراجيدية» في إنتظارها أو ما ستلفظه كـ: «كوميتيا تراجيدية» لأنها لم تسمع بهذا المصطلح من قبل؛ إذ ذلك هو سر الكوميديا الأول: أن يكون مُنفذها هو الوحيد الجاهل بها! ولكن يبقى هناك شيء من الجدية في الضحك، وذلك هو سر الكوميديا الثاني: إن الذين يضحكون يجهلون مدى جدية ضحكهم!

ترانا، إذن، في سوء فهم مزدوج في المشهد البحريني، رغم أن الحقيقة أمامنا؛ وتحت أعيننا على الدوام. إن ما يربط الطبقات المسيطرة بالشعبية هو الضحك المتبادل، ومع ذلك فالواحد دائماً يسيء فهم ضحك الآخر. فأنت تجد الطبقات الشعبية تحت عبء كبير جراء الإجراءات الاقتصادية التي تم فرضها عليها — كالضرائب، وارتفاع الأسعار، وتدني المستوى المعيشي العام، والإنخفاض في الأجور بالنسبة إلى الأسعار عامة، إلخ. ورغم أنها تعيش هذه المصاعب يومياً، إلا أنها لا تزال متشوشة إزاءها؛ لا يزال شيً مبهماً يحيط كل ما يحصل بالنسبة لها؛ لا يزال الأمر غير مفهوم بالنسبة لها. فمثلاً ذلك واضح في التشوش العام التي وجدت هذه الطبقات نفسها أمام السياسات الاجتماعية التي تبدو مساعدة لها، ولكنها في حقيقة امرها متناقضة مع سياسات اجتماعية اخرى من حيث الجوهر. كما إنه من السهل تفسير التشوش هذا، الذي يشير فوراً إلى «عدم الوضوح في الرؤية»، إلى التغليفات الرسمية لهذه السياسات وللوضع بشكل عام (التي لا ينكرها احد) — ولكن ألا يمكننا، ايضاً، أن نرجع «عدم الوضوح في الرؤية للحقيقة الواقعة تحت أعيننا» إلى الممارسة السياسية لليسار (بمختلف شخوصه وتياراته الحزبية) في البحرين؟

ليس في ذلك أي تبرير لما تقوم به أطراف مختلفة بتغليف، أو إخفاء وتغييب، الحقيقة وراء هذه الحقائق المتوفرة لدى الكل؛ فلا بد من كشفها علناً عبر صراع إيديولوجي واضح. ولكن إلى أي مدى يمكن للمرء أن يوجه اصابع التهمة إلى منفذي مهام الأكاذيب النبيلة الأفلاطونية هذه؟ إنهم، بديهياً، سيكذبون لأن بمقدورهم ذلك؛ إنهم، بديهياً، سيكذبون حتى وإن كانوا غير واعين بالكذبة نفسها! ليس في ذلك تناقض، فليقرأ الواحد منا الصحف والمنشورات اليومية وسيجد كماً هائلاً من مقالات لا تعبر إلا عن عالم الأحلام، وهذا العالم ليس سوى: عالم تحقق الأماني كما كان قد سيقول فرويد.

مع ذلك، يبقى كل ذلك أمراً طبيعياً — لكنه من غير الطبيعي بأن اليسار لا يلعب أي دور في التفسير للطبقات الشعبية حقيقة هذه الأزمة، لا من حيث التفاصيل، والأرقام، والآثار المباشرة لمصالحهم اليومية، بل من حيث ربط هذه الحقائق العامة بطبيعة الأزمة الرأسمالية التي تصيب الأبنية الاجتماعية الكولونيالية. فاليسار لا يلعب دوراً في ربط كل هذه الحقائق بالصراع الطبقي في كل حقوله: الاقتصادية، والسياسية، والإيديولوجية وتفسيرها للطبقات الشعبية — تفسيرها بمعنى يجعل هذه الطبقات تعي بمكانها الطبقي، وبعلاقة هذه الأزمة بالبنية الاجتماعية ككل، ايّ في شبكة علاقات الإستغلال والسيطرة والخضوع.

على العكس، نرى بأن اليسار يكتفي بالتفسير البورجوازي للأزمة؛ يستحضر ارقاماً، نسباً، ملفات، خرائط يستخدمها الفكر البورجوازي في «تفسير» الأزمة وبطرق شتى — لكن دون أي ربط عام بطبيعة نظام الإنتاج الرأسمالي–الكولونيالي وأشكال، ايّ احتماليات اشكال، أزماته. يكتفي بمحاولة «قيادة» الطبقات الشعبية في صراعهم الاقتصادي (ولكن هناك أطراف سياسية اخرى تترك تأثيراً بشكل اكبر من ذلك) لا أكثر ولا أقل. لكنه لا يحوّل محور هذا الصراع الاقتصادي إلى صراع سياسي — رغم أنه يعطي الصراع الاقتصادي وسائل سياسية (مثل البرلمان على سبيل المثال) ولكن ذلك لا يساوي شيئاً.

الفكرة هي: على اليسار البرلماني أن يستغل قبة البرلمان لا ليقوم بتفسير طبيعة الأزمة الاقتصادية الراهنة للطبقات الشعبية وحسب، بما إنها عابرة ككل الأزمات، بل المسببات البنيوية للأزمة نفسها؛ لا طبيعة معاناتهم اليومية، حيث أنهم مدركون بها لأنهم يعيشوها، بل الطبيعة الاجتماعية وراء هذه المعاناة. طالما بيّنت الماركسية بأن هناك خيطاً رفيعاً ما بين العمل البرلماني والقمائة البرلمانية، ومع ذلك يبدو أن احد قوانين الحركات الاشتراكية هو الوقوع في الأخيرة. البرلمان هو فرصة مناسبة لمعرفة اشكال، وتوجهات، وتناقضات الطبقات الشعبية من جهة، والتفسير لهذه الطبقات (بشكل موضوعي) تناقضاتها ومشكلاتها وتوجساتها الذاتية من جهة اخرى.

ولكن كل التفسيرات الموضوعية لن تنفعنا بشيء، ولن تنفع الجماهير بشيء، ما لم يبنَ عليها خطاً سياسياً واضحاً — أما الاكتفاء بالصراع الحقوقي- الاقتصادي فإنه لا يساوي شيئاً؛ أنه لا يتعدى مفارقة سوفوكليس ل»الحقيقة التي لا تصنع شيئاً». إن الثقة بالجماهير هي مفتاح كل شيء؛ هناك لا حاجة لنا لأن نكون «بوقاً» لها، فلها ألسنتها وتستطيع استعمالها. لكن ما لا يمكنها القيام به، في كل الأحوال، هو استخراج المطلق من كل هذه التجربة الذاتية النسبية — ولا يستطيع ذلك أي طرف آخر، بإستثناء الإشتراكيين العلميين.

يمكن القيام بجزء بسيط من هذه المهمة عبر استحضار وجه من وجوه «الميكنزمات» البنيوية للأزمات التي تصيب الإنتاج الكولونيالي وربطها بالوضع البحريني في هذه المقالة — لكن ذلك لا يكفي، فهذه المسألة تحتاج إلى عمل مشترك جماعي موحد (حيث الأمور لا تتوقف عند الاقتصاد وحسب، بل السياسة ايضاً). كما إننا جئنا، في المقالة السابقة، بمحددات عامة وموجزة للأزمة الاقتصادية نفسها، ولكننا لم نستحضر (أو قل لم يسعنا ذلك) تلك الميكنزمات العامة التي نراها مرتبطة بطبيعة الإنتاج الكولونيالي، وتأثيراتها المباشرة على زيادة حدة التناقضات ما بين الطبقات الشعبية.

فما هي طبيعة أزمة الإنتاج الكولونيالي؟ أهي متماثلة تماماً بأزمات الأنظمة الرأسمالية (الإمبريالية) المتقدمة أم هناك اختلاف بنيوي بينهما يعكس طبيعة إنتاجهما؟ وما

علاقة الوضع البحريني بكل هذا؟

حسب الفكر المادي التاريخي، لا يمكن أن تكون الأزمة الاقتصادية الرأسمالية نتيجة اضطراب السوق؛ ايّ نتيجة الفجوة الكامنة ما بين عملية البيع والشراء (في عملية «سلعة – مال» بالنسبة إلى الرأسمالي). أو بكلمات اخرى، لا تقع علة الأزمة الرأسمالية عند التسويق بل عند الإنتاج اساساً. كما إنه لا يخفى بأن مختلف الماركسيين (مثل روزا لوكسمبورغ) قد حاولوا إعادة إنتاج الأفكار الاقتصادية القديمة للمفكرين البورجوازيين، أمثال سيسموندي، بكون الأزمة الرأسمالية هي أزمة الشح الاستهلاكي أو نقص –إستهلاك، ايّ في دائرة خارجة عن الإنتاج — لهذا نجد أن لوكسمبورغ، مثل الناردونيكيين قبلها، تقر بأنه من المستحيل أن يتم تحقق القيمة الزائدة في السوق المحلية، وبالتالي كل سوق رأسمالية محلية تحتاج إلى اسواق خارجية غير رأسمالية كي تحقق قيمتها الزائدة؛ وفي ذلك الزعم معارضة واضحة للمبادئ الاقتصادية للماركسية. ولكن تجد هذه الفكرة، في كل الأحوال، روحاً متجددة بشكل أم آخر (بُل سويزي مثلا)، رغم أن لينين قد دحضها قديماً في نقاشه مع الناردونيكيين (الشعبويين).

فميزة التحليل الذي قدّمه لينين، بوصفه قارئاً نبيهاً للنص الماركسي، هي أنه بيَّن أسبقية الإنتاج وثانوية السوق بالنسبة للفكر المادي التاريخي؛ بأنه لا يمكن رصد الأزمة في مكان آخر سوى في الإنتاج. فالأزمة هي دائماً أزمة الإنتاج، رغم أن اولى آثارها تبان في السوق بطبيعة الحال (ولكن هذا لا يعني أن ماركس لم يوضح هذه المسألة من قبل؛ في الغروندريسه أو جزء كبير من المجلد الرابع من رأس المال مثلاً)أضف إلى ذلك، الحقيقة المنسية التي تفيد بأن ماركس لم يتحدث ابداً عن ازمة رأس المال مفكراً بها كأزمة مالية أو نقدية (فائض في الإستثمار) صرفة، أو أزمة إنتاجية سلعية (فائض في الإنتاج السلعي) صرفة (وفقاً لمنطق: إما وإما) — بل ازمة فائض رأس المال دائماً تتضمن، حسب ماركس، فائض الإستثمار وفائض الإنتاج السلعي في نفس الوقت؛ حيث رأس المال هو مجموع الاثنين، ولا يشير – كما يعتقد الكثيرون – إلى المال الفائض بمعزل عن الإنتاج الفائض.

أيحضر هذا المبدأ، الرأسمالي، في البنية الاقتصادية الكولونيالية ايضاً؟ نعم، ولكن علينا ألا نقف هنا دون تحديد الخصوصية التي يتميز بها رأس المال الكولونيالي، ايّ قوانينه الخاصة. نرى بأن رأس المال الكولونيالي، بشكل عام، يمرّ بنوعين من الأزمات تختلف – من حيث الطبيعة – عن الأزمات التي يمرّ بها رأس المال الإمبريالي، رغم أن هذين الرأس مالين يتشاركان مثل المبدأ فيما يتعلق بسبب الأزمة. لكن لأنهما يتشاركان مثل المبدأ، تجدهما يختلفان في نقطة إلتقائهما — بما أن هذه النقطة، ايّ الإنتاج، تسجل نقطة الإختلاف البنيوي فيما بينهما.

دعنا نقول، من دون الدخول في تفاصيل نظرية، بأن إعادة الإنتاج المبسطة الكولونيالية تتضمن، بالإضافة إلى القطاع الأول والثاني، ما سنسميه – بشكل مؤقت – قطاع التزويد، الذي يعيد إنتاج القيمة الزائدة المكرّسة للإستغلال الإمبريالي المباشر أو عبر الوساطة الكومبرادورية. وفي كل الأحوال، يحدد هذا القطاع مجموع القيم الزائدة المحتملة التي لم تدخل عملية إعادة الإنتاج الكولونيالية؛ إما لأنه تم استقطاعها سلفاً بشكل مباشر بحضور رأس المال الإمبريالي قبل أية عملية إعادة إنتاج، وإما لأنها تحققت بوساطة رأس مال كومبرادوري (ايّ تبعي مباشر) المدمج بشكل عضوي بالدورة الكلية لرأس المال الإمبريالي، ايّ بوصفه لحظة من لحظاتها. معنى ذلك هو أن المجموع هذا لم يدخل ضمن إعادة الإنتاج، ولا يتحقق كقيمة زائدة كولونيالية. وينطوي على ذلك حقيقة أن رأس المال الكولونيالي عاجز عن استغلال مجموع القيمة الزائدة في البنية الكولونيالية، ولا يرجع ذلك، في المقام الأول، إلى النظام الرأسمالي العالمي وتقسيماته العالمية؛ بل إلى مدى توسع رأس المال الكولونيالي المحدود بالرأس المال الإمبريالي، وبالتالي مدى تطوّر قواه الإنتاجية المحدودة بدورها، أيّ أن العجز هذا قائم اساساً على العلاقات الإنتاجية الكولونيالية.

ينطوي على ذلك حقيقة أن الأزمة الرأسمالية في البنية الكولونيالية ستكون، بطبيعة الحال، ازمة في الإنتاج ولكن لا بد من ربط ذلك بالتطور المحدود للقوى الإنتاجية الكولونيالية في نفس الوقت. بعبارات اخرى، إن الأزمة الرأسمالية بطابعها الكولونيالي تنحصر في نوعين: أزمة فائض الإستثمار، وبالتالي فائض في الإنتاج المحصور بالقيمة الزائدة التي يمكن للرأس المال الكولونيالي استغلالها من المجموع الكلي. هذا يعني بأنه، في هذه الحالة، يكون عند الرأسماليين فائضاً مالياً لا يستطيعون توظيفه في استغلال القيمة الزائدة أكثر مما تمّ توظيفه بالفعل؛ مما يؤدي إلى استثمار هذه الأموال في قطاعات غير منتجة (وليست تلك القطاعات غير المنتجة التي يقوم رأس المال الإمبريالي عادة باللجوء إليها) كأحد حلول هذه الأزمة. أما من جهة اخرى، هناك ازمة استثمار– ناقص، وذلك يرجع مباشرة إلى الإنتاج الناقص (ولا نجد هذا النوع من الأزمة في البلدان الإمبريالية)، حيث الإنتاج الكلي لا يستغل كل القيمة الزائدة المتوفرة له لإستغلالها (وهذا المجموع منفصل عن قطاع التزويد) من المجموع الكلي. في هذه الحالة، تكون القوة الإستثمارية عند الرأسماليين منخفضة بالنسبة إلى الإنتاج الرأسمالي الممكن — فتجد هذه البنية في حاجة إلى الإستدانة والإقتراض لحل مشاكل العجز المالي لديها، بما إن قواها الإنتاجية ليست قادرة على فعل ذلك.

أما البنية الاجتماعية البحرينية، قياساً بتطور قواها الإنتاجية، فإنها شهدت أزمة من النوع الثاني. لقد حددنا بالفعل، في المقالة السابقة، بأن القسم الحكومي من رأس المال الكولونيالي الكلي يعتمد اساساً على ريع النفط، ولكنه – الريع هذا أعني – يقع في جانب الظروف الأسوأ بالنسبة إلى الريع التفاضلي الخليجي ككل. ورغم أنه كقسم مهيمن يحاول أن يوسع استثماراته على نحو مختلف القطاعات إلا أنه يبقى ناقصاً ويرجع ذلك إلى ظروف تاريخية ملموسة (وهذا ما يحاول برنامج التوازن المالي إصلاحه، ولكن هذا البرنامج لن يُعبّر إلا عن إستدانة اعظم وهكذا سنرجع إلى المربع الأول). أما الإهتمام المفاجئ بالقطاع الخاص فإنه لا يمثل سوى فرض تبعيته للرأس المال الحكومي وتوسعه المحدود بالتالي، في سبيل معالجة الأزمة الراهنة. وفيما يحاول أن يوسع مداه ينتهي به الأمر، بالضرورة، بإلجام الأقسام الاخرى من رأس المال المحلي. هذا يعني بأن القسم الحكومي من رأس المال يمثل الإستثمار الناقص هذا في استقطاع القيمة الزائدة المتوفرة، وذلك يفسر لجوءه إلى الإستدانة حين تنشب ازمة اقتصادية — ولم يعد هناك ازمة رأسمالية محصورة بالإنتاج المحلي وحسب، بل إنها دائماً مرتبطة بالأزمات العالمية؛ ازمة النفط لعام 2014 مثلاً (التي نتجت بفعل إنتاج نفطي فائض، لا العرض والطلب). على ذلك بيّنا بأنه رغم الحل الذي فرضه كارتيل اوبيك في فيينا 2016 بتخفيض الإنتاج النفطي، وهكذا إستقطاع شيء من تكلفة الإنتاج، فإن ذلك لن يولد ارباحاً فائضة للرأس المال البحريني.

بلا شك، لن يكون لأي من ذلك معنى إذا اكتفينا بقياس الأمور وفقاً لنمو «الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي» (وفي ذلك إيهام الإيديولوجيا البورجوازية إذا لم تحسب الأمور وفقاً لإطار علمي صحيح). فرغم أن الأرقام تقول بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد وصل في العام 2016 3.2٪ وفي العام 2017 3.8٪، ورغم أن هذا المعدل قد انخفض إلى مستويات ادنى من المتوقع في 2018 وذلك إلى حدود 2٪، إلا أنه إذا دققنا في محرك تلك الأرقام لن نجد أنه يتجسد في القطاع الهايدروكاربوني، بل العكس تماماً. تماشت هذه الأرقام، في غالبيتها، بمعدل نمو القطاعات غير الهايدروكاربونية فيما بقي معدل نمو القطاعات الهايدروكاربونية سالب 0.7٪ في 2017 وارتفع حتى وصل تقريباً سالب 0.1٪ بنهاية 2018. معنى هذا الكلام هو: أن نصيب فائض الأرباح النفطية للرأس المال الحكومي غير كافية لدفعه إلى الأمام؛ والفكر الماركسي هو الوحيد القادر على تفسير هذه الظاهرة، بإرجاعها إلى طبيعة الأزمة الاقتصادية الكولونيالية من جهة، وإلى النتائج الفورية الملموسة للريوع التفاضلية الخليجية ومكان البحرين بينها. ثم، بمجرد أن نسمع عن نمو القطاعات غير الهايدروكاربونية نتخيّل توسع قطاعات اقتصادية متنوعة؛ ولكن في حقيقة الأمر، تأتي الخدمات الحكومية في مقدمة هذه القطاعات — مما يأتي ضمن الإستثمارات في القطاعات غير المنتجة (والتي تشكل 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) لا بفعل فائض– إستثمار بل العكس تماماً. كما أن ذلك جلي حين يستعين رأس المال الحكومي بشركات أجنبية لتوسعة إنتاجه النفطي، وذلك حصل مرتين على حد علمي: الأولى، بعد إكتشاف الحقل النفطي الصخري الجديد في خليج البحرين (الذي يمكن إستغلال 5٪ منه وحسب) أدت صعوبة إستخراجه إلى التعاون مع شركة هاليبرتون الأمريكية الإحتكارية في 2018؛ ومؤخراً، في 2019، تم التعاون مع شركة إيني الإيطالية لحفر البئر الإستكشافي للقاطع البحري 1، ووصلت إستثمارات هذه الشركة لهذه العملية

يتبع

يتبع

إلى 30 مليون دولار. كل هذا يعود، في نهاية المطاف، إلى ضعف القوى الإنتاجية في البحرين.

في إنعكاس هذا الوضع الاقتصادي العام، الناتج عن طبيعة أزمات الإنتاج ذا الطابع الكولونيالي، على اوضاع الطبقات الشعبية في البحرين، يتجاوز اليسار بشكل عام (متجسداً في شخوصه وتياراته الحزبية) حقائق جد مهمة، وتصبح مواقفه معبرة بشكل مباشر عن مواقف البورجوازية الصغيرة — هذا إن لم تكن مواقف، تعبر بشكل غير مباشر، في نهاية المطاف، عن البورجوازية الكولونيالية نفسها. هذا واضح مثلاً في عدة قضايا، اهمها: عدم قدرة اليسار على رصد التناقضات الواقعة ما بين الطبقات الشعبية والطبقة المسيطرة من جهة، والتناقضات الواقعة ما بين مختلف طبقات الطبقات الشعبية. ويتبين ذلك في خلطه الواضح ما بين التناقضات الرئيسية والثانوية. ففي المقام الأول، تجده يعامل «الشعب» ككتلة واحدة؛ وكأن له نفس الرغبات، والتصورات، والمصالح؛ وكأنه موحداً قبل أن يتمّ توحيده اصلاً، وكل تفتيت لا بد أن يقدّم من الخارج — ناسياً المفهوم السياسي الرئيسي لدى سبينوزا: إن الجمهور هو مفهوم تخالفي (والمصطلح نفسه يوحي بذلك).

إن التناقضات موجودة ما بين الطبقات الشعبية بما إنها تختلف في تحديدتها البنيوية من طبقة إلى اخرى، ولكن لا يمكن اعتبار هذه التناقضات رئيسية بل ثانوية. ويمكننا أن نقول، من دون أن نحاول أن نجعل من قولنا اشكالياً، بأنه رغم أن البورجوازية الكولونيالية تستميت – إيديولوجياً – في إظهار التناقضات الشعبية كالتناقض الرئيسي، إلا أن اليسار يلعب مثل الدور الإيديولوجي تماماً حين يحاول أن يبين بأن الشعب له صوت واحد. لما كان الشعب موحداً، فإن هذه الوحدة – بالنسبة إلى هذا الفكر – راجعة إلى مفهوم وطني رومانتيكي فارغ من أي معنى، وبالتالي كل ما يشتت هذه الوحدة هي العناصر غير الوطنية المتغلغلة بين المواطنين (الأصليين) — هكذا يضع اليسار، عموماً، المسألة؛ واقعاً تحت تأثير الإيديولوجيا المسيطرة التي تحاول أن تبين بأن الوحدة الوطنية هي قضية مدنية– حقوقية بحتة، لأنه يمثل مجرد ردة فعل لها لا أكثر ولا أقل.

اقول إنه: واقع تحت تأثير الإيديولوجيا المسيطرة، لأنه ايضاً (مثل الإيديولوجيا المسيطرة) يضع الأهمية القصوى للتناقضات الشعبية التي يعترف بها في حدود «خارجيتها»، فيجعل منها التناقض الرئيسي الذي يتوجب معالجته. هناك إنشقاق واضح في صفوف الطبقات الشعبية، وهذا الإنشقاق قائم اساساً على معايير الجنسية — ولكن هذه المعايير ظاهرية، حيث ترجع، في نهاية المطاف، إلى أسس طبقية. يشعر العامل البحريني، سواء أكان بروليتارياً أم بورجوازياً صغيراً، بأنه تمّ تفضيل العامل الأجنبي عليه من جانب والعامل المواطن البحريني «المجنس» من جانب آخر — ولكن لا يفهم هذا العامل، بطبيعة الحال، أسباب هذا التفضيل؛ أنه يعيش هذه الأفكار، والمخاوف، والتوجسات، لكنه لا يعلم مصدرها؛ أنه يسمع اقاويلاً عنها لكنه يعلم جيداً بأن الأقاويل ليست هي هي الحقائق. إن الدور الحقيقي لليسار هو إظهار الأسباب الموضوعية، لا مشاركة النقابات العمالية في دورها ليصبح ممثلاً للمشاعرالذاتية للعمال والموظفين البورجوازيين الصغار! (ولا يجب عليه أن يجاري بعض الشعارات والأفكار العنصرية الزينوفوبية التي يطلقونها فقط ليكسب ودهم). إن العامل يعلم سلفاً كل ما يريد معرفته، ولا شيء يحوجه لليسار في البرلمان ولا اليسار بشكل عام؛ فما نضيفه للطبقات الشعبية إذا اكتفينا بترديد ما يدور في افكارهم الذاتية اليومية؟ إن الطبقات الشعبية تعرف مصائبها جيداً ولكنها تحتاج – لأنها لا تعرف – أسباب هذه المصائب!

ولما كان اليسار يكتفي بالمساهمة في تعزيز الإنشقاق ما بين صفوف الطبقات الشعبية على أسس: العمالة الوطنية والعمالة الأجنبية من جهة، والعمالة المواطنة والعمالة المواطنة المجنسة من جهة اخرى، في التعبير عن ذلك عبر قبوله في القيام بدور ترديد «هموم المواطنين»، ايّ «كورس الشعب»، فإنه قد قدّم طبقاً من ذهب للبورجوازية. لا، ليس التناقض الواقع ما بين الطبقات الشعبية هو التناقض الرئيسي، بل الثانوي. وفوق ذلك نقول: على اليسار ألا يفسر للعمال «المواطنين» أسباب هذا التفضيل وحسب، بل عليه أن يفسر ذلك للعمال «المواطنين المجنسين» و«الأجانب» ايضاً؛ عليه أن يفسر لهم الأسباب الحقيقية، الموضوعية، لسخط وتوجسات المواطنين غير المجنسين.

نحن نعلم سلفاً بأن اسباب حضور العمالة الأجنبية لا تتعلق بأية عملية ممنهجة ضد «البحريني» فقط لأنه «بحريني» — فهذا فارغ من أي معنى. بل المسألة تتعلق بمسببين متناقضين تقريباً: فمن جهة، نجد أن أغلب عمال تحت – البروليتاريا هم عمال آسيويون يشتغلون في الحقول الشاقة ولا تجري عليهم عادة معايير السلامة، كما أن أجورهم منخفضة جداً (وغالباً ما نسمع أنه يتم تسديدها بشكل متأخر) وعادة لا تطبق عليهم المزايا الاجتماعية (مثل تكوين النقابات العمالية، أو المميزات الصحية، إلخ) بما أنهم «أجانب»؛ غير أن قسماً منهم يشتغل في ظروف أقرب إلى السخرة منها إلى العمل الحر (خصوصاً عمال «الفري فيزا»). إن اسباب تزايد هؤلاء العمال هو بديهي، بما أن أصحاب العمل سيفضلون هذا النوع من العمل لا لتجنب العقبات الاقتصادية (الزيادة في التكاليف، ومحدودية حدة العمل، ولوازم تدريب العمل — ففي هذه الحالة، لا يلعب الجهاز الاقتصادي أي دور على الإطلاق، فيظهر العمل بمظهر «خارجي» بشكل بحت) بل لتجنب ايضاً العقبات السياسية (الصراعات النقابية، المطالبة بالحقوق، تدخل البرلمان، إلخ).

أما من جهة اخرى، نجد أن هناك شريحة (نقول شريحة لا قسم) من العمال «الأجانب» (أضف إلى هذه الشريحة العمال المواطنين البحرينيين «المجنسين») يشتغلون كموظفين (في القطاع العام والخاص)، في مختلف المواقع (سواء أكانت تحتل الأقسام العليا أو السفلى من البورجوازية الصغيرة)، يشكلون للعامل «المواطن» منافسة في سوق العمل. إن اسباب ذلك لا تتعلق بجهل صاحب العمل بالكفاءات البحرينية، كما يظن الكثيرون ذلك بسذاجة، ولا بعملية ممنهجة ضد البحريني (ولا نعني بذلك الأسباب الطائفية، وهي سياسية في المقام الأول، ولا ينكرها أي احد)، ولا لأسباب اقتصادية – إنتاجية، بل بأسباب سياسية–إيديولوجية؛ حيث تشكل هذه الشريحة من العمال مثابة منطقة محايدة في العمل نفسه — لا في عمليات صنع القرار وحسب، بل في الصراع ضد صاحب العمل ايضاً. إن ما نقوله لا يمت بصلة بما تردده مختلف التيارات، تحت مختلف المسميات، حول الدور «الواعي» المزعوم لهؤلاء الموظفين في تهميش، وقمع، العمالة الوطنية — كلام فج من هذا القبيل. إن الحياد طبعاً ليس قاعدة ثابتة، ولا تأتي بشكل «طبيعي»، ولكنها نتاج للتقسيم الإيديولوجي في العمل المفروض من قِبل الجهاز الاقتصادي نفسه الذي يعيد إنتاج عناصر محايدة إيديولوجياً (وموقع الحياد هو وهمي، ولهذا فإنه إيديولوجي).

إن العمل السليم يقع في كشف هذه العلاقات، والتقسيمات، للطبقات الشعبية بمختلف طبقاتها (والأقسام والشرائح الموازية لهذه الطبقات)، والسعي وراء الوحدة الطبقية ما بينها؛ لا في الإصطفاف الأعمى وراء معاداة هذه الشريحة وكأنها الشر المطلق — تحت فكرة غير صالحة اسمها «الوطنية». لا يمكن أن يتم هذا العمل ما لم يكتشف اليسار حقيقة كون التناقض الرئيسي في البنية الاجتماعية البحرينية، ككل بنية اجتماعية كولونيالية، واقع ما بين الطبقة العاملة والطبقة البورجوازية الكولونيالية لا ما بين الطبقات الشعبية نفسها وتلك العناصر «غير– الوطنية» المزعومة المتغلغلة وسطها. على اليسار، إذن، أن يبين للطبقات الشعبية حقيقة هذا التناقض، بدلاً من الخضوع للإيديولوجيا المسيطرة والمساهمة في شق وحدة الطبقات الشعبية عبر إعادة إنتاج التفرقة ما بين «العمالة الوطنية» و«العمالة الأجنبية». وإن أراد أن يقيم التحالف ما بين الطبقات الشعبية، فإن هذا التحالف يجب أن يقام بشروط إيديولوجية الطبقة العاملة لا البورجوازية الصغيرة، ايّ بشروط اشتراكية علمية لا بشروط تهدئة الصراع الطبقي وترويضه.

قد تقول: حسن إذن! «أنت مثقف يا هوراشيو، تحدّث إلى الشبح!» — أنت تطرح مشاكل لا حلولاً. وقد يكون هذا صحيح، ولكني، كما أذكر، أن ماركس كتب يوماً: «إن كل معادلة تتضمن حلها سلفاً»، وربما ما أراد قوله – أو نسي قوله – هو: كل معادلة تتضمن حلها، لأن كل معادلة تتطلب العمل على إيجاد حل لها بالتحديد!

هذه الإحصائيات متوفرة عند النشرة الفصلية لمجلس التنمية الاقتصادية في البحرين (EDB). واعتمدت على نشرتين: نشرة مارس 2018 ونشرة ديسمبر 2018.

مائة عام على التعليم النظامي في البحرين ٢٠١٩–١٩١٩

«جـوزة البلـــوط» أول مـدرسة نظـامية للبنـات فـي البحـريـن

يصادف العام الحالي ٢٠١٩ اكتمال مائة عام على بدء التعليم النظامي في البحرين منذ افتتاح أول مدرسة نظامية للبنين عام ١٩١٩.
إلا أن التاريخ يحفظ للبعثة التبشيرية الأمريكية في البحرين الفضل في تأسيس أول مدرسة للتعليم النظامي للبنات في البحرين عام ١٨٩٩ عشية دخول القرن العشرين، أي بحوالي عقدين قبل افتتاح أول مدرسة نظامية للبنين في البحرين.

فوزية مطر

كان نشاط البعثة التبشيرية الأمريكية في البحرين خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر دخولاً في القرن العشرين على أشده في التوجه لتوظيف التعليم كأحد المنافذ الهامة لتنصير أهل هذه البلاد. وقد أولت البعثة التبشيرية اهتماماً بالبدء بإنشاء مدرسة للإناث قبل الذكور لأنهم كانوا يعتبرون التبشير بالعقيدة المسيحية سيكون أسهل في صفوف النساء.

والملفت أن توظيف تعليم البنات للأهداف التبشيرية استمر طوال عقود النصف الأول من القرن المنصرم، حيث كان الإنجيل مادة مقررة تدرس وتمتحن الفتيات فيها. كما كان يتم أخذ الفتيات إلى الكنيسة للصلاة. ورغم كل ما بُذل من جهود، لم يحقق الهدف التبشيري أي نجاح، فبعد مائة عام من الجهد المتواصل كان عدد الذين تنصروا على أيديهم عشرة أشخاص فقط أغلبهم لظروف اجتماعية خاصة.

تأسست المدرسة سنة 1899 بمسمى «مدرسة جوزة البلوط» على يد السيدة إمي زويمر زوجة القس صموئيل زويمر أحد أهم مؤسسي البعثة التبشيرية في البحرين.

وأطلق الاسم المذكور على المدرسة بمعنى أنها الثمرة الأولى التي سيشيد عليها صرح تعليم البنات في البحرين، فشجرة البلوط العالية تنمو من بذرة صغيرة.

وتظهر التقارير الدورية التي كان يعدها مؤسسو المدرسة والقائمون عليها، والمحفوظة حالياً ضمن سجلات الكنيسة الإصلاحية في نيويورك أن المدرسة بدأت في شرفة منزل الإرسالية الأمريكية بعدد من الفتيات، وأول فتاة التحقت بها كانت تفاحة اليهودية وبعد عدة أشهر التحق بالمدرسة مدرس للغة العربية.

في سنة 1901 بلغ عدد طالبات المدرسة 12 طالبة، وتدريجياً التحقت بها أعدادٌ من اليهوديات والمسيحيات، لكن الغالبية العظمى كانت من المسلمات.

كان غالب الملتحقات بالمدرسة في بداية افتتاحها من الجالية الفارسية التي كانت أكثر انفتاحاً وتقبلاً لتعليم البنات.

وفي سنة 1902 وعلى إثر افتتاح مستشفى ماسون التذكاري وتوفر مرافق العلاج خارج بيت الإرسالية، تم تخصيص غرفتين في البيت المذكور واحدة لتعليم البنات والثانية لتعليم البنين. وخلال مراحلها الأولى ضمت صفوف المدرسة أطفالاً من أعمار مختلفة ومتعلمات من مستويات طبقية متنوعة وشملت الدراسة بالمدرسة: القراءة والكتابة والتهجئة والإمـلاء والإنشاء والحساب وبعض دروس النصوص.

أظهرت الطالبات رغبة في التعلم، وكان يتم تعليم الكبيرات منهن فن التطريز والخياطة الحديثة في الفترة الثانية من اليوم الدراسي.

في سنة 1907 كان قد تم تشييد مبنى خاص بالمدرسة وآخر خاص بالكنيسة على أرض ملاصقة لمستشفى الإرسالية كمجمع واحد يضم المنشآت الثلاث، وفي العام ذاته تم فصل الفتيات عن الأولاد. وعلى مدى السنوات الأولى للمدرسة سجل عدد الحضور من المتعلمين نسباً أقل من العدد المسجل فعلاً، وأرجعت التقارير ذلك إلى أن غالب الطالبات متزوجات برغم صغرهن في العمر –العاشرة فما فوق– وأحيانا يمنعهن أزواجهن من الانتظام في الدوام المدرسي.

كما أشارت التقارير إلى أن عدم معرفة الطلبة بالانضباط وعدم تعودهم عليه، كان سبباً آخر في عدم انتظامهم.

وقد تنامى بشكل سريع عدد الطالبات الملتحقات بالمدرسة فتضاعف أكثر من خمس مرات ما بين عامي 1901–1912. ومنذ سنة 1922 تغير مسمى المدرسة إلى «مدرسة الرجاء للبنات»، وعملت أول دفعة طالبات تخرجت منها في التدريس. في سنة 1936، أغلقت الإرسالية مدرسة الأولاد بعد انتشار المدارس الحكومية، وأبقت على مدرسة البنات.

بعد مغادرة البعثة التبشيرية أصبحت المدرسة ومناهجها الدراسية تخضع للإشراف المباشر لوزارة التربية والتعليم وشهدت المدرسة بعد ذلك تطورات عديدة، وهي تضم اليوم صفوفاً من الروضة حتى نهاية المرحلة الثانوية.

حق السؤال النيابي وتعديلات اللائحة الداخلية

مجلس النوّاب يضع قيداً جديداً على نفسه

المحامي حسن إسماعيل

بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨، أصدر جلالة الملك المرسوم بقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب، أي أنه صدر في غيبة المجلسين عملاً بحكم المادة في المادة (٣٨) من الدستور، وينحصر هذا التعديل في بعض مواد اللائحة الداخلية لمجلس النواب المتعلقة بالسؤال كوسيلة من وسائل الرقابة على أعمال الحكومة.

وفي جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ١٤ مايو ٢٠١٩ وافق مجلس النواب بأغلبية ٢٣ صوتا ومعارضة ١٥ صوتاً على هذا المرسوم بقانون، دون أن يكون للمجلس الحق في التقدم بأية اقتراحات بالتعديل في نصوصه طبقا لأحكام المادة (٣٨) من الدستور. وليس للمجلس سوى أن يصدر قرار بالموافقة أو بالرفض بأغلبية أعضاء المجلس.

وجاءت هذه الموافقة بعد أن أوصت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب بالأجماع في تقريرها برفض المرسوم بقانون لوجود شبهة دستورية لمخالفته نص المادة (38) من الدستور، لعدم توافر حالة الضرورة التي اشترطها هذا النص لإصدار المراسيم بقوانين، ولأنه استحدث شروطاً وقيوداً جديدة على السؤال البرلماني .

فهل كان أعضاء لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب و15 نائبا صوتوا بعدم الموافقة "مجانين" حين رفضوا هذا المرسوم بقانون كما وصفهم أحد اعضاء المجلس؟ أم أن لهذا الرفض مبرراته الدستورية والقانونية والواقعية ؟ هل قيّد اعضاء مجلس النواب بهذه الموافقة صلاحياتهم في توجيه السؤال أم وسعوا هذه الصلاحيات؟

لا يصح بالطبع وصف من وافق أو رفض من أعضاء مجلس النواب بالجنون فلكل منهما مبرراته، غير أن من وافق على هذا المرسوم بقانون قد أغرته وشجعته في الموافقة عليه ما اشتمل عليه التعديل من إيجابية نسبية بتوسيع دائرة من يوجه لهم السؤال، فبعد أن كانت المادة (133) من اللائحة الداخلية في أصلها قبل التعديل تحصر توجيه الأسئلة فقط لوزراء الحكومة، فإن التعديل شمل غيرهم من أعضاء مجلس الوزراء، وهم رئيس مجلس الوزراء ونوابه فيما عدا ولي العهد.

لكن هذه الإيجابية النسبية بتوسيع دائرة من يوجه إليهم السؤال لا تمثل أهمية فعلية تعزز وتوسع من حق النواب في توجيه السؤال وذلك بالنظر إلى جوهر هذه الإيجابية وإلى القيود التي وضعتها النصوص الاخرى في التعديلات ، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: على الرغم من أن السؤال لا يحرك المسؤولية السياسية للحكومة كما هو الحال في الاستجواب إلا أن اهميته تكمن في أنه يقيم حواراً ثنائياً بين عضو المجلس وأحد الوزراء يريد منه الإستفهام عن أمر يجهله أو عن ما وصل إلى علمه. وهذه الأهمية لا تنص عليها تعديلات اللائحة الداخلية في الأسئلة التي توجه إلى رئيس الوزراء وإلى نوابه. إذ نصت المادة (136) من اللائحة الداخلية في حال تعلُّق السؤال والجواب بأعضاء مجلس الوزراء – من غير الوزراء يُبْلِغ الرئيس الجواب إلى مقدِّم السؤال فور وروده، ويدرَج السؤال والجواب في جدول أعمال أول جلسة تالية لهذا الإبلاغ لعِلْم المجلس دون مناقشة أو مناقشته في غير هذه الحالة إذا اقتضى الأمر ذلك.

وهذا يعني أن اجابة أعضاء مجلس الوزراء – من غير الوزراء على ألا تكون بالنسبة إليهم إلا مكتوبة، أي لا تكون هذه الاجابة وجه لوجه ولا تقيم حواراً ثنائيا بين عضو المجلس وبينهم ولا تشتمل على حق السائل في التعقيب عليها كما هو الحال في الأسئلة التي توجه للوزراء والإجابة عليها، وهو ما يجعل من هذه الإيجابية ذات أهمية محدودة في توسيع صلاحيات مجلس النواب في توجيه السؤال.

ثانياً: لأن تعديلات اللائحة الداخلية صدرت في غيبة المجلسين بأداة المرسوم بقانون عملاً بحكم المادة في المادة (38) من الدستور، فإنه كان يتعين أن تكون هناك ضرورة لا تحتمل التأخير، وأن التبرير الذي ساقته الحكومة بأن الضرورة تتمثل بوجود تعديل دستوري للمادة (91) من الدستور المتعلقة بحق السؤال صدر في 21 أكتوبر 2018، وتمّ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2018/10/25، ذلك أن هذا التبرير لا يتفق مع المفهوم العام الدستوري لمعني الضرورة الذي يعني وجود ظرف استثنائي لمواجهة خطر أو عمل من شأنه أن يهدد كيان أو أمن الدولة، أي توافر ركن الضرورة وهو المبرر للاستعجال وعدم احتمال التأخير مثل (حالة الحرب أو عصيان مسلح).

والواقع أن المرسوم بقانون محل هذا الموضوع لا يتوافر فيه هذا معنى الضرورة إذا صدر في ظل وضع آمن لا خطر فيه يهدد كيان الدولة، بل صدر في وقت كان الشعب يمارس حقه الانتخابي لانتخاب مجلس نيابي جديد، وكان من الممكن عرضه على هذا المجلس الجديد بأداة مشروع قانون من قبل الحكومة، ولا ينال من ذلك على الإطلاق وجود تعديل دستوري للمادة (91) من الدستور.

ثالثاً: إذا سلمنا جدلاً بوجود الضرورة في المرسوم بقانون تعديلات اللائحة الداخلية بوجود تعديل دستوري للمادة (91) من الدستور المتعلقة بحق السؤال، فإن هذا التعديل الدستوري لم يستهدف أطلاقا وضع قيود جديدة على حق السؤال، بل استهدف بوضوح، وكما جاء في المذكرة التفسيرية لهذا التعديل/ واقتبس مما جاء فيها التالي: (ويهدف تعديل المادة (91) من دستور مملكة البحرين إلى زيادة السلطات الرقابية لمجلس النواب بتوسيع دائرة المشمولين بتوجيه الأسئلة إليهم، لتشمل جميع أعضاء مجلس الوزراء، وذلك بهدف توسيع الدور الرقابي لمجلس النواب، وإحداث مزيد من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية).

إذن التعديل الدستوري لم يضع شروطاً أو قيوداً جديدة على حق السؤال إلا فيما يتعلق بتوسيع دائرة المشمولين بتوجيه الأسئلة إليهم، وأن ما وضعته التعديلات على اللائحة الداخلية لمجلس النواب من أحكام جديدة لحق السؤال تأتي بالمخالفة للتعديل الدستوري للمادة (91) من الدستور، ونشير إليها فيما يلي:

أ- إذا كان مقبولاً في هذه التعديلات التي تمت على المادة (134) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب بأن تضيف مفردة (العامة إلى الهيئات) التي يتعين أن لا يمسها السؤال وأن لا يكون فيه إضرار بالنظام العام أو بالمصلحة الوطنية أو السِّلْم الأهلي، أو يثير الكراهية أو التمييز أو الطائفية.

غير أن هذا القبول وهذه الايجابية في التعديلات سالفة البيان ينال منها ويضعفها ما نصّت عليه بأن لا يكون السؤال متعلقا بسابقة على الفصل التشريعي، ما لم يكن موضوع السؤال مستمراً خلال الفصل التشريعي الذي وُجِّه فيه السؤال.

ذلك أن البحث في استمرارية موضوع

السؤال من عدم استمراريته خلال الفصل التشريعي الذي وُجِّه فيه السؤال، فضلاً عن وجود الاستمرارية من عدم جودها ستكون حمّالة أوجه أي قابلة للاجتهاد والتفسير فقد يرى بعض من أعضاء المجلس أن موضوع السؤال مستمراً، في حين يرى البعض الآخر ليس كذلك، فإنه أيضاً سيشغل أجهزة مجلس النواب في هذا البحث في وقت يزدحم فيه جدول أعماله بعدد هائل من الموضوعات المتعددة، لماذا لا يترك تحديد ذلك للوزير الذى وجه إليه السؤال ليجيب أن موضوع السؤال قد تمّ تجاوزه وحلّه ولم يعد قائماً، كما أن السائل قد يطلب في السؤال معلومات أو إحصائيات تتعلق بموضوع السؤال يحتاجها حتى وإن كان موضوع السؤال غير مستمر في الفصل التشريعي الذي قدّم فيه.

ب – كما ينال من التعديلات الإيجابية ما نصت عليه بجواز استبعاد رئيس المجلس السؤال إذا لم تتوافر فيه الشروط اللازمة له، وفي حالة اعتراض العضو مقدم السؤال على وجهة نظر الرئيس، عُرِض الأمر على مكتب المجلس للبتِّ فيه ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً. لأن في ذلك مصادرة لحق بقية أعضاء مجلس النواب في مناقشة مدى توافر هذه الشروط في السؤال من عدمه، ويتعين أن يكون المجلس هو صاحب القرار النهائي، تماما كما كان في النص قبل التعديل .

وبهذا المعنى وهدياً بما تقدّم فإن مجلس النواب حين وافق على هذا المرسوم بقانون يكون قد وضع قيداً جديداً على نفسه في حقه بتوجيه السؤال رغم ما جاء به من إيجابية في توسيع دائرته، غير أن مجلس النواب مازال معه متسع من الوقت حتى يقوم بتعديل ما اشتملت اللائحة الداخلية من قيود على وسائل الرقابة البرلمانية ليس في السؤال فحسب بل كل هذه الوسائل بما فيها الاستجواب.

بصراحة

رسالتان إلى من يهمه الأمر

فاضل الحليبي

المؤمل من أعضاء مجلس النواب أداء أفضل من نظرائهم السابقين، الذين أقروا الكثير من القوانين والتشريعات وتضرّر منها المواطنون

الرسالة الأولى

بعد حوالي ستة أشهر أو أقل على بدء الفصل التشريعي الخامس لمجلس النواب صدر الأمر الملكي بفض دور الانعقاد الأول، وفي هذه الرسالة لسنا بصدد تقييم أداء أعضاء مجلس النواب في الفترة القصيرة من عمر المجلس الحالي، ولكن كان المؤمل من أعضاء مجلس النواب أداء أفضل من نظرائهم السابقين، الذين أقروا الكثير من القوانين والتشريعات وتضرّر منها المعيشية ومستقبلهم.

كانت الآمال معقودةً على النواب الجدد من قبل ناخبيهم، خاصة وأن ثلثي أعضاء المجلس الجديد يتمّ انتخابهم لأول مرة، وجلّهم من الشباب فالحماس كان واضحاً عليهم في الجلسات الأولى من انعقاد المجلس، على أمل أن يقوموا ببعض الخطوات في اتجاه التغيير والإصلاح ولكن غالبيتهم خيبوا آمال وتطلعات ناخبيهم، رغم ما بذله أعضاء كتلة «تقدم" وبعض النواب للدفع في اتجاه اتخاذ مواقف تنتصر لقضايا المواطنين وتعمل على تطوير التشريعات والصلاحيات، وهذا ما نأمل أن نراه في أدوار الإنعقاد القادمة.

الرسالة الثانية

يقال بأن الشعب المصري صاحب نكتة، ولا نعرف إذا كان ذلك بسبب صعوبة الظروف المعيشية أم أن ذلك جزء من تراثه وتاريخه، هل المعاناة تخلق الإبداع، حيث يلجأ المرء إلى النكتة للتخفيف عن معاناته ولكي لايدخل في حالة من الحزن والكآبة، أو يفتعل له شيئاً ما لكي يفرح ويبتسم للحياة بالرغم من المعاناة؟

بالتأكيد الإنسان بالإرادة والتصميم قادر على فعل شيء إيجابي، ويستطيع اجتياز تلك المحن والصعاب، في واقع بلادنا البحرين أصبحت الأوضاع المعيشية تقلق المواطنين الذين لايعرفون ماذا يخبّئ لهم المستقبل. التفاوت الطبقي سوف يبرز بشكل أوضح مما هو عليه، ويمكن مراجعة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لمعرفة رقم المسجلين في قوائمها للعلاوة الاجتماعية، حيث يقال إن العدد بلغ 47 ألف مواطن، وهناك أعداد كبيرة من المواطنين الفقراء والمحتاجين غير مسجلة أسماؤهم في الوزارة، وهذا ما تؤكده الجمعيات الخيرية من خلال أعداد المسجلين على كشوفها من المحتاجين، ومن عدد طلبات المساعدة المالية المقدمة إليها من المواطنين في المناطق التي تعمل وتنشط فيها، وبالأخص المرضى منهم، بل أن البعض ينشر بنفسه طلب المساعدة المالية في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث نقرأ بشكل يومي مثل تلك الإعلانات والنداءات.

حتى أن البعض من هؤلاء المرضى لايستطيع توفير مصاريف الدراسة لأطفاله، ناهيك عن مصاريف العلاج، ودفع الإيجار الشهري للشقة أو البيت الذي يستأجروه، إضافة لسداد فواتير الكهرباء والماء، والكثيرون مدينون للبنوك بقروض، فيما الحكومة تجبي من المواطنين الضرائب والرسوم.

ولا يمكن أن نغفل العاطلين عن العمل، الذين يقدر عددهم بالآلاف من الخريجين وغيرهم، وكذلك طلبات الإسكان التي تبقى على قائمة الانتظار لسنوات طويلة، واستمرار تدني الخدمات الصحية، بالانتظار لأشهر طويلة للمواعيد مع الأطباء الاستشاريين، ونقص الأدوية في مجمع السلمانية والمراكز الصحية.

في مثل هذا الواقع المرير والصعب الذي يعيشه المواطنون يقوم بعض المسؤولين في الحكومة بالتهكم على المواطنين، حيث شاعت لدى المواطنين التعبيرات المسيئة للمواطن من قبل بعضهم مثل: (البحريني غير مبدع، سعة صدر للمواطن، تنظيف المجاري، خوش فقير... وغيرها) لأنهم لايشعرون بمعاناة الفقراء في بلادنا.

وحين يضج الناس احتجاجاً على هذه الاساءات يتظاهر هؤلاء المسؤولون بالإعتذار، فهل يتوقعون بأنهم سوف يلقون الترحيب والعذر من المواطنين، الذين لم يجدوا سوى التعليقات الفكاهية والساخرة وابتكار النت وسيلة للتعبير عن غضبهم.

أغنية المعتقل

دبّت في مفاصلي رعشة خاصة وأنا أقرأ كتاب الشاعر أحمد العجمى: «أغنية المعتقل ... هامش من سيرة المناضل أحمد مكي»، حيث يستهل الكاتب روايته بإطلالة على القرية التي وُلد فيها أحمد فيقول: (الديه قرية مثل معظم قرى البحرين تفتح نافذة على البحر الجميل الذي يوشوش في اذنيها أسراره ومتاعبه وأساطيره، تاركاً صفاءه الممزوج بالزرقة والاخضرار يصطدم بأسوار بيوت القرية المبنية من حجارته.)

حميد الملا

يمكننا القول بأن أحمد مكي من خلال روايته في الكتاب المذكور قد اجتاحه تيار الحياة مرة أخرى متدفقاً بعد تلك المعاناة الرهيبة حيث كابد صبراً مراً في تلك السنوات التى مارسوا ساديتهم في جسده، ولم يشفع لهم هزاله ولا ضعف نظره ولا نزيف دمائه التى سالت مدرارا من أجل كسر روحه والقضاء على آماله في البقاء حيا، إلا بعد أن (سال دم كثير، دم يكفي لإرواء عطش السعالى، لإطفاء ظمأ ضباع الجنون، دم كانوا في أشد الحاجة لإراقته كقربان لآلتهم التي تنام في الظلمة) كما يقول أحمد مكي.

وباستشهاد المناضلين محمد غلوم والشاعر سعيد العويناتى توقفت آلة التعذيب الوحشي وبعد ان فشلوا في انتزاع ما كانوا يأملونه في الإقرار بالأدوار المرسومة والاعتراف بقتل المرحوم عبدالله المدني في 19 من نوفمبر 1976.

منذ نعومة أظفاره كان احمد يتقصى ويبحث ويثابر على تلمس طريقه في الحياة بحثاً عن الحرية والخلاص من الاستعمار والرجعية ويجد ضالته في الإلتحاق بالتنظيمات السرية آنذاك في فترة الستينات من القرن المنصرم، فبدأ مسيرته النضالية منذ أن كان طالبا فى المرحلة الإعدادية ليشارك فى تظاهرة طلابية أثناء انتفاضة مارس 1965، فالوعي القومي في تلك الفترة كان نبراسا لكثير من الشباب المتحفز للنضال ضد الاستعمار والخلاص منه والظروف المحلية والعربية كانت مؤاتية لبروز مثل تلك الحركات فما كان من احمد سوى ان ينتظم في بداية حياته النضالية لحزب البعث العربي الاشتراكي وفى نفس الوقت كان تلميذا نجيبا لافكار الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وبانتصار التيار اليساري لحزب البعث وبانحياز فرع التنظيم في البحرين لهذا التيار يصبح التنظيم فيما بعد جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية ويتبنى النظرية الاشتراكية العلمية منهجا في التفكير وليصبح أحمد المسؤول التنظيمي عن منطقة الديه والقرى المجاورة لها إضافة الى الدور الذى كان على عاتقه في إعداد الكوادر والعمل الاجتماعي والثقافي في نادي الديه حيث كان ايضا المسؤول عن النشرة الثقافية بالنادي (المنهل) .

بعد اعتقال كوادر تنظيم شرق الجزيرة وقياداته كان من حسن حظ أحمد مكي أن يكون خارج البحرين طالبا في جامعة حلب بالجمهورية العربية السورية لينجوا من الاعتقال، وأثناء وجوده مع طلبة البحرين في الخارج لعب دورا بارزا ومؤثرا في الحركة الطلابية ليصبح أمين سر رابطة طلبة البحرين بحلب وليصبح ايضا بالهيئة القيادية لتنظيم جبهة تحرير شرق الجزيرة في سوريا بتوصية من قيادة الجبهة في البحرين، ونظرا لضرب التنظيم في الداخل واعتقال القيادات البارزة فيه تدارست القيادات الطلابية في الخارج عقد مؤتمر في العام 1971 ليخرج المؤتمر بقرار الإندماج في الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وليصبح أحمد منذ تلك الفترة عضواً نشطا في صفوف الجبهة ومناضلا صلبا في تشكيلاتها الحزبية.

بعد اربع سنوات من الدراسة في حلب عاد احمد إلى البحرين ليعمل في الجهاز المركزي للإحصاء، وعلى اثر الإنفراجة النسبية إبان انتخابات المجلس الوطني في العام 1974دبّ النشاط لكوادر التنظيمات السياسية، وكان احمد نشطاً من خلال عمله في نادي الديه، إلا أن تلك الفترة لم تطول فحُل المجلس في 23من أغسطس 1975 واعتقل العديد من النشطاء وبعض من أعضاء المجلس الوطني كالمحامي محسن مرهون ومحمد جابر الصباح وعلى ربيعة.

يروي أحمد مكي لنا الحالة المزرية التي عاناها المعتقلون إبان مقتل عبدالله المدني: (لابد ان يخرج السيناريو من الورق إلى الناس وهذا يتطلب اعترافات سريعة وصريحة، وبالطبع لا يتأتى ذلك دون سلوك التعذيب المنهج، وهذا ما كان بانتظاري وانتظار رفاقي المعتقلين)، وعليه بدأت حفلات التعذيب تأخذ مجراها وكما يقول في الكتاب: (أسلاك وأنابيب بلاستيكية حيث تلسع الجلد تشحنه بكهربية الألم السادي، عصي الخيزران المدهونة بالزيت الذي يسمح لها بالانزلاق على الجسد، الرفسات بالأحذية، تعصيب العينين واللكم من أية جهة وعلى أي عضو، ولا يقابل كل هذا الألم المسوخ سوى جراح وأنين وفقدان الوعي).

واضح مما ذكره أحمد بأن العبقرية في اجتراح أساليب جديدة في التعذيب تتفتق في كل عرض من العروض بأبداعات جديدة مما يليق بآخر الصرعات في التعذيب استخداما لآخر منجزات العلم والتكنولوجيا، وبالتأكيد إنك هنا أمام الإبداع الذي تجود به عبقرية السجانين والمحققين، فالسجين هنا يصبح بعد دخوله السجن في حالة انقطاع كلي ودائم عن الدنيا، الأهل والأصدقاء والأمان، في عالم آخر لا صلة له بعالم السجن.

تنقل أحمد مكي من سجن الى آخر رغم صك البراءة الذي أصدرته محاكم البحرين في العام 1976 ليبقى في السجن سبع سنوات على ذمة قانون أمن الدولة سئ الصيت ولم يتم إطلاق سراحه الا في الثلاثين من إبريل 1984.

«أغنية المعتقل» كتاب يحمل في طياته شذرات من تاريخ النضال الوطني للحركات السياسية في مختلف المحطات ويسلط الضوء على نضال الشعب البحريني من أجل الحرية والاستقلال الوطني والديمقراطية، ويقع الكتاب فى 156 صفحة إضافة لملحق، كتاب ملئ بذكريات وآلام وأحلام وبأسلوب أدبي راق مفعم بحيوية الشخوص والأحداث وبأدوار مقدّرة لمناضلين، البعض منهم قدّم حياته كالمناضلين محمد غلوم والشاعر سعيد العويناتى والبعض الاخر عانى وما زال يعاني من الجراح والندوب التى خلّفها التعذيب على اجسادهم وأرواحهم، كل ذلك من أجل غد أفضل للأجيال القادمة لتعيش في أمن وأمان.

وكما يقول الكاتب والأديب غالب هلسا في كتابه (الهاربون من الحرية): «البطولة هي فعل الانسان الواقعي في حياته اليومية»، والمناضل أحمد مكي بالتأكيد واحد من هؤلاء الكثيرين في البحرين الذين قدّموا التضحيات الجسام وذاقوا مرارات العذاب من أجل وطن حر وشعب سعيد.

«معركتي لم تبدأ بعد»

ذكّرتني أجواء التصعيد الإعلامي والسياسي الدائر بين الولايات المتحدة وإيران وزحف حاملات الطائرات على المنطقة هذه الأيام بالأيام الثلاثة التي قضيتها على متن حاملة الطائرات الامريكية هاريرز في شهر مارس من عام ٢٠٠٣.

عصمت الموسوي

قبل يومين من الإنضمام إلى الرحلة اجتمع بنا فريق أمريكي متخصص، وقدّم لنا شرحاً وافيا عن تفاصيلها وشروطها، ووقعنا على عقد يخلي مسؤولية الجهة المنظمة أي الولايات المتحدة من أي ضرر قد نتعرض له، وجاء النص كالتالي: «إذا تعرضتم لإصابة أو وفاة من طرفنا أو طرف العدو»نيران عدوّة أو نيران صديقة أو من طرفكم شخصياً أو حدث لكم مكروه بالصدفة فإنكم وحدكم تتحملون كل المسؤولية ولا تعويض لكم».

كنا خمسة صحافيين من اليابان وأستراليا والهند وبريطانيا والبحرين، حملتنا طائرة هيلوكوبتر تضم جنود الدرجة الثالثة والمؤونة والعتاد وغيرها، قبل الصعود بلحظات انتابني خوف وجزع ما يسمى بالفوبيا أو رهاب الأماكن الضيقة وفكرت بالتراجع، فقد بدت لي الطائرة مزدحمة وأشبه بزجاجة، وكنت مسهدة وجائعة، نظرت خلفي فاذا طابور من الركاب يهمّ بالصعود فتراجعت، قبل اقلاع الطائرة بلحظات قدّموا لنا سلة تحتوي قطعا صفراء صغيرة، فتحتها بسرعة ووضعتها في فمي، أشار علي أحدهم أن هذه ليست حلويات كما يبدو مظهرها بل سدادة إذن لتخفيف ضجيج الطائرة .

وصلنا بعد ساعة إلى الحاملة التي منها انطلقت الطائرات الحربية لقصف جنوب العراق فألفينا أنفسنا في مكانٍ ما وسط البحر، لم نكن نعرف أين نحن على وجه التحدي، لكن لاح لنا من بعيد وهج آبار النفط المشتعلة، كان بانتظارنا عدد من المدربين والخبراء لحظة الوصول، لتقديم بعض الإرشادات أولها التدريب على الحياة على ظهر الحاملة واستخدام مرافق السفينة وفتح الأبواب وغلقها، ثم هناك مدرب آخر وزّع علينا الملابس الواقية وأقنعة الحماية من الكيماوي، وأرشدنا إلى كيفية استخدامها، وشاب ثالث قام بتدريبنا على الهرب والقفز إلى البحر واستخدام قوارب النجاة.

تشاركت في غرفتي السفلية الصغيرة التي تقع أسفل مدرج الطيران مع زميلتين أخريين، ولم نكن نهجع بسبب الإزعاج الواقع فوق رؤوسنا دوماً وطلعات الطائرات الحربية والتدريب والصيانة.

الحاملة جبهة قتال، لكنها كانت حرباً من طرف واحد، فلم نجد قصفاً مضادا ولا مقاومة ولا كيماوي، وتنتظم الحياة على الحاملة بدرجة عالية من الدقة والترتيب. يستيقظ الطيارون فجراً، ملابسهم النظيفة المكوية معلقة على أبواب غرفهم منذ الليل. ينتظرهم بوفيه الإفطار والشاي والقهوة، يلتقون القيادة قبل انطلاقهم وهم حليقو الذقن وفي كامل أناقتهم وكأنهم متجهين الى مكاتب عمل رسمية، وكنا نحن الصحفيون نجلس في الصفوف الخلفية لغرفة القيادة العسكرية ونتابع التعليمات التي يتلقاها الطيارون من قائد العمليات وهو يشير الى خارطة الجنوب العراقي والأهداف المراد قصفها. تبدأ مهمة الطيارين فجراً وتنتهي بعد ساعتين تقريبا، وكثيرا ما نرى الطائرات تعود بأكثر من نصف حمولتها. قال لي أحد الطيارين: إن العتاد الموجود على متن الحاملة يكفي لقصف قارة.

أجريت وقتها مقابلات مع قائد الحاملة والطيارين والمراقب الجوي، وأغلب طاقم السفينة، وتنقلت في أغلب أجزاء الحاملة باستثناء الزوايا المحظورة، نقلت مشاهداتي وانطباعاتي ضمن تقاريري اليومية، في اليوم الثاني لوصولنا أخذونا إلى جولة بالغواصة المائية والتي تقفل أبوابها من الداخل والخارج وهي تجربة مثيرة إلا أنها مخيفة لمن يعاني رهابا على شاكلتي.

بعد انتهاء القصف الجوي الذي استمرّ عدة أيام، نزل الجنود على الأرض وبدأت الحرب البرية وسقطت المدن واختفى الجيش العراقي ومعه تصريحات وزير الاعلام العراقي المهدِدة والمتوعدة. في إبريل من العام نفسه دخلت إلى العراق براً عبر منفذ العبدلي ولكن تلك رحلة أخرى.

ثلاثة أيام طويلة شاركنا الجنود الذين ناهز عددهم الألف شخص من مختلف التخصصات والمهن والأدوار الغذاء والعشاء ووقت الراحة الطويل والاحاديث والقصص لتزجية الوقت وانعدام وسائل الترفيه، راسلت صحيفتي عبر الإيميل الخاص بالسفينة وهو رقم خاص يعطى لنا لمدة وجيزة جداً، وتناولت في تقاريري ما توفر لي من مادة شحيحة جداً، ورغم مأساوية الحدث والكذب والتضليل الذي بني عليه قرار الحرب والذي تجلى لاحقا، وتبيّن معه حجم الخدعة والكذبة الكبيرتين حول ما سمي بسلاح الدمار الشامل العراقي، اعتبرت أن تجربتي على ظهر الحاملة واحدة من أهم التجارب الصحفية وأغناها، ولم تكن مقاطعتي الإعلامية لحدث كهذا لتجدي نفعاً، فالحرب واقعة لا محالة شئنا أم أبينا، وأما ساحتها فهي أراضينا وأجواءنا وبحارنا والتي تثير شهية صحافة العالم لتغطيتها، وأرى أن قدر الصحفي أن يتواجد في أي مكان يشهد قصة خبرية شرط الالتزام بأكبر قدر من الحياد والموضوعية والمهنية. قلت لمن كان ينتقدني وقتئذ «سأذهب إلى الخبر الصحفي دوماً حتى لو كان على ظهر إبليس» .

أيها الموتى ابشروا فقد تاب فقهاء الحقد واعتذروا!

الذين بحثوا وتعمقوا فى أمر شيوخ ورجال الدين ممن جعلوا من الإسلام جماعات وحركات وتيارات وأحزاباً، وتلاعبوا بالناس باسم الدين أو الطائفة أو المذهب حسب الأهواء والمصالح ولخدمة أشخاص وأفكار وأحزاب ومآرب، وملأوا ساحات الدعوة الدينية تحت مظلة "وعاظ"، و"دعاة" وأهل علم وفقه ونظر، وأن الناس منهم تستفيد وتستزيد، تلاعبوا بالفقه والآيات والأحاديث، وحرّموا وكفّروا وتطرّفوا وتزمتوا وافتروا وتطاولوا ونشروا الجهل والتخلف وما يفتك بالضمائر وبكل معاني الانسانية، وجعلوا الدين كما الخادم لمصالحهم وأفكارهم ولمآرب أبعد ما تكون عن الدين وتعاليمه.

خليل يوسف

ثمة من رأى فى اعتذار عائض القرنى احد رموز ما يسمى تيار "الصحوة" بأنه يخبئ بين سطوره جراحات غائرة، ومرارات دفينة، فالرجل اعتذر مؤخراً عن كل ما قام به بعد ان أقرّ بأنه نشر أفكاراً خالفت الكتاب والسنة وسماحة الاسلام وضيّقت على الناس وحرّمت مظاهر الفرح وقسمت المجتمع ونشرت خطاب دينى منفر يقوم على التهديد والوعيد والغلظة والتعذيب والنار وارتكاب الجرائم، وشارك فى ممارسات ذهبت الى حد تكفير أفراد المجتمع بعضهم البعض.

ووجدنا فريقاً من الضالعين بأمر الجماعات الإسلامية من رحب وقبل اعتذار القرني، واعتبره اعتذاراً شجاعاً، وطالما ان الله توّاب رحيم فعلى هذا الأساس تقبل توبته مع الأمل بأن تفتح الباب امام مراجعات وتوبات اخرى مماثلة من رواد وزعماء تيار ات التطرّف وكل من أخذهم الغلو الديني إلى منحى غير مسبوق على صعيد صناعة التأزي والكره والتضليل وتسويق العنف السياسي بواجهة دينية، ففي كل يوم كانت لهم صناعة وإنتاج فى هذا المجال، وفى كل يوم كان هناك ضحايا أبرياء، وقمة المأساة ان يظهر هؤلاء بمظهر المنشغلين بأمرنا ويقودون "السفينة" إلى عوالم الخلاص!

بالمقابل وجدنا فريقاً آخر رفضوا وبشكل قاطع اعتذار القرنى، ورأو بأن اعتذاره لايتناسب أبداً مع ما ارتكبه هو وشيوخ التطرّف وما مارسوه من تشدد وغلو وتضييق، وإذا كان القرنى قد قدّم اعتذاره باسم رجال الصحوة جميعاً، الحاضر منهم والغائب، وأكدّ بأنهم اليوم مع الإسلام المنفتح والوسطي المعتدل، وهو اعتذار أُنتقد عليه الرجل ليس فقط لتأخره بل لأن كان باهظاً لا يكفى معه أي اعتذار، ووجدنا فى مواقع التواصل الاجتماعي كماً لا يستهان به من المواقف المعبرة عن رفض هذا الاعتذار، ومنهم من وجه للقرني سؤالاً: «ما دامت مواعظك تدليساً، وفتاواك كذباً، وقصائدك رقصاً، ودموعك نفاقاً، فهل يمكن ان تتخلى عن ثروتك التى راكمتها سنوات الضياع، وتنظيف واقع امتلأ بخلايا سرطانية بشرية ..؟!

وسط هذه الدوامة من الإحباطات وصور الألم والحزن والكآبة، وواقع ثقيل محبط يحمل مغالطات كثيرة ومحاولات فجة من التشويه والتآمر وأفكار مضللة أدت إلى دوائر من العنف تجاوز كل الحسابات، وكله تحت راية الدين، والدفاع عنه، لا أرى هنا أبلغ رد على توبة الداعية القرنى، إلا ما كتبه الشاعر المغربي صلاح الوديع، تخت عنوان: «أيها الموتى ابشروا فقد تاب فقهاء الحقد واعتذروا» ، وفيها يقول :

"أيها الراحلون، أيها الموتى، أيها المذبوحون، أيها المرجومون، أيها المحروقون، أيها المفقودون

أيتها الثكالى، أيها المعطوبون، ابشروا فقد تابوا ..

لقد تناقلت المواقع والإذاعات النبأ، بعظمة لسانهم تابوا ..

هم لم يتوبوا فقط، هم تابوا واعتذروا، أنا متأكد من الخبر، لقد سمعت كلمة "اعتذار" بأذني ومن فم صاحبها على الهواء ..

حدثت المعجزة واعتذروا ..

بعد الإغلاظ فى القول اعتذروا ..

بعد التعسير فى الدين اعتذروا ..

بعد التشدد فى التحريمات، اعتذروا، بعد التكفير والتهجير اعتذروا ..

بعد قبح القول وغريب الابتداع ووَقحِ النصح، وشرود الحجة اعتذروا ..

بعد الحث على القتل والذبح والسفك والحرق وقطع الرؤوس وتكسير الجماجم .. اعتذروا وتابوا

أراكم غير مصدقين أيها الموتى..

خبر بسيط فى تلافيف الأخبار، مزلزل فى سياق التاريخ ..

انهم اعتذروا .. القرني أولهم اعتذر ..

بعد أكثر من ثلاثين سنة من بثّ السم الزعاف فى مجتمعاتنا اعتذروا، ثم مضوا الى مشاغلهم، والتحقوا بقصورهم وأسرهم وأبنائهم وأصحابهم ..

لكن يا عائض، تعتذر هكذا ببساطة ثم تمضي، كيف وضحاياك وبقاياهم، ممن سوف يقتصون، وكم من اعتذار يلزمك ويلزمهم جميعاً يافقهاء الحقد من أجل مواساة من فقدوا أحبابهم فى تفجيرات الانتحاريين الذين وعدتموهم بالجنة وبالحوريات ..

وهذا الدمار الذى نزّ من بين شفاهكم قبل أن يسقط فى روع أتباعكم ليتحوّل إلى لهيب يحرق الأخضر واليابس وما بينهما أينما حلّ وارتحل ..

كم من اعتذار يلزم كي تمسح الدمع المتخثر على شفاه الفتيات اللواتي قتلن تحت زخات الرجم الجبان ؟

****

"كم من اعتذار يلزم للمعطوبين الناجين من تفجيرات المساجد والكنائس والمدارس والمبانى والمستشفيات، كم من اعتذار لأسر من جزت رقابهم وأكلت أكبادهم وأحرقت اعينهم وذابو فى جحيم المعارك "المقدسة «

*****

علام تعتذر ياهذا، أنت وأضرابك؟ على تحفيز الشباب على الانتحار؟، على تبرير ضرب النساء والتفنن فيه ؟، على منعهن من السياقة "درءاً" لأفاعيل الشيطان الذى لايعشعش إلا فى وجدانكم

المكفهر؟، على قتل المخالفين واحتقار معتنقي الديانات المخالفة ؟، على تحريم الموسيقى والغناء؟

على ترهيب الشباب من الحياة ؟

على حرف نضال شعب فلسطين نحو حرب دينية بعدما كانت فلسطين قبلة النضال التحرري للشعوب الناهضة ؟

علام سوف تعتذر .."

***

فعلاً هذا الاعتذار لايكفي، اعتذار مرفوض، ولا معنى له، وتبقى تساؤلات تفرض نفسها أهمها: هل يمكن تنظيف واقع امتلأ بالزيف والخداع والتزييف والتضليل والأفكار المسمومة والضحك على البشر باسم الدين، وكأنهم الوكلاء الحصريون للدين ..!!

رؤى اليسار السوداني للقضايا الراهنة

رغم مرور ما يقرب من عقد على أحداث ما باتت تُعرف ب "بلدان الربيع العربي" والتي أبتدأت شرارتها الأولى في يوم ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ بانتحار محمد البوعزيزي حرقاً، وذلك احتجاجاً على مصادرة البلدية وسيلة قوته اليومية (عربة بيع الخضار)، وتكللها بسقوط الرئيس زين العابدين بن علي ونظامه بعد شهر من الاحتجاجات الشعبية السلمية، ومن ثم امتداد تلك الشرارة الاحتجاجية إلى عدد من الأقطار العربية؛ إلا أن ظلالها الثقيلة وتداعياتها لم تتبدد تماماً وما زالت تخيّم أجوائها على تلك البلدان؛ وبضمنها حتى تونس نفسها .

رضي السمّاك

وفي ديسمبر الماضي وبالتزامن تقريباً مع تلك الذكرى إندلعت في السودان أرقى الاحتجاجات الشعبية سلمية وحضارية وتنظيماً، وإذ مازالت أحداثها تتوالى فإنها أثمرت حتى الآن عن سقوط الرئيس الجنرال السابق عمر البشير باعتقاله، وفتح السلطات بلاغين ضده، بتهم غسل أموال وحيازة أموال ضخمة دون مسوغ قانوني، في وقت يؤكد المجلس العسكري على مكافحة الفساد وعمله على استكمال مطالب جماهير الشعب السوداني وأهداف الثورة" (الاتحاد الإماراتية الصادرة في 20 أبريل 2019)، كما أُعتقل لاحقاً عدد من كبار معاونيه والمقربين له، وباتت أحداث السودان تتصدّر نشرات الأخبار اليومية في مختلف وسائل الإعلام العربية والعالمية، والأهم من ذلك فقد حظيت بتفهم أو بتعاطف متفاوت الدرجة من قِبل الدول العربية بعد وقوف المؤسسة العسكرية الحاكمة علنياً ضد البشير وقبولها التفاوض والحوار مع ممثلي الحراك الشعبي.

وفي 18 ديسمبر الماضي نشرت "صحيفة الشرق الأوسط" السعودية الواسعة الانتشار حواراً شاملاً مع أحد قادة القوى المنضوية تحت لواء قوى الحرية والتغيير في السودان، ألا هو محمد مختار الخطيب، السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني، والذي سبق أن أعتقلته سلطات البشير مع عدد من قيادات تحالف قوى التغيير في فبراير الماضي، وقد شارك في الحوار معه إثنان من مراسلي الصحيفة، وفي رأينا لم يكن اختيار الصحيفة لهذا الرجل قد أتى من فراغ، لا سيما أنها واحدة من أبرز الصحف الخليجية التي يحظى الحراك السوداني بتغطيات يومية موسعة لأنشطته وفعالياته وسائر الاحداث والمواقف المتعلقة به، لولا أن حزبه معروف باعتداله وعقلانيته في المعارضة ويتمتع بتأثير ووزن في الساحة السياسية، أياً تكن درجة قوته وتأثيره اليوم في زمن انحسار اليسار العربي واليسار العالمي بوجه عام.

لذا وتعميماً للفائدة سنحاول تالياً أن نسلّط الضوء – بتكثيف على أهم الأفكار التي عبّر عنها الخطيب في الحوار المنشور الآنف الذكر: "نحن نرى بأن تكون الحكومة المقبلة مدنية كاملة، ومع مجلس سيادة رمزي يمثل فيه العسكريون، أما الحكومة التنفيذية والمجلس التشريعي فيكونان بإرادة قوى الحرية والتغيير".

وفي سؤال عما إذا كان حزبه هو الذي يقود الشارع ردّ الخطيب بتواضع واقعي ينمّ عن رفضه احتكار التحدث بإسم الثورة أو المبالغة في قوة حزبه: "هذا تقليل من شأن هذه الثورة... هذه ثورة شعب كامل جاءت نتيجة لتراكم نضالي منذ عام 1989، أسهم فيها الشيوعيون مع غيرهم، قدّم الجميع تضحيات كبيرة، من قتل وتعذيب وتشريد، لا يمكن لأي قوة أن تقول هذه ثورتها، هي ثورة جماهير الشعب ضد المظالم التي حدثت في البلاد، كل هؤلاء يشاركون في الثورة ولا يمكن القول إن الحزب الشيوعي هو وحده من قام بها. وأضاف: "جذور الحزب الشيوعي مغروسة تماماً في هذا الشعب وعلى أرضه، ونفوذنا وسط الجماهير لا يزال كبيراً، وسندعو إلى مؤتمر دستوري جامع في نهاية الفترة الانتقالية التي أردناها طويلة، لأن القضايا الحالية لا يمكن أن يحلها برنامج حزب واحد وهي تهم كل الشعب، وبما ان الأحزاب تعبّر عن طبقات وفئات شعبية، فبالضرورة أن يحمل البرنامج الذي سينفذ خلال سنوات الانتقال تطلعات هذه القوى .

وإذ سؤل الخطيب عن أسباب إصرار حزبه على أن تكون الفترة الإنتقالية طويلة (وهذا ما يتوافق فيه ضمنياً مع موقف المجلس العسكري الانتقالي، فيما يرفضه المعتصمون أمام القيادة العامة للجيش،وقوى اخرى في تحالف قوى التغيير) أجاب الخطيب: "إن جعل الفترة الانتقالية طويلة يتيح عقد مؤتمر دستوري قومي جامع في نهاية الفترة الانتقالية، لأن القضايا الحالية لا يمكن يحلّها برنامج حزب واحد وهي تهم كل الشعب، وبما أن الاحزاب تعبّر عن فئات وطبقات الشعب فبالضرورة أن يحمل البرنامج الذي سينفذ خلال سنوات الانتقال تطلعات هذه القوى. ومن ثم يمكننا الخروج من الدائرة الشريرة من عدم الاستقرار التي عانى الشعب منها طويلاً: حكومة ديمقراطية لفترة انتقال قصيرة يقفز عليها انقلاب عسكري، ثم ثورة شعبية تعقبها فترة انتقالية قصيرة ثم انقلاب عسكري. ونحن نريد أن نصفّي في هذه الفترة الانتقالية إرث قوى الإسلام السياسي التي حكمت الدكتاتورية العسكرية بإسمها وباسم الإسلام طوال 30 عاماً، ولا نمانع من ممارسة نشاطهم السياسي لكن دون إشراكهم في الترتيبات الإنتقالية.

وفي تساؤلات عن مدى تمثيل الحزب لتطلعات الشباب بالنظر لأن الثورة الحالية هم وقودها ولا يجدون أنفسهم في قيادتها التي تمارس الدكتاتورية المدنية داخله؛ أكّد الخطيب بأن الشباب يمثلون 60 ٪ من الشعب السوداني، وقوى التغيير تنادي بإشراك الشباب واستيعابهم في برامجها؛ لكننا لا نرى ضرورة تأسيس أحزاب خاصة بالشباب، رغم أن هم جزء من المجتمع وموزعون إلى فئات وطبقات وشرائح، ويمكن أن يجدوا أنفسهم في الاحزاب الحالية ومنها الحزب الشيوعي، ومن العيب أن ينادي حزب بالديمقراطية والتداول السلمي ولا يعقد مؤتمراته، واذا كنا سابقاً تحت ظروف ضاغطة لتعاقب الدكتاتوريات العسكرية خلال نصف قرن، فإننا مصممون على عقد كل مؤتمراتنا تحت شتى الظروف بدءاً من المؤتمر السادس السابق ونحضّر حالياً للمؤتمر السابع.

ومع أن بعض التساؤلات التي طرحتها صحيفة "الشرق الأوسط" مع مختار الخطيب، تميزت بدرجة كبيرة من الصراحة، لتطرقها إلى موضوعات حسّاسة شائكة تشكل إحراجاً له، بل وغمزاً لأخطاء قاتلة وقع فيها حزبه خلال مسيرته على مدى أكثر من 70 عاماً من تأسيسه، إلا أننا نرى بأن طبيعة الحوارات الصحفية في الصحف اليسارية، وبخاصة الناطقة بإسمها، غير الحوارات في الصحف المستقلة، وعلى الشيوعيين واليسار العربي عامةً تقبّلها وعدم التهرب منها. وبالتالي يمكننا القول بأن في إجاباتها يمكن الحكم على مدى تجدد رؤى وأفكار أحزابهم واليسار عامةً في عصرنا الراهن الشديد الإضطراب منذ سقوط الاتحاد السوفييتي قبل نحو ثلاثة عقود، وفيها الكثير من العِبر والدروس لليسار وقوى المعارضة في السودان والعالم العربي بقدر ما تُعبّر عنه من صراحة متناهية وشفافية وجدية بهذا القدر أو ذاك.

العَيش ضمن التنوّع (٢– ٣)

حول الخوف من الآخر والقلق على الذات

لا توجد قيم حضارية مُتسامية تاريخياً. هُناك رأي بأن الحضارة الأوروبية تتطور على طول الخط الطولي من اليونان القديمة من خلال بوتقة المسيحية إلى التنوير والحداثة. ومع ذلك، فإن الكثير اليوم ما يصِفهُ الكثيرون بالقيم «الأوروبية» كان من شأنه أن يترك مُعظم الشخصيات الرئيسية في ذلك التقليد الأوروبي في حيرة من مثل توماس الأكويني Thomas Aquinas ودانتي Dante، على سبيل المثال، وحتى أكثر من ذلك أوغسطين Augustine وأفلاطون Plato. ومن ناحية أخرى، لا شك أن توماس الأكويني ودانتي كانا سيفهمان قيم الكثيرين من مُعاصريهما من الإسلاميين، مثل الفيلسوفين الكبيرين إبن سيناء أو إبن رُشد، تلك القيم التي سيعتبرها الكثيرين الآن تهديد للوجود ولوجود أوروبا بحد ذاتها.

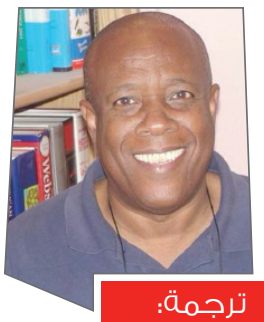

ترجمة:
غريب عوض

بقلم:
Kenan Malik

وبتعبير آخر، ليس هناك مجموعة واحدة من القيم الأوروبية التي تتسامى بالتاريخ في تعارض مع القيم الإسلامية. حتماً لقد تفاوتت القواعد والمُمارسات مع مرور الزمان والمكان. لقد تحوّلوا حتماً في عقيدة استمرت قرابة 1500 عام. ولقد تشعبوا حتماً في إمبراطورية امتدت ذات مرة من خليج البنغال إلى خليج بسكاي، وهم يفعلون أكثر من ذلك في مجتمع ينتشر الآن في جميع أنحاء العالَم من إندونيسيا (التي تضم أكبر عدد من المسلمين في العالم) إلى أميركا، ومن اسكتلندا إلى جنوب أفريقيا.

ضع في اعتبارك عزيزي القارئ إستطلاعاً حديث عن مواقف المسلمين البريطانيين الذي أثار جدلاً على مُستوى الوطن، تم إجراء الاستطلاع من أجل فيلم وثائقي تلفزيوني عرضهُ Trevor Phillips، الرئيس السابق للجنة المُساواة وحقوق الإنسان في بريطانيا، واللجنة التي خلفتها، لجنة المُساواة العرقية.

كشف الأستطلاع عن وجود بئراً عميقاً من النزعة المحافظة الاجتماعية داخل التجمعات الإسلامية البريطانية. 18 في المائة فقط من المسلمين اعتقد أن المثلية الجنسية يجب أن تكون قانونية (مُقارنةً بـ 73 في المائة من عموم السُكان)، واعتقدَ أربعة من عشرة أفراد بأن على الزوجة إطاعة زوجها دائماً. وثُلث هؤلاء أراد أن يتم فصل البنات عن الأولاد في المدارس وغُرف الدراسة. واعتقدَ تسعة من عشرة أفراد تقريباً يجب أن لا يسمح القانون بالسُخرية من النبي.

ولعب السيد Trevor Phillips، الذي كونه رئيساً للجنة المُساواة وحقوق الإنسان، ولجنة المُساواة العرقية، دوراً مُهماً في تشكيل سياسة التكامل والدمج، وكَتَبَ عن 'فتح فجوة بين المُسلمين وغير المُسلمين' و 'الخلق غير المُعترف به لأُمة داخل الأمة، بجغرافيتها الذاتية، وبقيمها الذاتية وبمستقبلها الذاتي المُنفصل تماماً.' وأشار إلى أن 'مُسلمي أوروبا'، كانوا مُختلفين عن الموجات السابقة من المهاجرين لأنهم رفضوا التخلي عن أساليب أسلافهم.' ويخلص قائلاً، 'إن دمج المسلمين' سيكون على الأرجح أصعب مُهمة واجهناها على الإطلاق'.

إن هذا الاستطلاع، في حد ذاته، قد يقود المرء إلى استنتاج كهذا. ولكن أي استطلاع يُقدم في أفضل الأحوال لقطة فوتوغرافية من وجهات نظر الجماهير في مكان واحد وفي وقت واحد. ومع ذلك، الجماهير والمجتمعات لا يوجدون كلقطة فوتوغرافية.

لو أجري هذا الأستطلاع قبل 30 عاماً، عندما كُنت في طور النمو، لكُنتَ قد وجدتَ نتائج مُختلِفة جداً. لأن النزعة الاجتماعية المُحافظة المُعاصرة للمسلمين البريطانيين لم تكن موجودة دائماً. كان الجيل الأول من المُسلمين إلى بريطانيا مُتديّناً، ولكنهم مارسوا عقيدتهم بأعتدال. كان الكثير من الرجال يشربون المشروبات الكحولية. وقلة من النساء كُن يرتدين الحجاب، ناهيك عن البُرقع أو النِقاب. وأغلب المسلمون لا يذهبون إلى المساجد إلا أحياناً، لأداء صلاة يوم الجمعة. لم يكُن الإسلام في نظرهم فلسفة شامِلة. وعَبّرَ إيمانهم عن علاقتهم بالله، وليس بهوية عامة مُقدسة.

كان الجيل الثاني من البريطانيين من ذوي الديانة الإسلامية – جيلي أنا – مبدئياً علمانيين. كانت المنظمات الدينية بالكاد تُشاهَد. وكانت المُنظمات التي كانت تربط المجتمعات الأسيوية مع بعضها البعض (كُنا نعتبر أنفُسُنا 'أسيويين' أو 'سود'، وليس مُسلمين') علمانية في المقام الأول، وغالباً سياسية.

إنهُ الجيل الذي تعدى مرحلة البلوغ مُنذُ أواخر الثمانينيات، حيثُ أصبحت مسألة الاختلافات الثقافية مُهمة. ومن المُفارقات أن الجيل الأكثر إندماجاً في المجتمع البريطاني وأكثر إنتمائاً للغرب من الجيل الأول، هو أيضاً الجيل الأكثر إصراراً على الحِفاظ على 'اختلافه'. ونفس العملية تقريباً يمكننا رسمها في فرنسا، وفي ألمانيا وفي هولندا. إنها المُفارقة التي تَشكُ في النظرة التقليدية للعلاقة بين التنوع والإندماج. ومع ذلك، فإنهُ نادراً ما يتم مُناقشته.

وهناك سببٌ واحدٌ لهذا الأمر وهو إننا نادراً ما نقوم بمراجعة أفكارنا لنمنح أنفُسُنا نظرة أوسع إلى المشاكل الاجتماعية. الأمر الذي قد يُسميه المرء 'لقطة فوتوغرافية' النظر إلى المجتمعات والثقافات قد أصبح شيءً جوهرياً في الكثير من المناقشات حول التنوع والإندماج. لذلك، زعم Trevor Phillips، في فيلمه التلفزيوني الوثائقي بأن المُسلمين البريطانيين 'لا يُريدون التغيير' وما زالوا يحملون آراء أسلافهم'.

والمشكلة الحقيقية هي في الواقع، العكس تماماً. لقد تغيّرَ المسلمون البريطانيون. ولكن الكثيرين منهم قد تغيروا حينما أصبحوا أكثر مُحافظة إجتماعياً. ولهذا، فالسؤال الذي نحتاج إلى مُعالجته، هو لماذا حدث هذا التغيير؟ ولكن نظراً لانخداع معظم صُناع السياسة بالنظرة الفوتوغرافية للمجتمعات الإسلامية، يطرحون السؤال المُعاكس: لماذا لم يحدث أي تغيير؟ إذا لم نتمكن حتى من طرح الأسئلة الصحيحة، فلا عجب أن فشلنا في إيجاد الإجابات الصحيحة.

وفي نفس الوقت، فإن حقيقة قد أصبحت أقسام مهمة من المجتمعات المسلمة البريطانية مُحافظة، بل ورجعية، حول الكثير من القضايا الاجتماعية والدينية، هذا لا يعني أن الجميع أصبح على نفس المنوال. ليس هناك مجتمع مُتجانس. إن القول بأن المسيحيين قد أصبحوا أكثر ليبرالية حول قضايا مثل زواج المثليين على مدار الثلاثين عاماً الماضية، لا يعني إنكار وجود تنوع في وجهات النظر المسيحية حول هذه القضية. وينطبق الشيء نفسه على المُسلمين. وهُناك أدلة بأن المُسلمين البريطانيين قد أصبحوا أكثر اسقطاباً حول قضايا اجتماعية – بأن نسبة كبيرة أصبحوا أكثر مُحافظة، في حين أن أقلية صغيرة أكثر ليبرالية بكثير من الكثير من المواطنين بشكل عام. وهُناك دليل استطلاعي أيضاً، بأن المُسلمين في العديد من الدول الأوروبية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر ليبرالية من المُسلمين في بريطانيا.

وهذا يقودنا إلى مُفارقة أُخرى في طريقة تفكيرنا في التنوع. كثير من الذين ينظرون إلى المجتمع على أنهُ مُتنوّع غالباً ما يفشلون في رؤية تنوع مجتمعات الأقليات. وهذا صحيح بالنسبة لأولئك الذين يرحِبون بالتنوع كما

هو الحال بالنسبة لأولئك الذين يخشون ذلك أو يرفضونه.

ضع في اعتبارك السياسة الاجتماعية في فرنسا وفي بريطانيا. كأشكال من السياسة العامة، تُعتبر الاستيعابية الفرنسية والتعددية الثقافية البريطانية عموماً من الأضداد القُطبية. إلا أنها من نقاط بداية مُختلفة جداً، فإن كلا النوعين من السياسة تبنيا رُؤاءة ضيقة للهوية الاجتماعية، وكلاهُما كان يميل إلى تجاهُل تنوع مجتمعات الأقليات، ومعاملتها بدلاً من ذلك كما لو كان كلٌ منها كياناً مُتميّزاً ومُتجانساً، ويتألف كلٌ منها من أشخاص يتحدثون جميعاً بصوت واحد، ويُحَدد كُلٌ منها برؤية فريدة للثقافة والعقيدة.

ويتساءل الكاتب الروائي وصانع الأفلام الفرنسي كريم مسكيه Karim Miské، 'ما هو الشيء الذي يُوّحد العامل الجزائري المُتقاعد الورع، والمُخرج الفرنسي- الموريتاني المُلحد وهو أنا، وموظف البنك الفُلاني الصوفي من منطقة Mantes-la-Jolie في وسط شمال فرنسا، وموظف الشؤون الاجتماعية في منطقة بورغوندي في وسط شرق فرنسا الذي دخل الإسلام، والممرض الرجل من اللا أدريين الذي لم يزر قط منزل جده وجدته في مدينة وجدة في المغرب؟ ما هو الشيء الذي يجمعنا إن لم تكُن حقيقة أننا نعيش ضمن مجتمع يعتبرُنا مُسلمين؟

من بين الخمسة ملايين مواطن فرنسي أو نحو ذلك من أصل شمال أفريقيا، لا يعتقد سوى 40 في المائة منهم أنفُسهم أنهم مُسلمون ملتزمون، وواحد فقط من بين كل أربعة يذهبون لأداء صلاة الجُمعة. غير أن الكاتب كريم مسكيه يُشير إلى أن السياسيين الفرنسيين وصانعي السياسة الفرنسيين والمفكرين الفرنسيين والصُحفيين الفرنسيين ينظرون إلى الجميع على أنهم 'مُسلمين'. وكثيراً ما يتحدث وزراء الحكومة الفرنسية عن 'الخمسة ملايين مُسلم فرنسي'.

إن استخدام كلمة 'مُسلم' كتسمية للمواطنين الفرنسيين من أصل شمال أفريقيا ليس من قبيل الصدفة. إنهُ جزء من العملية التي تقوم بها الدولة باعتبار مثل هؤلاء المواطنين الآخر على أنهم ليسوا في الحقيقة جزء من الأمة الفرنسية. وفي مواجهة جمهور غير مُبالٍ وغير واثق في نفسه، مثل السياسيين في العديد من الدول الأوروبية، حاول السياسيون الفرنسيون إعادة التأكيد على فكرة الهوية الفرنسية المُشتركة. ولكن لعدم قدرتهم على تحديد، بوضوح، الأفكار والقيم التي تُميّز الأمة، فهم فعلوا ذلك مبدئياً عن طريق تحويل الإسلام إلى 'الآخر' الذي يتم تحديد الهوية الفرنسية مقابل لهُ.

وفي مقال لهُ في عام 1945 بعنوان مُناهضة السامية واليهود، أشار جان بول سارتر Jean Paul Sartre إلى أن اليهودي الأصلي اخترعتهُ مُناهضة السامية. ويُورد الكاتب كريم مسكيه Karim Miské نفس النقطة حول المُسلم الأصلي: إنها الطريقة التي يُعامل بها المجتمع الخارجي أولئك الذين من أصل شمال أفريقيا هي التي خلقت فكرة المُسلم الأصلي، ومن ثم الطائفة المُسلمة بحد ذاتها.

ويكتب كريم مسكيه، يمكن للمواطنين الفرنسيين من أصل شمال أفريقيا الذين لا يعتبرون أنفسهم «مُسلمين»، 'التظاهر باللامبالاة' 'ويظهرون بمظهر الفرنسيين، علمانيين وجمهوريين، ومحبون مُخلصون لوطننا وأرضنا'. ويتساءل، ولكن، كم من الزمن نستطيع التمسك بجدية بهذا الموقع التطوعي ونحن يتم تذكيرنا باستمرار 'بهويتنا الإسلامية؟' وبتعبير آخر، إن هوية 'المُسلم' أوجدها المجتمع الأوسع، واعتمدها أولئك الذين يُعرَّفون «كمُسلمين» كوسيلة لتأكيد واسطتهم الذاتية، 'ولاستعادة امتلاك وجودنا المُتناقص'، على حد تعبير كريم مسكيه.

والشيء نفسه ينطبق على بريطانيا. فالسياسة البريطانية مُتعددة الثقافات لا تسعى، كما هو الحال في فرنسا، إلى تحديد الهوية الوطنية ضد الآخر، بل هي تُصوّر الأمة على 'أنها مجتمع من عدة مُجتمعات'، كما أوضح تقرير باريخ Parekh المؤثر حول التعددية الثقافية. لقد حاولت السُلُطات إدارة التنوع بواسطة وضع الناس في صناديق عرقية وثقافية مُعيّنة، مُحدِدَةً احتياجات وحقوق الفرد عن طريق تأثير الصناديق التي تم وضع الناس فيها، ومُستخدمة تلك الصناديق لتُشكّل السياسة العامة.

وبدلاً من التعامل مُباشرةً مع المجتمعات المُسلمة، تعاقدت السُلُطات بشكل فعال بمسؤولياتها مع من تُسميهم قادة المجتمع. وبدلاً من مُناشدة المسلمين كمواطنين بريطانيين مثلهم مثل الآخرين، فإن نهج 'مجتمع المجتمعات' يُشجع السياسيين على النظر للمسلمين البريطانيين كأشخاص يكون ولاءهم في المقام الأول لعقيدتهم والذين لا يمكن أن يشاركوا سياسياً إلا عن طريق السياسيين المُسلمين الآخرين. والنتيجة أصبحت، كما هو الحال في فرنسا، خلق إحساس أكثر ضيقاً بالهوية ورؤية أكثر قَبَلية للإسلام.

إن إحدى عواقب هذه الطريقة الضارة للتفكير في التنوع هي أن الصوت الأكثر تقدُمية داخل مجتمعات الأقليات غالباً ما يتم إسكاته لأنهُ لا يُمثل حقاً هذا المجتمع أو أنهُ ليس أصيلاً حقيقي، بينما يتم الاحتفال بالصوت المُحافظ كما هو الحال مع قادة المجتمع، الأصوات الأصلية الحقيقية لجماعات الأقليات.

يتحدث النائب البرلماني الدنماركي ناصر خُضر Naser Khader عن مُحادثة مع أحد الصحفيين المُسلمين الذي زعم أن 'الرسوم الكارتونية للنبي محمد قد أهانت كلُ المسلمين'. أجاب ناصر خُضر، 'أنا لا أشعر بالإهانة'. وجاء الرد، 'لأنك لست مُسلماً حقيقياً'.

'أنت لست مُسلماً حقيقي.' لماذا؟ لأنهُ لكي تكون مُسلماً حقيقي، من هذا المنظور، أن تكون مُحافظاً، أن تعتبر الرسم الكارتوني للنبي محمد أمرٌ عدواني. فأي شخص ليس رجعياً أو أنهُ لم يشعر بالإهانة فهو تحديداً ليس مُسلماً حقيقي. هُنا تجتمع 'مُناهضة العنصرية' الليبرالية مع اليمين المُتطرف ضد المُسلمين.

إذاً، فالطريقة التي ننظر تقليدياً من خلالها إلى التنوع، تُحوّل المُهاجرين إلى الآخر، تجريدهم من الفردية، وعلى نحو ساخر حتى من التنوع. وأصبح يُنظر إلى مُجتمعات الأقليات أنها مجموعات مُتجانسة، حُرمت من إمكانية التحوّل، يُحدِدُها في المقام الأول الثقافة والعقيد والموطن الأصلي.

إن التصادُم بين حقيقة العيش في مجتمع مُتنوع والإصرار الرسمي على وضع الناس في صناديق ثقافية وعَرقية، ومن ثم خلق إحساس أكثر ضيقاً وأكثر قَبَلية للهوية، يمكن أن تكون لهُ عواقب وخيمة. على سبيل المثال، دعونا نُفكر في القضية الثانية التي تُسيطر مع أزمة المهاجرين على معظم الخطاب السياسي الأوروبي المُعاصر: ظهور الجهاديين المحليين. فالهجمات الأخيرة في باريس وبروكسل جلبت القضيتين معاً في أذهان الكثير من الناس.

تقول المحاجة، أن مشكلة الجهاد، هي مشكلة الهجرة، لأن وصول هؤلاء الذين يحملون قيم ومعتقدات مُختلفة إلى أوروبا، ومع كُره الحضارة الأوروبية، التي تختفي في الجذور هي مشكلة الجهاديين الأوروبيين. أغلق الحدود، وامنع تدفق المُسلمين، فستبدأ أوروبا القدرة على التعامل مع قضية الجهاد في الداخل.

إنها مُحاجة تظهر في وجه الحقائق. الغالبية العُظمى من الجهاديين الأوروبيين ليسوا مُهاجرين، لكنهم من الجيل الثاني أو الثالث أوروبيين، وعلاقتهم بالإسلام بعيدة كل البُعد عن تكون مُباشرة واضحة. وهناك نسبة عالية 30 في المائة في فرنسا متحولين إلى الإسلام.

وتُظهر الكثير من الدراسات، ربما تتعارض بشكل حدسي، أن الأفراد لا يلتحقون عادةً بالجماعات الجهادية بسبب العقيدة الدينية. مُذكرة إعلامية لأحد عناصر المُخابرات البريطانية M15، بعنوان،'فهم التطرف والمُغالاة في المملكة المتحدة'، تم تسريبها إلى الصحافة في عام 2008، أشارت إلى أنهُ بعيداً عن كونهم متعصبين دينياً، عددٌ كبير من هؤلاء المتورطين في العمليات الإرهابية لا يتدربون بشكل مُنتظم. ويُشير عالم الإجتماع الفرنسي أوليفر روي Olivier Roy إلى شيء شبيه أنَ الجهاديين المعاصرين 'القليلين جداً منهم من لديه الخبرة الجهادية، سوى كانت سياسية...أو دينية'. ويُشير أيضاً مقال في مجلة Europol بعنوان، «تغيّرات في طريقة العمل للهجمات الإرهابية التي تشنها عناصر الدولة الإسلامية»، إلى التحول عن المُكوّن الديني في تطرف المتطوعين الشباب بشكل خاص'.

كثيراً ما ننظر إلى قضية الجهادية الأوروبية بطريقة خاطئة. فنحنُ نبدأ بالجهاديين وكأنهم في نهاية رحلتهم - غاضبون على الغرب، مع نظرة سوداء وبيضاء للإسلام، ورؤية أخلاقية مُشوهة وغالباً ما نفترض أن هذه هي الأسباب التي جعلتهم يكونوا كما هم. وذلك نادراً ما تكون القضية.

القليل من الجهاديين كانوا قد بدءوا كمُتعصبين دينياً أو مُتشددين سياسياً. الإسلام المُتشدد، وكراهية الغرب، ليست هي بالضرورة ما يجذب الأفراد إلى الجِهاد. إن ما يجذبهم هو الشيء الذي يُحدد ويُبرر ذلك الجِهاد.

إذن، إن لم يكُن الدين أو السياسة، فما هو؟ «إن الطريق إلى التطرُف' كما ذكر الباحث البريطاني توفيال تشودري Tufyal Choudhury في تقريره لعام 2007، 'إن دور هوية المُسلم في التطرُف' غالباً ما تشمل البحث عن الهوية في لحظة الأزمة [...■ حينما نجد أن التفسيرات السابقة وأنظمة الإيمان غير كافية لتوضيح تجربة الفرد.'

لغط البوكر العربية

علينا أن نعرف في البداية أن إنشاء جائزة "بوكر" العالمية، ليس فقط من أجل الترويج للأدب، بل للترويج للغة الإنجليزية والإبقاء عليها والحفاظ عليها سالمة من تأثيرات الألسن الأجنبية، وعوامل أخرى قد تؤدي إلى إضعافها و تلاشيها.
تنبُّه الإنجليز لهذه النقطة مبكراً له تاريخه، لكنّه ليس موضوعنا هنا، وإن كانت الإشارة إليه من باب أهمية تقدير اللغة في كل عمل ينال الجائزة، وهذا يحيلنا إلى جائزة البوكر العربية وما أثارته من لغط سنوي بلغ قمّته هذا العام، بعد أن نالتها رواية "بريد الليل " للكاتبة هدى بركات .

د.بروين حبيب

أغلب الجمهور الحاضر عند الإعلان عن إسم الفائزة، التي سُرِّب إسمها قبل ذلك بساعات، لم يكن ممتنا على نتيجة اللجنة، ثم زادت حدّة اللغط عند إلقاء هدى بركات لكلمتها المرتبكة، المُدججة بالعتب على تأخر منحها الجائزة، لماذا استغربت بركات عدم فوزها بالجائزة سنة 2013 رغم أنها دخلت السباق مع كباركُتّاب الرواية العربية: واسيني الأعرج، وأمين الزاوي، والياس خوري، وابراهيم نصر الله، وربيع جابر، وكلهم باركوا للروائي الكويتي الجميل سعود السنعوسي فوزه بروايته «ساق البامبو»، بدون ضغينة.

لماذا أصبحت المشاركة في جائزة يرافقها شرط الفوز بها أو "بلاها أفضل"؟ لقد ذكرّتنا هدى بركات مباشرة بالإنتخابات السياسية التعجيزية في لبنان، وقد طبّقت ذلك المبدأ الأعوج في سباق أدبي محض، كان من المفروض أن ينتصر للأدب وللغة العربية، فوق كل إعتبارات شخصية.

المؤسف في كل ما حدث، هو الخسارة التي لحقت سمعة البوكر العربية، فقد عشنا هذا اللغط منذ سنوات، تبعه ما تبعه من كلام واستخفاف بلجان التحكيم العربية، كونها في الغالب تجنح للقرار العاطفي والمحسوبيات الشخصية قبل منح أي جائزة.

من جهة أخرى غيّرت بركات رأيها من النّقيض إلى النّقيض بمجرد أن نالتها، فهل ثبات المواقف من المعجزات الصعبة اليوم؟ ولأي سبب جاءت هذه المكافأة؟ هل من أجل رواية أم من أجل إرضاء بركات لتغيير موقفها ضد الجائزة؟

صراحة احترت، أنا التي احترمت أدب بركات في أعمال سابقة، إلا أني أمام أعمال القائمة القصيرة لهذه السنة، ملتُ بقوة لرواية "النبيذة» للكاتبة العراقية إنعام كجه جي، ليس فقط لأنها محور أحاديث مواقع التواصل الإجتماعي، باعتبارها عملاً أدبياً جميلا ومحكماً، بل أيضا لعمقها وأبعادها الإنسانية، كما قدّرت أن يكون ل»شمس بيضاء باردة» للأردنية كفى الزعبي حظا أوفر أو «صيف مع العدو» لشهلا العجيلي، وحتى رواية «بأي ذنب رحلت» للمغربي محمد المعزوز فيها جماليات لغوية عالية، وكلها تتفوق على "بريد الليل"، وهذا ما لمسته لدى الجمهور الحاضر، الذي لم يتفاعل مع إعلان الجائزة، حيث لاحظت فتوراً لا يمكن تجاهله، وتذكرت الدورات السابقة التي شهدت تفاعلاً عظيما مع إعلان النتيجة، كما حدث في الدورة السابقة مع «موت صغير" لمحمد حسن علوان.

طبعا الجوائز تعبّر عن لجان التحكيم ومستوى أعضائها الثقافي ورؤاهم الجمالية، ولهذا منح الجمهور بصمته جائزته الخاصة «النبيذة»، وارتاب كثيرا تجاه ما حدث في كواليس التحكيم لتنتهي الجائزة في أحضان بركات.

لكن المؤسف أكثر أن ما حدث هذه السنة، زعزع ذلك الرّابط الذي نشأ بين الكتاب وجمهور القرّاء، وفتح صرح مقروئية محترم في العالم العربي، جمع النخبة، والأوساط الثقافية، ومنتجي الثقافة، متذوقي الرواية، والجمهور القارئ العريض بكل أصنافه، فلماذا حدث ذلك؟

من باب غيرتي على الجائزة، ومحبتي لها أيضا، ومن باب تاريخي معها يوم كنت عضوا في لجنتها برئاسة الشاعر الفلسطيني مريد البرغوثي، وكوني استفدت كثيرا من تلك التجربة، ولأنها جدّدت أدوات النقد عندي، حققت لي نقلة في قراءة الرواية، ومن باب أني تخصصت في النقد الحديث، أجدني في موضع جد حساس يستلزم مني أن أكون منصفة في نقل الحدث بحذافيره، لأني أعرف سلفًا أن رأيي الخاص سيعتبره البعض مجرّد انطباع يختصر ذائقتي، مع أني لن أستفيد لا بلح الشام ولا عنب اليمن، فرأيي مجرّد "شهادة لشاهد شاف كل حاجة" ، ولأعترف أن الجمهور كان مصدوما منذ لاحظ البعض غياب إنعام كجه جي عن الحفل، واعتكافها في الفندق، رافضة الحضور، وزادت صدمته بعد إعلان إسم الرواية الفائزة.

أمّا الإمتعاض الحقيقي فقد جاء بعد أن قالت بركات بالحرف الواحد: "عن جائزة البوكر في نسختها العربية قلت ليست جيدة لأني ..كنت...لم أرق حتى إلى القائمة القصيرة، وبعد ذلك مرة أخرى قلت لناشرتي بأني كبرت على الإمتحانات، وبأني لا أريد أن أتقدم إلى هذه المسابقة من جديد...لذا مرة ثانية وثالثة أشكر لجنة التحكيم لأنها شجعتنا على التّرشح حيث طلبت ترشيح الرواية، وكان لنا هذه المرة في أن تشق هذه الرواية طريقها..." كما أضافت أنها كتبت هذه الرواية وهي مشرّدة بين بودابيست وبلجيكا وبرلين – مع ملاحظة أنها تعيش حياة كريمة في باريس، وأن كثرة من الكتاب العرب يعتبرون هذا ترفا لم يحظوا به في حياتهم كلها – وقد تمنت ان تستضاف في بيوت عربية، مع أنها لم تفوت فرصة لتخبر الإعلام كم هي مقدّرة في الخارج، وكم ترجمت، وكم نالت من جوائز، وقد عبرت عن سعادتها بالبوكر العربية محسسة الإعلاميين وكأنها جائزتها العربية الوحيدة، وهذا أيضا سلوك يثير التساؤل من قبل كاتبة بحجمها، احتفى بها العرب في محافل أدبية كثيرة، ونالت جائزة نجيب محفوظ منذ سنوات عن روايتها "حارة المياه"، وجائزة النقد عن روايتها «حجر الضحك»، وجائزة العويس عن مجمل نتاجها، والتي نالتها قبل عامين .

وهذا ما أعتبره تصريحا خطيرا، أخطر من تسريب اللجنة لخبر الفائزة قبل إعلانه. لقد دخلت الكاتبة مسابقة البوكر من باب التعالي والفوقية، هي المترجمة للغات عالمية، والحائزة على أوسمة وجوائز من رتبة فارس، فاحرجت لجنة التحكيم، والساهرين على الجائزة، فأصبح مخجلا لهم أن تخرج بدون بوكر هي التي انحنت ونزلت إليها من عرش التكريمات الغربية التي فاقت في نظرها "الكرنفالات العربية" التي لا صدقية لها.

لقد كان احتفالا مؤلما، حطّ من قيمة البوكر العربية، و يمكننا أن نقرأ بعض الأقلام ، وهي تزيد من تقزيم الجائزة، مثل العنوان الذي صفعنا قائلا "هدى بركات تعيد الإعتبار لجائزة البوكر»، فهل كانت ستفقد اعتبارها لو أن إنعام نالتها أو غيرها؟ وأي إسم هو الذي أفقدها الاعتبار من بين الأسماء التي نالتها سابقا؟ وهل عاد لها الإعتبارلأن الفائزة امرأة؟ أو لأن النساء طغين على القائمة القصيرة؟ لا أدري بصراحة، ففي نظري لقد تُوجت المرأة بطعن امرأة أخرى، كان ذلك واضحا، وبدا صعبا تخطي الحواجز المتوارثة لدينا لتكريم المرأة دون تجريح لها في الوقت نفسه.

لقد خرجتُ من الحفل وقد ملأني الخواء، امتدّ حتى أعماقي السحيقة، فلم أعرف هل أفرح أم أحزن، أو أعتبر ما حدث هزّة يجب أن تحدث، ليقدم منظمو البوكر على إصلاحات سريعة تبدأ من الضغط على اللجان على ترك هالات الأسماء الكبيرة خارج قراءات البوكر، والإكتفاء بالنصوص وجودتها بعيدا عن أي مؤثرات شخصية من أصحابها وعلاقاتهم .

لا يجب أن يكون الوقت كالسيف

أجهدت عقلي لتحليل مثل: "الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك» . تلك عبارة نرددها للإشارة إلى الصراع الذي يجمع الانسان والوقت، الكل يعرف ذلك، ولكن إن حلّلنا الصورة الجمالية بإمعان، نجد بأنه من غير الانصاف تشبيه المادة، ألا و هي السيف بالروح، نعم، لقد قلت الروح، فللوقت روح. السيف يؤخذ بين الأيدي ويؤذي ولكن الزمن روح انسلت من بين أيدينا ولا نستطيع لمسها. وما الزمن، إن لم يكن هو التاريخ ذاته الذي نتناوله عندما نتحدث عن الثورة البلشفية أو قدوم الرأسمالية، ولماذا أمسى التاريخ في أعيننا مادياً ، مقيداً ببداية ونهاية، لا وبل عديم الإمتداد؟

سوسن حسن

سلطان العارفين، الشيخ محيي الدين ابن عربي كان يقول: "الزمان مكان سائل، والمكان زمان متجمد" ، وكأنما الزمان لديه ممتد يفوق حدود الرؤيا والحقبات المحددة بالمسطرة في كتب التاريخ. عندما نكون إزاء ابن عربي، فنحن لا نتحدث عن التاريخ بصفة مادية وإنما بصفة روحية. هذا هو التاريخ الذي نحجب رؤيانا عن رؤية الزمان به، مع ان به خلوداً وسعادة، وراحة وملاذاً نلوذ إليه عندما تضيق بنا السبل. عندما نشعر بالخذلان المؤلم من التاريخ، نلجأ سريعاً إلى المهيب المنجي من الألم، ندعي، نصلي، نناجي، و ذلك يتكرر في الصغر و الكبر. ليس لهذا اللجوء حدود، أي ليس لهذا التاريخ الروحي من حدود، فهو الباقي على مر الأزمان، مثل الحب تماماً.

حدث وأن تمّت استشارة المؤرخين بخصوص التاريخ الروحي، فما كان منهم إلا أن اعتبروه خطأً لا أساس له، فالمادة والحدث أهم اليهم من رؤى الروح وعبورها للأزمان. لقد كان ابن عربي شيخاً صوفياً، يجيد التأمل أكثر من أي شيء، و يتبنى في حديثه الرؤى و أسرار الروح، كان حكيماً، محباً للفلسفة الاغريقية، يستشد بأفلاطون وغيره ، ويربط علم المنطق بالروح. الكل كان يحسب في الغرب بأن الفلسفة العربية بلغت أوجها في عهد ابن رشد وتوقفت، ولكن هذا غير صحيح، فالفلسفة رؤى متحركة نمت مع ابن عربي وغيره، فإن كنا نرى هذا الأخير صوفيا، كان المستشرق لويس ماسنيون يعتبره فيلسوفاً، لعمق شعره وكلماته وبل لكثرة حديثه.

كان ابن عربي يعتقد بأن خلف كل حقيقة معنى باطن فكان يقول: «يا من يراني ولا أراه، كم ذا أراه ولا يراني"، من عمق رؤياه وقدرته على ازالة سحابة الغبار عن القلوب، التي لم يعترف يوماً بذنوبها. لم يكن محيي الدين ابن عربي يقبل القاء صفة مذنب على أحد، بل كان يغير كلمة "شر" إلى "جهل" ، فكل سوء، هو جهل ليس أكثر، والسبيل الأنجع للتخلص من الجهل هو العودة للنفس، انطلاقاً من أن النفس باقية لا تفنى و تاريخها باق لا يموت.

ليس فقط محيي الدين ابن عربي القادر على سبر أغوار النفس، بل الكل من وجهة نظره يستطيع أن يصل الى تلك الدرجة من الروحانية ان تقرب من روحه وولج في التاريخ الروحي بدلاً من التاريخ المادي، ففي هذا التاريخ ، الكل مسؤول والكل معني بالعناية بالروح و بتاريخها.

في محاولة من نخبة جيدة من الممثلين السوريين، تم انتاج مسلسل يروي سيرة محيي الدين ابن عربي، لتسليط الضوء على قصة شيخ معتدل لم يعد يقرأ، واستقطاب جيل أعمته المادة عن استيعاب كتاباته، ولم يعد يجذبه غير الصورة وكل ما هو موضة. المسلسل يستحق المشاهدة ولكنني تأسفت على تبنيه طابعاً مادياً مكرراً بدلاً من التركيز على الجانب الروحي لابن عربي، وأسفت كيف أن المخرج لم يجرؤ على الخروج عن المألوف، فالتزم بقصة الحب المحبوكة والصراع بين الشهوات والزهد، وكأنما حياة ابن عربي اقتصرت على ذلك، فيما يعي العارفون بأن محيي الدين ابن عربي كتب أكثر من أربعمائة مؤلف في الفلسفة والقانون والسياسة والشعر والسفر وغيره.

ربما لو لم يكتب الكتاب الأتراك أمثال اليف شافاق عن الصوفية، لم يكن ليعود اليها جيل اليوم، ولو لم تصبح الصوفية موضة مثل ما هي الآن ، لما تمّ انتاج مسلسل عن الشيخ محيي الدين ابن عربي. المضحك في الأمر، هو أن بن عربي قضى جل حياته يخالف كل الأنماط ، التي نولع بها فتزول.

لقد تخلّف الناس عن دراسة نظرية التاريخ الخاصة بابن عربي، ففي كتاباته يتحدث دائما عن ثلاثة أسفارأو ثلاثة أزمان: "سفر من عنده، و سفر اليه، و سفر فيه". السفر من عنده يتحدث عن التاريخ المادي الزمني للأحداث، كالأعمال اليومية التي نؤديها أو الأحداث الخارجية التي تقع خلال اليوم، أما السفر اليه، فيتحدث عن التاريخ الروحي، كالحب مثلاً الذي يبحر بنا إلى زمن نراه مختلفاً عن التاريخ الخارجي المغلف بالروتين اليومي وهو الزمن الذي يعطي لحياتنه معنى وأساس، أما السفر فيه ، فليس له نهاية، ولا يستطيع استيعابه العقل البشري.

من المحزن بأن وقتنا الحاضر لا يدرك الحب. ربما بسبب الظلام الذي نعيشه، مع أن الظلام لا يحجب الحب عن النفس. لماذا علينا أن نتبع أسوة من البشر فضلّت التاريخ المادي على التاريخ الروحي؟ لم نقبض من التاريخ المادي أية ثمار سوى الحروب والدمار وسط أحداث تتوالى في الصحف، ولا يعود لها قيمة في اليوم التالي، كسائق سلك الطريق، فوصل الى بيته ولم يعِ كيف وصل. أصبح كل شيء رهن أمر المادة بما فيها أرواح البشر.

أعتقد بأنه لنعيش حياة مقدسة مهيبة كالسماء، ينبغي علينا تعزيز أهمية التاريخ الروحي فينا ومتابعة السفر إليه، لعلنا نضفي نوراً على البشرية ونقضي على أزمان السيوف التي لم تتوقف ولن تتوقف عن قطعنا.

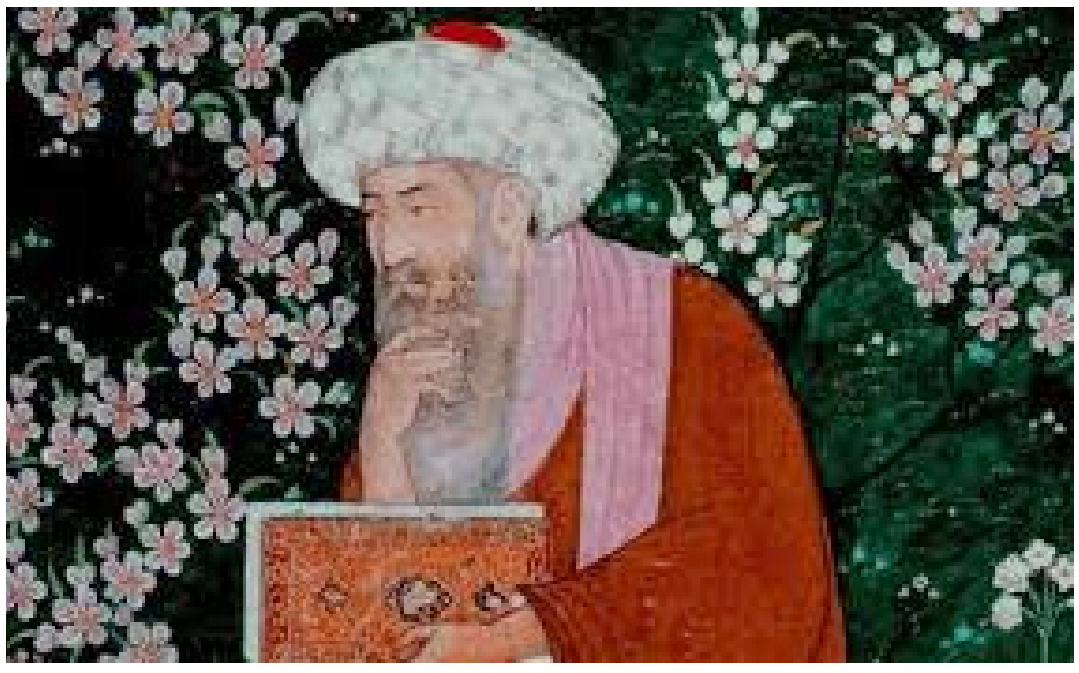

المختلف في «موسيقى الأحمدي»

لا تخلو ذاكرة أي منا من جملة أو "افيه" قيل في سياق دراما ما, نكرره في المواقف الشبيهة في الحياة أو تحضر صورته على الأقل, لتذكرنا أن هناك شيئا قد أثر فعلق في الذاكرة. هكذا يمتد تأثير الدراما من المتابعة بغرض المشاهدة والترفيه إلى حد تشكيل وعي خاص للمتلقي يتكون مع الوقت في العبارات التي تستوقفنا، أو الأحداث التي تنتج عن مواقف تصلح لمقاربتها مع الأحداث الحقيقية، تخلق النماذج وتتسرب إلى الذاكرة الحسية التي تهتم بتخرين كل التفاصيل في حينها, لتعيد استخدامها لاحقا بعد أن تكون قد اصبغت بقناعاتنا وتشكلت برؤية جديدة. لذلك تحدث الرسائل المضمنة في سياق الحدث الدرامي, تأثيرا غير مباشر على المتلقي, منذ وقت جذبه إلى موعد ثابت لمتابعة قصة مشوقة قد تمتد لشهر أو أكثر كما يحدث في موسم شهر رمضان السنوي وغزارة الإنتاج– المعتادة، التي مهما زاد معدها لابد أن تضع الأعمال الجيدة أو على الاقل ذات اللمحات الجيدة أثرها على نحو ما.

زهراء المنصور

ومن المتوقع ألا يلتفت الكثيرون إلى فوز رواية "لا موسيقى في الأحمدي" للكاتبة الكويتية منى الشمري، بجائزة الدولة التشجيعية والتي عرضت روايتها كعمل درامي في موسم رمضان لهذا العام، إذ مهما كانت أهمية المنتج والفائز بأهم جائزة ثقافية ترعاها الدولة، ورغم انتشار التحفيز للقراءة ولمجموعات القراءة على أصعدة فردية وحكومية لن تكون على تساو مع المادة البصرية تحديدا حيث تكون الحواس المشحوذة والمنتبهة لها تماما، خصوصا إذا صاحبت الدراما صورة ممتعة تيقظ نوستالجيا نحو أحداث كان المتلقي جزء منها أو عايشها أو حتى سمع عنها، في نمط الحياة الخليجية والتغييرات الإيجابية والسلبية التي جاءت مع الوقت أو بموسيقى تصويرية هارموني منسجمة، صعب أن يطالها الخيال في القراءة لنفس العمل.

والميزة في هذا العمل الدرامي أن تكتب الروائية نفسها السيناريو والحوار، فيضمن المتلقي أنها ستضع يدها على أهم المفاصل الرئيسية للعمل دون الإخلال بالمضمون أو ازدواج المعنى فيما لو أن سيناريست آخر تولى المهمة، ودون إغفال مراكمة تكوين نفسي لشخصية نجحت في التعبير عنها روائيا ودراميا، والأهم في لعبة التشويق ألا وهو وجود لرسم نمطي لشبكة العلاقات التي تعمل بشكل لعبة كرة التنس في الفعل وسرعته وردة فعله، حتى تستمر اللعبة، فالكاتبة لم تضع شخصياتها جاهزة مرتبة يتوقع المتابع خطوتها القادمة في تغيير الحدث.

وفكرة الإختلاف التي تناقشها منى الشمري عبر شخصية "عضيبان الأجودي" التي تدور كل الأحداث في فلكه منذ فترة الأربعينات التي شهدت السنوات الأولى لاكتشاف النفط في الخليج وما صاحبها من مظاهر غيّرت من حال المجتمعات إلى طفرة قسمت تاريخ المنطقة إلى مرحلة قبل/بعد ما سمي الذهب الأسود حينها، ومنذ البداية حتى لا يشعر المتلقي بأي سلبية تجاه هذا "العضيبان" الصارم الحازم العطوف وكافل اليتامى والأرامل، ذو اليد البيضاء مع كل من يستطيع مد يد العون له، المتباسط مع من هم أقل منزلة اجتماعية منه، إلا في أمور النسب والزواج فيما يخص نسله من الأولاد والأحفاد، فهو المتلبس لشخصية "النموذج" في المجتمعات المنغلقة التي تؤمن بشدة في عرف "حلاة الثوب رقعته منه وفيه"، ولا تنمو هذه الكاركترات بتكوين فردي قائم على قناعات فردية مهما كانت قوة شخصيتها، فالمسلسل الذي يعرض حياة ثلاث أجيال في حقب مختلفة، يشير إلى الجدة "لولوة" بنفس صفات الإبن عضيبان، حيث تلتفت إلى الشرارة العاطفية بين حفيدتها وإبن الخادم الذي تعامله كأحد أفراد البيت، لكنه –بمعتقدها– أقل منزلة من الإقتران بهم، فتوجه بحنكة إلى مناداة حفيدتها ب"العمة" أو الأميرة "حصة" حتى تعمل على تقوية حاسة العنصرية بسلاسة والتصرف بطبقية رأت أهمية وجودها، لإجهاض أي مشاعر منذ البداية، في حين أن المتلقي يتعاطف معها بطريقة خفية ولا يستطيع أن يعارضها في سلوكها التقليدي الداخل ضمن السياق المجتمعي الذي اعتاده والأمر الآخر أنها تتصرف بنفس النبل والطيبة وفعل الخير مع الآخرين الذي يكتسبه "عضيبان" منها بقية حياته.

لكن جذوة العاطفة بين الطرفين تظل مشتعلة ومكتومة، بحكم ارتباط كل منهما بزواج قسري، فهي تزوجت ابن العم الذي صرح مباشرة أنها "مثل أختي"! والآخر تزوّج من بنات قبيلته هروبا من وضع لم يتحمله، وهذا ما يربك المشاهد الذي يمكن أن يبرر تصرف "الأَجودي" ويبرر للآخرين بالطبع حق اختيار الشريك بغض النظر عن الفروقات التي يتفنن المجتمع في زيادة حمولتها كلما تقادم الوقت، دون أن يقف أي طرف في مكان الصح المطلق أو الخطأ المطلق، مثل تلك اللوحة التفاعلية التي ابتكرتها الفنانة عائشة خالد محمد في معرض البحرين السنوي للفنون التشكيلية الأخير، كانت فكرة العمل في رسم خريطة العالم تغطيها مسامير بارزة وبكرات خيوط ملونة تتيح لزائر المعرض أن يجيب على سؤال: ما الذي يحرك العالم؟ في استلال خيط لونه له معنى محدد: الغذاء/ الحب/ الكارما/ دوران الكوكب أم السياسة؟ لم تكن الإجابات متشابهة بالتأكيد لأن كل الاسباب المذكورة موجودة وصحيحة واسناد أحدها هو تحيز المتلقي وقناعته أن بكرة الخيوط التي لفها على المسمار هي أهم ما ذكر، وكما أطلقت الفنانة على عملها "خريطة المشاعر"، انقسمت الآراء في "لا موسيقى في الأحمدي" حول الإنصياع للعرف السائد والتشبث به كجزء من الثوابت والمسلمات التي لا تتزحزح، أو التمرد لصنع تغيير ما، لنحاسب أنفسنا على طريقة اللوحة التفاعلية: ما الذي يثبت الأعراف بهذه القوة ويجعلها سيدة كل شيء؟

واستخدمت الكاتبة الروائية شخصية الخادم العماني التي أثارت حفيظة البعض في وسائل التواصل الاجتماعي، حول الانتقاص من وضعه الذي رأى المعارضون أن تاريخ السلطنة العريق لا يجب أن يختزل في عمل روائي أو مسلسل درامي بهذه الشخصية، في حين أن غالبية الناس في خليج ما قبل النفط كانوا يعملون في كل المهن البسيطة التي تعينهم على الحياة الضنكة والقاسية، في مهن الزراعة والبحر وغيرها، في وقت لم تكن العمالة الأجنبية قد شقّت طريقها بعد

للمنطقة، وكان أبناءها هم من يتولوا شؤونها بكل التفاصيل التي قد نراها في الدراما، فلم اختارت الرواية أن تظهر جنسية خليجية أخرى مختلفة عن بيئة العمل والتي كان من الممكن أن تكون أي من الدول الأخرى ماعدا الكويت محل بيئة العمل؟

الواقع أن من اثارته هذه الاعتراضات في البداية، فاته أن ينتبه إلى أن الحدث الروائي الذي يُركز على فكرة الاختلاف، سيتطرق إلى قوالب أخرى في المجتمع لا تشبه النموذج "عضيبان" الذي يرى في نفسه الأصل العريق والقوة والنفوذ النابعين من قدرته الاقتصادية وامتدادها لمن هم أقلّ منه، المذهب الذي يعتبره الأصح ضمن مفهوم "الفرقة الناجية" والمواطن المقيم في بلده ويحظى بكل الامتيازات التي تخوّله أن يكون النموذج الأفضل من دون تعريف واسهاب واستعراض، أو كما لخصها هو بالفروقات الفضفاضة "النطفة، المعدن، العقيدة والمنبع" (1)، وسيأتي بعد الخادم العماني نموذج «جليلة» العراقية زوجة إبنه الثانية، القادمة من أسرة شيوعية ومن خلفية مثقفة لتبقى في الظل رغم انجابها الذكور التي لم تستطع «حصة» إبنة أخيه وزوجة ابنه الأولى انجابهم للغرض المشهور في أن يظل اسم العائلة/ القبيلة –وعبر الذكور فقط– ممتدا إلى أبد الآبدين على وجه الكرة الأرضية! ورغم الأسباب الظاهرة لعدم وجود مودّة بين الجد والكنة، لكن الرواية تكشف أن ازدراءه الحقيقي نابع من اختلافها المذهبي عنهم والذي لم يتضح له منذ البداية، ورغم عدم التصريح بهذا في المادة الدرامية إلا أن الرواية قد وضحت كل التفاصيل (2) التي أسهمت في زيادة البعد بين الطرفين وبين مبرر «عضيبان» الذي يتصرف بقناعة ورثها عن من سبقوه.

وموضوع الأصل والمذهب شمل أيضا «كوثر» الإيرانية صديقة الطفولة للحفيدة لولوة وابنتها «زينب» التي يرغب بالزواج منها حفيد «عضيبان»، لكن الإشارات الرافضة أن يلتئم نسيج المحبين كانت قاطعة من البداية مثل حضور «عيش الحسينية» التي تتولى كوثر إيصاله لبيته وهو بدوره يعطي أوامره: «نعمة الله لا ترموها وأعطوها للدجاج يأكلها» (3)، تلك كانت علاقات النسب وما جاورها، أما مستوى العاملين والخدم فكانت بشرى وعدوية من فئة البدون ودولار الخادم الذي يتحدث باللهجة العراقية دون الإشارة إلى أصل، بلد أو منبت محدد، كل الشخصيات المحيطة كانت تخدم فكرة الآخر المختلف مقارنة بصارية «عضيبان»، غير أن الحدث الظاهري يشي بأنه لا يتتبع إلا قصة الحب الممتدة من حصة وخميس إلى لولوة وسيف، الحب القديم المنكسر الذي منعت كل التقاليد والأعراف الجائرة أن يكتمل بحجة أدوار «الخادم» و«العمة» وتاليا الأبناء الذين تولدت فيهم العاطفة كأنها توريث أو عوض عن علاقة مشروعة آن لها أن تكمل مالم يكتمل بين ذويهم، والتي ظل عضيبان طول الوقت متلبسا بقلق أن يخرج أحفاده عن أمره الذي يعني اختراق طبقته الاجتماعية من قبل من هم أقل منها.

ورغم التعدد الذي طرحته المادة الدرامية بإقتضاب أقل من السرد الروائي، عبر الاختلاف في الاصل والعرق والدين في مدينة الأحمدي المليئة بالمتناقضات الدالة على تنوع الحياة، كواحدة من المدن التي أحدثت نقلات نوعية في مجتمعاتها، وتحديدا في اختلاط «جليلة» بجاراتها من بلدان وثقافات مختلفة المبرر الظاهري لعقد صداقة معهن الجيرة وزمالة أزواجهن جنب آبار النفط في أوقات العمل، وأما المبرر المخفي فهو في «العزوة» والسند التي افتقدتهما بعد زواجها وهجرة والدها إلى بلاد بعيدة وزواج والدتها من غريب. لكنه عدّ زخما غير مطلوب لخدمة الصورة العامة إلا لكونه تأثيثا وإن كان غير مؤثر.

لكن الرسالة الحقيقية لعمل «لاموسيقى في الأحمدي» السردي والدرامي جاءت في الفكرة الأساسية بمناقشة حق الاختلاف والتفرد والإقتران بمن لا يشابه نمطنا الإجتماعي، والتمرد على إعاقة أعراف بائدة لا تعترف بالمنجز الشخصي وبناء الذات والخروج بمغادرة طوعية إلى فضاء أوسع مختار، ليس فقط بهدف علاقات الحب –المباحة بالتأكيد– للراشدين ذهنيا، بل لتقبل الآخر الذي يجمعنا به مشتركات بشرية تمكننا من العيش بسلام لم يعيه عضيبان الذي اعتقد أنه حرّر نفسه وعائلته من قبضة اختلاط دمه «النقي» مع آخرين اعتبرهم لسبب أو لآخر أقلّ منزلة، لكنه سجنهم في قبضة عرفه مدى الحياة، آمن عضيبان الأجودي بالدين وتغافل عن الإيمان بالتعددية والاختلاف وحق الإختيار.

الهوامش:

منى الشمري، لا موسيقى في الأحمدي، نوفابلس للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية. ص 112
نفس المرجع السابق ص 32–42
نفس المرجع السابق ص 56

هل على الكاتب أن يغيّر خطه؟

سوسن دهنيم

لأن مؤلفاتها في السير الذاتية والمذكرات لم تكن مرغوبة، ولأن الزمن تغير وأهواء القرّاء تغيرت، ولأنها اضطرت إلى بيع رسالة اعتذار غالية على قلبها بعثتها لها كاتبة معروفة توفيت؛ كي تستمر في العيش، لم تستطع كبح جماح رغبتها في سرقة رسالة مهمة عثرت عليها في أحد الكتب لكاتبة معروفة بتوقيعها عليها، ومن ثمن هذه الرسالة استطاعت معالجة قطتها ودفع الإيجارات المتأخرة عليها، ومنها بزغت في بالها فكرة تزوير رسائل لكتاب وشعراء وممثلين ولمشاهير من مجالات مختلفة.

هكذا يبدأ فيلم «هل يمكنك مسامحتي ؟» الذي يحكي سيرة الكاتبة الأمريكية «لي ازرائيل» (1939–2014) والتي تؤدي دورها الممثلة «ميليسا مكارثي». كاتبة السير الذاتية التي كان لها في الستينات مكانة كبيرة في مجتمع القراءة، ولكن لأنها لا تتزلف أو تنافق سياسيا واجتماعيا كبعض الكتاب والفنانين ممن يحصلون على ثروات كبيرة من الناشرين على ما يقومون به من «مجاراة ما يطلبه الآخرون»، لم يكن لها نصيبا من هذه الثروات والحضور الدائم، وهذا ما بينه أحد المشاهد الأولى في الفيلم.

يحكي هذا الفيلم معاناة كاتبة ظلّت ملتزمة بأسلوبها ورغبتها في تثقيف الأجيال حول سير من توفوا من الأعلام المهمة، لكنها عاشت فقيرة فأدمنت الكحول وقررت أخيرا أن تزوّر رسائل تدّعي أن مشاهير كتبوها لغيرهم، وبالفعل تنجح في ذلك بفضل اطلاعها الواسع على أساليب كتابة هؤلاء مما لا يدع هناك مجالا للشك في قلوب المقتنين من محلات بيع التحف والوثائق المهمة والكتب في نسخها النادرة، فزوّرت أكثر من 400 رسالة، قبل أن يكتشف أمرها بعد تزوير رسالة للمؤلف المسرحي البريطاني نويل كوادر، واتجاهها إلى سرقة النسخ الأصلية من مراكز الوثائق الرسمية.

لا تهمني هنا أحداث الفيلم ولا تميز إخراجه وحبكة السيناريو، بقدر اهتمامي بما آلت إليه كاتبة كـ «إزرائيل»، وهي تصر على خطها في الكتابة، إلى أن تضطر إلى فعل ما فعلته قبل أن تُكتَشف وتُحاكم، وتقرر أن تكتب سيرتها وصديقها الذي كان يساعدها في بيع تلك الرسائل وهي تحت الإقامة الجبرية والمراقبة الفيدرالية، والتي من أحداثها اقتبس الفيلم المنتج في العام 2018 لمخرجته ماريل هيلر.

أن يفقد كاتب ما بريقه بعد كل سطوعه، فذلك أمر ليس بهيّن عليه وعلى أحبته ومريديه، وهذا يجعلنا نتساءل مرارا: هل على الكاتب أن يغير أسلوبه ومنهجه ولغته بما يتناسب مع عصره ورغبة القراء الجدد، أم أن عليه أن يستمر في كتابته ويلتزم برسالته مع تغيير أسلوبه وأدواته كي يواكب العصر ولا يتخلّف ويكون نسيا منسيا، أم أن على الكاتب أن يبقى وفيا لأسلوبه ولا يتغير مهما فقد من نجومية ومهما بقيت كتبه بلا قراء؟

الحايكي الذي لا يجامل

لم يكن كغيره من الكتّاب أو الصحفيين، حين يتعلق الأمر بالمصداقية والإخلاص. كان جريئاً، حراً، لا يجامل أو ينافق أحداً ممن يريد الكتابة عنهم أو لهم.

هو الشاعر والكاتب البحريني الراحل سلمان الحايكي، الذي توفاه الله قبل أيام إثر سكتة قلبية مفاجئة.

كان يكتب لأنه يريد إصلاحاً، وحين أتحدث عن كتابته فإنني أعني بالدرجة الأولى كتابته في المجال الثقافي، وتحديداً الأدبي والشعري.

لا يقبل بدخول المتطفلين عوالم الشعر والسرد. يحاول جاهداً أن يكون ضمن القلة النادرة من النقاد والصحفيين الذين لم يعتادوا التصفيق لكل أحد يريد أن يكون شاعراً أو كاتباً على حساب الإبداع.

ما زالت حروبه التي خاضها في الصحافة تشهد له، وما زالت كلماته التي كتبها حول كل متطفل تلمع في زمن قلّ فيه اللمعان الحقيقي، وما زال صوته يحاول أن ينقل العدوى لغيره، عدوى الصدق والصراحة والجرأة.

عرفناه شاعراً، يحاول أن يكتب المختلف، منعزلاً، عازفاً عن حضور الملتقيات والأمسيات رغبة في الاشتغال على تجربته بعيداً عن صراعات ومجاملات الوسط الثقافي، لكنه عرّف نفسه كاتباً وصحفياً من خلال ما يكتبه من مقالات أسبوعية في صحيفة أخبار الخليج البحرينية التي كانت تفرد له مساحاتها ليكتب ما يقوّم به كل أعوج، أو يحاول.

وعرفته إنساناً حين ساقتني الصدفة للقائه والشرف أن أكون ضيفته في حوار صحفي وأن تكون كتبي الشعرية مادة لقراءته النقدية، ومنذ ذلك اليوم لم يكف عن التواصل عبر الرسائل القصيرة الدائمة المكتوبة عبر الهاتف والاتصالات الهاتفية المتقطعة.

حين سمعت خبر وفاته مرّت هذه الرسائل شريطاً سريعاً أمامي: «صباح الخير بابا طمنيني عليك، مساء الخير بابا كيف حالك، بابا جمعة مباركة، بابا مقالك اليوم قوي، بابا لو أنك أضفت هذا في مقالك، بابا، بابا»، والقائمة تطول من الرسائل التشجيعية التي كان يرسلها مذيلاً كل واحدة منها بكلمة بابا أو مبتدئاً بها.

كم سأفتقد هذه الرسائل، وكم سنفتقدك ونفتقد أحرفك وتواصلك، وكم ستفتقد الساحة الثقافية حرفك وصدقك.

سوسن دهنيم

الأمهات

فاطمة محسن

قميصُ قلبِ الصبرِ في ليلِ الشَتات

الأمهاتُ
ياربَ قلبِ الأمهات
هونْ على نبضِ تشابُكٍ في الجهات
واقتاتَ من وجعِ القَصيدةِ حين يُمسكُها
الدُعاة

والأمهاتُ
نشيدُ صوتِ اللّهِ أودعَهُ هناك
فحينَ تبكي الأمهاتُ
يهتزُ عرشُ الروحِ تنهمرُ الفجيعةُ
في الجِهات
والأمهاتُ طقسُ البنفسجِ حين يُمزجُ بالنبيذِ
وعندَ دمعِ الأمهات
لا تُغلقوا الأبوابَ صُبوا زنجبيلَ الوقتِ في
كأسِ الممات
ربما أمشي قليلاً كي أرى قبري وقبرَ النائحات
في يدي دمعٌ ومسمارٌ من الوجعِ المُوشى
بالموسيقى
ياسمينُ البيتِ مشمومٌ وبعضٌ من نبات
نخلةٌ أخرى وقديسٌ يصلي

والأمهات
سوفَ أبكي الآنَ وردا
فازرعوا قوساً من النايات
كي تُثمرَ هذي الأرضُ صوتَ الأغنيات

في عيد العمّال

هدى حاجي

عامل الخرسانة
على خشبة معلّقة بين جدارين
يفتح ذراعيه كسيف ساموراي
كطائر محنّط
في لوحة شقاء
الرغيف نجمته التّي تخبو كل يوم
في غور سحيق
هوّة الجوع تتسّع
تفترس ظلّه
تفتح فكيها كأفعى

****

على حبال الكلام
يسير عيد العمال
كأي بهلوان رشيق
يرفع منجلا
ومطرقة
يفتح حنجرته
يرفرف حجل صنين في الأعالي
يُشعل نرجسيته

في كُبّة لهب كاميرا
يفتح كفّه لطيور السّبد
تطير أحلام المسحوقين

****

ماذا يحدث يا ترى
لو جرّب أن يخلع بدلته الانيقة
ربطة عنقه المقلّمة
يقف في الشّمس الجُهنّمية
تحت المطر والريح

****

ماذا يحدث
لو يغرس حذاءه اللّماع
في أكوام الثلج
في الطمي و الطين
في الرمال المتحرّكة
ماذا لو يجرّب الوقوف النزق
في الحافة المتهوّرة

واحة الفكر

مقتطفات من دفاتر لينين الفلسفية

(حول الديالكتيك)

ترجمة وإعداد: هشام عقيل

عناصر الديالكتيك:

– 1 –

موضوعية ما يتم التفكير فيه (لا الأمثلة بل الشي – في ذاته –)

– 2 –

الكلية الكاملة للعلاقات المتعددة لهذا الشيء بالأشياء الأخرى.

– 3 –

نمو هذا الشيء (وبالتالي الظاهرة)، وحركته، وحياته.

– 4 –

النزعات (والجوانب) الداخلية المتناقضة لهذا الشيء.

– 5 –

الشيء (الظاهرة، إلخ) بوصفه مجموع وعدد وحدة الأضداد.

– 6 –

صراع – وبالتالي كشف – هذه الأضداد، والدوافع المتناقضة، إلخ.

– 7 –

وحدة التحليل والتركيب — تفتيت الكلية والأجزاء المنفصلة، وتجميع هذه الأجزاء.

– 8 –

علاقات كل شيء (الظاهرة،... إلخ) هي ليست متعددة الجوانب وحسب، بل عامة وكونية. كل شيء (ظاهرة، سيرورة، إلخ) هو متصل بكل شيء آخر.

– 9 –

لا وحدة الأضداد وحسب، بل تحولات كل تحديد، ونوعية، وصفة، وجانب، وميزة إلى كل شيء آخر [إلى ضده؟

– 10 –

السيرورة اللانهائية لإكتشاف جوانب وعلاقات جديدة.

– 11 –

السيرورة اللانهائية لتعميق معرفة الإنسان بالشيء، بالظاهرة، بالسيرورات، إلخ. من الظهور إلى الماهية، ومن ماهية سطحية إلى ماهية عميقة.

– 12 –

من التعايش إلى السببية، ومن شكل واحد للإتصال والإعتماد المتبادل إلى آخر — شكل آكثر عمقاً وعموماً.

– 13 –

التكرار في مرحلة عليا لخصائص وميزات معينة لما هو أسفل وسفلي — وبالتالي:

– 14 –

ما يبدو كعودة الماضي (نفي النفي).

– 15 –

صراع المضمون والشكل، وبالتالي إزالة الشكل وتحويل المضمون.

– 16 –

التحول من الكم إلى الكيف والعكس بالعكس (نقطة 15 و16 هما مثلان على نقطة 9)

بإختصار، يمكن تعريف الديالكتيك كمذهب وحدة الأضداد. ذلك ما يجسد جوهر الديالكتيك، ولكنه يحتاج إلى تفسير اعمق وتطوير.

حول مسألة الديالكتيك:

إنشطار الكل الكامل ومعرفة أجزاءه المتناقضة هو جوهر (واحد من «أساسيات»، واحد من مبادئ، هذا إن لم يكن مبدأ، واحد من مميزات) الديالكتيك. هكذا هي الطريقة التي يتقدّم بها هيغل أيضاً (يتصارع ارسطو في كتابه «الميتافيزيقيا» مع هذه الفكرة بإستمرار، ويهاجم هيراقليطس وأفكاره).

إن صحة هذا الوجه من مضمون الديالكتيك يجب أن يتم اختباره من قبل تاريخ العلوم. وغالباً ما يتم تجاهل هذا الوجه من الديالكتيك (مثلاً عند بليخانوف): فتماثل الأضداد يأخذ عادة كمجموع الظواهر [«البذرة على سبيل المثال»، «المشاعية البدائية، على سبيل المثال». ويمكننا أن نقول نفس الشيء عن انغلز، ولكنه قام بذلك في سبيل «الدعاية والتعليم» لا كقانون المعرفة (وكقانون معرفة العالم الموضوعي).

في الرياضيات: الجمع والطرح... التفاضل والتكامل.

في الميكانيكا: الفعل وردة الفعل.

في الفيزياء: الطاقة الكهربائية الإيجابية والسلبية.

في الكيمياء: إقتران وتفكك الذرات.

في علم الاجتماع: الصراع الطبقي.

إنّ هوية الأضداد (ولكن سنكون اكثر دقة إذا قلنا «وحدة الأضداد» — رغم أن الفرق ما بين الهوية والوحدة لا تشكل أي فرق للوقت الراهن. وبمعنى معين أن المصطلحين صحيحان) هي إدراك (إكتشاف) النزعات المتناقضة، المتنافرة، المتضادة في كل ظواهر وسيرورات الطبيعة (ومن ضمنها العقل والمجتمع). إن شرط معرفة كل سيرورات العالم في "حركتها–الذاتية"، في تطورها العفوي، في حياتها الواقعية، هي معرفتها كوحدة الأضداد. التطور هو «صراع" الأضداد. هناك مفهومان أساسيان

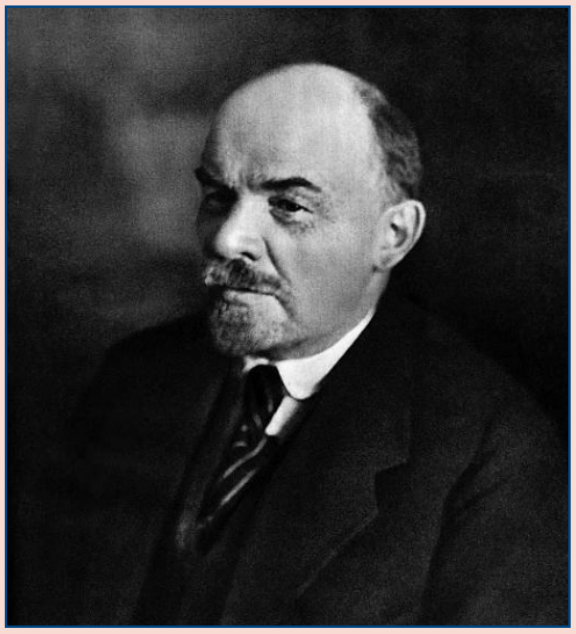

(أو أن نقول إنهما المحتملان؟ أو إنهما فقط ما تمّ رصده تاريخياً؟) للتطور: التطور كإرتقاء وإنحدار، كتكرار؛ والتطور كوحدة الأضداد (إنقسام الوحدة إلى ضدين متنافرين وعلاقتهما المتبادلة).

يقوم المفهوم الأول للحركة، للحركة – الذاتية، على تهميش قوتها الدافعة، مصدرها، محركها (أو بكل بساطة يتم تعيين هذا المصدر كشيء خارجي — الله، الذات الفاعلة، إلخ.). أما بالنسبة إلى المفهوم الثاني، فإن التركيز الأساسي يتوجه نحو معرفة مصدر الحركة «الذاتية».

إن المفهوم الأول هو بلا حياة، شاحب وجاف. بينما الثاني هو مفعم بالحياة، ووحده الثاني يوفر المفتاح للـ «حركة–الذاتية" لكل شيء موجود؛ وحده يوفر المفتاح للـ «قفزات»، للـ «إنقطاع الإستمرارية»، للـ «التحول إلى الضد»، لدمار القديم وطلوع الجديد.

إن وحدة (أو تصادف، هوية، الفعل المتساوي) للأضداد هو ظرفي، مؤقت، إنتقالي، نسبي. بينما صراع الأضداد المتنافرة هو المطلق، مثل التطور والحركة.

ملاحظة مهمة: التفرقة ما بين الذاتانية (الشكوكية، السفسطة، إلخ) والديالكتيك يقع في التالي: عند الديالكتيك (الموضوعي) يكون الفرق ما بين النسبي والمطلق هو بحد ذاته نسبي. بالنسبة إلى الديالكتيك الموضوعي المطلق يكمن في النسبي. بينما بالنسبة إلى الذاتانية والسفسطة لا يكون النسبي سوى النسبي ويستبعد المطلق.

في مؤلفه (رأس المال)، قام ماركس أولاً بتحليل أبسط الأشكال العادية الموجودة في العلاقة اليومية للمجتمع البورجوازي (السلعة)، علاقة نصادفها مليار مرة، ايّ تبادل السلع. عبر هذه الظاهرة البسيطة جداً... يكشف التحليل كل تناقضات (أو نواة كل تناقضات) المجتمع الحديث. هذا العرض يبين لنا تطور (ونمو وحركة) هذه التناقضات وهذا المجتمع في مجموع اجزائه الفردية. من بدايته حتى نهايته.

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير: فاضل الحليبي

التقدمي العدد 139 ـ يونيو 2019 السنة السابعة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

الحلقة «8»

صندوق الذكريات

يوم الإنقلاب على الدكتور مُصدّق

53 عملتُ كعامل بسيط في المخزن الشرقي، وكان يعمل معي اثنان. الأول هومحمد رسول غيّاث والآخر محمد عبدالرحمن الذي لم يمكث في العمل معنا طويلاً، وكان الأول الذي يكبرنا سناً مؤتمنا على المتجر في غياب صاحبيه: عيسى الزيرة وحبيب أو جليل.

ومحمد رسول بحريني من أصل إيراني جاء منذ زمن بعيد إلى البحرين قادما من جنوب إيران، يسكن في فريق العوضية في بيت صغير يضمه وزوجته وولده وابنته بالقرب من مصنع الثلج للناملیتي، وكان شخصاً واعياً، إذ أنه كان يكلمني عن الأوضاع السياسية في البحرين ودور الاستعمار البريطاني، وكذلك عن الأوضاع في إيران، خاصة أوضاع الطبقة العاملة فيها، التي اشتركت في ثورة الدكتور محمد مصدق، تحت تأثير نفوذ حزب توده.

ولم ينطق محمد رسول باسم هذا الحزب إلا بعد فترة، بعد أن اطمأن إلى حسن سماعي له وتأثري بأفكاره، حيث كان يشرح لي سياسة نظام شاه إيران التي سببت للشعب الفقر والجهل وضعف المستوى المعيشي مع وجود القمع والاستبداد، ولهذا فقد ثار الشعب عن بكرة أبيه من العمال والفلاحين بقيادة حزب توده والمثقفين الثوريين وعموم الطبقة الوسطى المسحوقة تماما، للقضاء على الحكم الملكي الإمبراطوري وأعوانه ومريديه.

جاء مصدق إلى الحكومة الإيرانية قائداً لثورة مدنية حقيقية، حيث قطع طريقاً طويلاً قبل أن يصل إلى مركز صنع القرار، حيث بدأ الطريق في عمر الرابعة والعشرين إبان انتخابه نائباً عن أصفهان في البرلمان الإيراني عام 1906، بعدها سافر إلى فرنسا للدراسة ومن ثم إلى ىسويسرا لتقديم أطروحة الدكتوراه في القانون الدولي؛ وشغل بعد ذلك منصب وزير المالية في حكومة أحمد قوام السلطنة 1921 ولاحقاً وزيراً للخارجية في حكومة مشير الدولة 1923، بعدها أعيد انتخاب مصدق نائباً في البرلمان، فكان أن ظهرت ميوله المعادية للعسكر والعسكرة بأن صوت ضد انتخاب رضا بهلوي شاها على إيران عام 1925، وتوّج مصدق نضوجه السياسي بقيادة الجبهة الوطنية أو "جبهه ملي" التي أسسها سوياً مع الدكتور حسين فاطمي، وأحمد زراكزاده، وعلى شاكان، وكريم سنجابي وكان من أهدافها تأميم النفط الإيراني وتحديداشركة النفط الأنجلو–إيرانية.

ونجح مصدق في استقطاب جماهير الشعب الإيراني

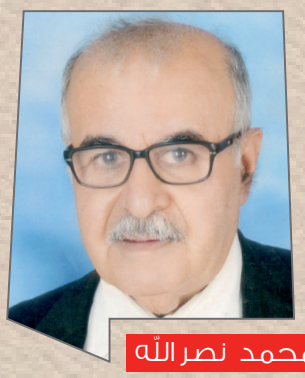

محمد نصرالله

تحت قيادته، ولم يبق مع الحكومة والشاه إلا أعوانه المقربين وجنرالات الجيش الملطخة أيديهم بالدماء، فهم من نفذّ الاعدامات ونكلوا بالشعب استجابة لأوامر الشاهنشاه، حيث التف الشعب عن بكرة أبيه حول الدكتور مصدق القائد الوطني البارع قبل أن تهجم عليه قوى البغي والعدوان والجيش الأمريكي.

لقد أثار قرار تأميم النفط الذي اتخذته حكومة الدكتور مصدق حفيظة الدوائر الاستعمارية في الغرب التي رأت في القرار سابقة يمكن أن تتكرر في بلدان أخرى، فقررت التخلص منه واسقاط حكومته، وقامت بدعم الشاه، حيث أرسل الجيش الأمريكي أعضاء مخابراته في المقدمة لكي يمهدوا الطريق له وليعملوا مع الجواسيس المحليين لتحريك الدمى التي خلفتها ثم تحين الفرصة للانقضاض على الشعب وقواه الوطنية والشيوعية المحركة لهذا الحراك الجماهيري الذي لم تشهد إيران قبله مثيلا.

وبالفعل نجح الانقلاب وعاد الشاه إلى السلطة في طهران وجرت ملاحقة القوى الوطنية والتقدمية في إيران وتنفيذ أحكام الإعدام في النشطاء والزج بهم في السجون.، وقد خلق ذلك حالاً من الاستياء لدى جماهير شعبنا البحريني، حيث توافدت الحشود إلى "بيت الهيئة" في المنامة، وهناك ألقى الأستاذ عبدالرحمن الباكر خطاباً حماسياً في الجماهير، هاجم فيه الدوائر الاستعمارية لسياساتها العدوانية ضد الشعب الإيراني، قبل أن يدعو الجماهير إلى التفرق بهدوء بعد انتهاء خطابه.

وكانت ثورة مصدق في إيران وثورة 23 يوليو في مصر بقيادة الضباط الأحرارملهمتين للشعب البحريني في نضاله ضد المستعمرين البريطانيين، وهو النضال الذي قادته هيئة الاتحاد الوطني في الفترة ما بين 1954 إلى 1956، وكنت أتابع عن قرب بيانات هذه الهيئة، وأنا تلميذ صغير في المدرسة الإبتدائية، لأن الوالد كان يستلمها من صديقة الحاج عبدعلي العليوات وبدوره يأتي بها الوالد إلى البيت حيث يعطينا إياها فنقرأها ونحفظها عنده في الصندوق الحديدي المتوسط الحجم. وكان يراجعها بين فترة وأخرى ويعطيني إياها أيضا لمراجعتها. وكنت مسرورا جدا بها إذ كانت تشبع عندي غريزة حب المعرفة والإطلاع وبدايات تشكل وعيي الوطني.

وأصبحت أحضر المهرجانات الخطابية التي تدعو إليها الهيئة في مسجد مؤمن بالمنامة الذي لا يبعد عن قلعة الشرطة كثيرا ومسجد الشيخ عيسى بن علي والمسجد الذي يقع بالقرب من المخبز الشرقي أو ما يسمى بالمخبز الوطني الحديث الذي كان يديره مرزوق أحمد مرزوق على شارع الشيخ عبدالله، والمسجد الأخير صغير المساحة قياساً لمساحة المسجدين المذكورين أعلاه، لكنه يكون مزدحما جدا في بعض المناسبات التي تدعو إليها الهيئة.

وكانت الهيئة كلما دعت إلى لقاء أو اجتماع فإن الجماهير تلبي هذا النداء في أسرع وقت ممكن حتى أن السيارات تتحرك ويجلب سوّاقها الناس إلى أماكن المهرجان مجانا تبرعاً منهم لخدمة القضية الوطنية، وتتولى هذه السيارات نفسها إرجاع الجماهير الحاشدة إلى مناطقهم السكنية، إذ كان الحضور يفوق الألفي شخص. وحين يهتفون كان المكان يرج بأصواتهم التي تصدر من الأعماق.

وأذكر من الخطباء ذوي الأصوات الجهورية الأستاذين عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان حيث يقرأ أحدهما أهم أحداث الهيئة واتصالاتها واجتماعاتها مع الحكومة بين فترة وأخرى خاصة بعد أن اعترفت الحكومة بها في 16 أكتوبر 1956 .، وهو ما يمكن اعتباره اعترافا واضحا بوجود أول حزب سياسي في البحرين والخليج العربي يزاول نشاطه علنا وبصورة رسمية.

وما زال حاضراً في ذاكرتي خطاب عبدالعزيز الشملان أمام الحشود بعد أن قدم في صباح ذلك اليوم مطالب الشعب إلى صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين وتوابعها في ذلك بحضور مستشار حكومة البحرين.